مجلة القُلزم

العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

ISSN: 1858 - 9839 ردمك

علمية دولية محكمة ربع سنوية

تصدر عن مركز ودراسات حوض البحر الأحمر ـ السودان بالشراكة مع جامعة الحضارة ـ اليمن

في هذا العدد :

- دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية ولاية شرق دافور في الفترة من (2018ـ2021م

  د.خالد ابراهيم حمدان اسماعيل - د.حامد عبدالله ابراهيم عبود.د.موسى عيسى حارن
- أثر تطبيق محاسبة المسئولية في الأداء الإداري

  د. عماد الدين عثمان حميدة
- أثر قياس تكاليف الإنتاج على الأداء في المنشآت الصناعية(دراسة حالة شركة النيل للأسمنت المحدودة للعام 2017م)

  د. مهدي عبدالله محمد موسى ـ د. موسى عبدالله محمد موسى ـ د. عبدالرحمن عمر أحمد محمد
- دور قدرات مؤسسات التمويل في تحقيق فعالية المؤسسات المالية(دراسة تطبيقية ولاية شرق دارفور)

  د. عيسى مطر مأمون ـ د.حامد عبد الله إبراهيم.د.سلمى آدم فضيل
- معوقات عمل الأخصائي الاجتماعي تجاه الأطفال بوحدات حماية الأسرة والطفل (دراسة حالة وحدات حماية الأسرة والطفل بولاية الخرطوم2022ـ2021م)

  د محمد البدوي الصافي - أ.زينب الطاهر هارون هنو
- الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لمشروع أم عجاج الزراعي بولاية شرق دارفور(دراسة تحليلية)

  د موسى عيسى حارن احمد ـ د سعد صديق حامد مادبو.د خالد ابراهيم حمدان اسماعيل

العـدد الخامس عشر- رمضان 1444هـ-مارس 2023م

مجلة القلزم العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية - العدد الخامس عشر - رمضان 1444هـ مارس 2023م

ISSN: 1858 - 9839 ردمك

دار آريثريا للنشر والتوزيع

Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم:Alqulzum Journal for economic and social studies
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2023
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السوق العربي
الخرطوم - السودان.
ردمك: 1858-9995
الخرطوم- السودان

مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

هيئة التحرير

المشرف العام

د. علي قاسم إسماعيل عثمان

رئيس جامعة الحضارة-اليمن

رئيس هيئة التحرير

أ.د.حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د.عوض أحمد حسين شبا

التدقيق اللغوي

أ.الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر

الهيئة العلمية و الإستشارية

أ.د. حسن كمال الطاهر- جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. إيمان أحمد محمد علي - جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص- جامعة الجزيرة- السودان

د. الهام عبد الرحمن إسماعيل- جامعة الزعيم الأزهري- السودان

د. عباس مبارك محمد خلف الله الكنزي- جامعة الزعيم الأزهري-السودان

د. أميمة محمد السيد أبو الخير- جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد حسن فضل المولى - جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. عصام السيد بريمة - جامعة الزعيم الأزهري- السودان

د. التاج مختار التاج مختار - كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا-السودان

د. جلال الدين موسى محمد موره- جامعة الدلنج- السودان

د. عبد التواب عبد الله مهيوب علي- اليمن

د. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ الراية- جامعة عبد الطليف الحمد (مروي التكنولجية) - السودان

د. محمد الخير فايت فضل المولى- جامعة جدة- المملكة العربية السعودية

د. إبراهيم إسماعيل علي الناشري - اليمن

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: ٢٤٩٩١٠٧٨٥٨٥٥ - ٢٤٩١٢١٥٦٦٢٠٧١

بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات الاقتصادية والاجتماعية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع جامعة الحضارة - اليمن. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية ولاية شرق دافور في الفترة من (2018-2021م)...(7-20)

د.خالد ابراهيم حمدان اسماعيل - د.حامد عبدالله ابراهيم عبود-د.موسى عيسى حارن

أثـر تطبيـق محاسـبة المسـئولية في الأداء الإداري.....(21-42)

د. عماد الدين عثمان حميدة

أثـر قيـاس تكاليـف الإنتاج على الأداء في المنشـآت الصناعية(دراسـة حالة شركة النيل للأسـمنت المحدودة للعام 2017م).....(43-60)

د. مهدي عبدالله محمد موسى -د. موسى عبدالله محمد موسى -د. عبدالرحمن عمر أحمد محمد

دور قـدرات مؤسسـات التمويـل في تحقيـق فعاليـة المؤسسـات الماليـة(دراسـة تطبيقيـة ولايـة شرق دارفـور).....(61-82)

د. عيسى مطر مأمون - د.حامد عبد الله إبراهيم-د.سلمى آدم فضيل

معوقـات عمـل الأخصائي الاجتماعي تجـاه الأطفال بوحدات حماية الأسرة والطفل (دراسـة حالة وحدات حماية الأسرة والطفل بولاية الخرطوم2021 - 2022م).....(83-104)

د محمد البدوي الصافي - أ.زينب الطاهر هارون هنو

الأبعـاد الإقتصاديـة والإجتماعيـة لمشروع أم عجـاج الزراعي بولايـة شرق دارفور(دراسـة تحليليـة)....(105-116)

د موسى عيسى حارن احمد -د سعد صديق حامد مادبو-د خالد ابراهيم حمدان اسماعيل

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين.

القارئ الكريم:

بعد السلام وكامل التقدير والاحترام يسعدنا أن نضع بين يديك العدد الخامس عشر من مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية الذي يأتي في إطار الشراكة العلمية مع جامعة الحضارة (اليمن).

القارئ الكريم:

يأتي العدد الخامس عشر من المجلة بعد أن نجحت المجلة بواسطة هيئتيها العلمية والاستشارية وهيئة تحريرها في إصدار أربعة عشر عداداً ، الأمر الذي يضع الجميع أمام تحدي كبير يقوم على التطوير والتحديث والمواظبة.

القارئ الكريم:

يأتي هذا العدد وهو أكثر شمولاً وتنوعاً من حيث المواضيع وطريقة طرحها وتحليلها ومعالجتها. ونسأل الله تعالى أن يجد المهتمين والمختصين والباحثين في هذا العدد ما يفيدهم ويكون إضافة حقيقية للمكتبة السودانية والعربية.

مع خالص الشكر للجميع؛؛؛؛

هيئة التحرير

دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية ولاية شرق دافور في الفترة من (2018-2021م)

د.خالـد ابراهيـم حمـدان اسماعيـل
أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد
جامعة الضعين

د.حامـد عبـدالله ابراهيـم عبـود
أستاذ مساعد – كلية العلوم الادارية
جامعة الضعين

د.موســـــــــى عيســى حـارن
أستاذ مساعد- كلية الاقتصاد
جامعة الضعين

المستخلص:

الزكاة نظام رباني فريد شرعه الله تعالى ليكون أساس النظام الاقتصادي والمالي،وبناء على هذا الفهم فإن الزكاة أداة مالية عظيمة الشأن وهي عماد السياسة المالية في الإسلام ، يمكن استخدامها في حيز التنفيذ والتطبيق بصورة أكثر فعالية لتؤدي دورها في المجال الاقتصادي والمالي بما يحقق مصالح المجتمع، وعلى المسلمين في هذا العصر الاستفادة من هذه الفريضة بما يساهم في إنهاء حالة التدهور المالي والسياسي. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية، تمثلت مشكلة البحث في ضعف الدور الذي تلعبه الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ولاية شرق دارفور، تمثل مجتمع الدراسة في كافة دواوين الزكاة بمحليات ولاية شرق دارفور، أتبعت الدراسة أسلوب تحليل المضمون وتوصلت الى عدد من النتائج المهمة مها:الزكاة وسيلة عادلة لتمويل مشاريع الفقر والضمان الاجتماعي،حققت مؤسسة الزكاة بالولاية نجاح كبير في معالجة الفقر أوصت الدراسة بضرورة الوعي الزكوي بين افراد المجتمع لادراك أهميتها وجورها العام في تحقيق التنمية الاقتصادية وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية بالولاية ، من خلال التركيز على نشاط الزكاة بالولاية لا سيما بعد تحقيقها لنجاحات عظيمة في التقليل من نسبة الفقر ويشهد الجميع لهذه المؤسسة الزكوية بتلك النجاحات المحققة حيث أصبح عدد كبير من الفقراء تجا ر ناجحين وخرجوا من دائرة الفقر، وأصبح بمقدورهم أن ينفقوا على أنفسهم وأهليهم وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل للوصول للنتائج والتوصيات.

كلمات مفتاحية: الزكاة ، التنمية الاقتصادية، الفقر

The role of zakat in achieving economic development Analytical study of East Darfur state for the period (2018- 2021)

Dr. Khalid Ibrahim Hmdan Esmiel
Dr. Musa Issa Harin Ahmed
Dr.Hamed Abdalla Ibrahim

Abstract:

of the economic and financial system, and based on this understanding, zakat Zakat is a unique divine system legislated by God Almighty to be the basis of the economic and financial system. Based on this understanding, zakat Is a financial instrument of great importance and is the pillar of financial policy in Islam. It can be used in implementation and application more effectively to play its role in the economic and financial field in order to achieve the interests of society. Muslims in this era must take advantage of this obligation in a way that contributes to ending the state of financial and political decline. This study aimed to identify the role of zakat in achieving economic development. The research problem was represented in the weakness of the role that zakat plays in achieving economic development in the state of East Darfur. The study population is represented in all zakat bureaus in the localities of East Darfur state. A number of important results Maha: Zakat is a fair way to finance poverty and social security projects, the Zakat Foundation in the state has achieved great success in addressing poverty .We will try, through this research paper, to study the impact of zakat on the economic development in the state, by focusing on the activity of zakat in the state, especially after achieving great successes in reducing the poverty rate. From the circle of poverty, they became able to spend on themselves and their families. The study used the descriptive analysis method to reach the results and recommendations

Keywords: Zakat, economic development, poverty

أولاً الاطار المنهجي:

تمهيد:

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة التي فرضها الله علينا في كتابه المنزَّل على رسوله الأمين، وذلك في قوله تعالى: وَأَقِيمُوا الصَّلا ةَ وَآتوا الزَّكَا ةَ وَارْكَعُوا مَعَ الراكِعِينَ ، وعلى كل من توافرت فيه الشروط والأركان يجب عليه أداؤها، وهي واجب ديني أوجبه الله على أغنياء المسلمين لأرباب الحاجات منهم حفاظا

على التضامن الاجتماعي والتكافل الاقتصادي في مجتمع المسلمين، وفي الدولة الإسلامية بصفة عامة، وهي مؤسسة رئدة في النظام الاقتصادي الإسلامي ، ولعل في موقف الرسول التالي ما يوضح شيئ من هذا القبيل، عندما جاءه رجل يطلب المساعدة فسأله الرسول عما يملكه، ، فكان إناء وحصيرة، وقام الرسول ببيع هذه الأشياء وأعطى الرجل نصف الثمن ليشتري به طعاما ونصفه ليشتري به فأسا يحتطب به ويبيع الحطب، وفي هذا الموقف أكبر دليل على عدم جواز الزكاة على من يستطيع العمل وكسب قوت يومه،كذلك فإن هذا الموقف يشجع على توجيه أموال الزكاة للتنمية؛ فمن الأفضل أن يفكر المزكي في طريقة أخرى يقدم بها أموال زكاته للفقير بشكل يكفل له وجود مصدر دخل دائم يكفيه عن السؤال المستمر، ويحوله إلى شخص منتج ومستقل اقتصاديا، تلك الوسيلة في استخدام أموال الزكاة تعد من أكفأ الوسائل التي تحول المجتمع بأكمله إلى مجتمع منتج، خال من البطالة و الفقر، ويسعى إلى التنمية البشرية والاقتصادية. وتعد الزكاة في عصرنا الحاضر موردا من الموارد الخاصة لكل دولة من الدول الإسلامية ولأهميتها فهي تحتاج إلى وجود مؤسسة خاصة تهتم بجميع الأمور التي تتعلق بجمع أموال الزكاة وصرفها، ويشهد العالم الإسلامي وجود مؤسسات مختلفة تتكفل بأمر الزكاة، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، و لقد انتهجت ولاية شرق دارفور طريق ممتازة فيما يتعلق ببند جباية الزكاة وتوزيعها، وأعطت المهمة لهيئة متخصصة تقوم بتسويق خدماتها وحث الأفارد على إخراج زكاتهم من خلال تثقيف المجتمع بالجوانب المتعلقة بالزكاة، وعليه فإن السؤال الذي ستجيب عنه هذه الد ارسة هو:

إلى أي مدى ساهمت الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة الفقر في ولاية شرق دارفور ؟

في هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة عن السؤال الرئيسي ومن ثم نتطرق إلى دور الزكاة في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة ودورها في إعادة توزيع الدخل وكيف تعمل الزكاة كأداة مالية ونقدية للحد من الإختلالات المختلفة.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الد ارسة فى الوضع الذى يعانى منه الاقتصاد السودانى وما إذا كان لحصيلة الزكاة دورايجابى فى النمو الاقتصادى فى السودان وتطرح الد ارسة السؤال الرئيس التالى:

هل اسهمت حصيلة الزكاة بدورها فى التنمية الإقتصادية فىولاية شرق دارفور؟وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- هل اجمالى جباية اوعية الزكاة المختلفة كافية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- هل تمثل الزكاة القدر المطلوب من الايرادات العامة بالولاية.

فرضيات الدارسة:

من خلال مشكلة الد ارسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

اجمالى حصيلة الزكاة عالية.

هنالك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين اجمالى حصيلة الزكاة والناتج المحلى الاجمالى فى كل من الاجل القصير والطويل بالولاية.

اهمية الدارسة:

تأتى هذه الد ارسة فى الوقت الذى تزايدت فيه المشاكل الاقتصادية فى المجتمع السودانى مثل انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر صرف الجنيه السودانى ووجود عجز فى

الموازنة العامة للدولة وشح السيولة، وبالتالى تزايدت الأصوات التي تنادى بضرورة البحث عن سياسات مالية فعالة للمساهمة في علاج هذه المشكلات وانعكاس ذلك على ولاية شرق دارفور.

ستزود الد ارسة المهتمين بدراسات الزكاة بالبيانات والمؤشرات التي تم تجمعها من خلال النتائج والتوصيات يمكن أن تساعد الد ارسة القائمين على رسم السياسات والخطط على تحسين الأداء المستقبلي للزكاة بالولاية.

أهداف الدارسة:

معرفة قيم أوعية الزكاة فى الولاية.

د ارسة قياسية لاثر حصيلة الزكاة على الناتج المحلى الاجمالى في الولاية

منهجية الدارسة:

المنهج المستخدم فى هذه الد ارسة هو المنهج الوصفي التحليلي

حدود الدارسة

الحد الزمانى: 2018 -2021م

الدراسات السابقة

دارسة الطيب 2011:

تناولت الد ارسة موضوع محددات كفاءة الزكاه فى السودان وتوصلت الد ارسة الى ان اهم محددات كفاءة الزكاه فى السودان الوصفية هى عوامل الوعاء الزكوى وعوامل التحصيل الزكوى وعوامل الانفاق الزكوى وعدم التقيد بمذهب فقهى واحد. اما اهم عوامل كفاءة الزكاة فى السودان الكمية فهى الصرف الادا رى للزكاه ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى وعجز الميزانية العامة.

دارسة ادهام وخرون 2013:

توصلت الد ارسة الى ان نموذج مالتوس المتقطع للنمو)معادلة انحدار فيها حصيلة الزكاه فى الفتره السابقة متغير تفسيرى وحصيلة الزكاه متغير تابع ومعامل الانحدار هو معدل النمو زائدا واحد(هو الأفضل فى المساعدة فى الاستشراف.

دارسة عبدالرحمن2017:

تناولت الد ارسة بيان مفهوم المقاصد ومدلولها ثم تعرضت لمقاصد الزكاة بصورة اجمالية ثم فصلت هذه المقاصد بحسب ادلتها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأكدت الد ارسة على ان الغاية العظمى من تشريع الزكاة هي تحقيق مصالح العباد في الدارين من خلال رعاية الكليات الخمس.

ثانيا: مفاهيم عامة حول الزكاة

1- مفهوم الزكاة:

الزكاة لغة: وتعني الطهارة والنماء والزيادة والبركة،[1] ويقال زكا الزرع إذا نما، وزكت النفقة إذا بورك فيها... وتطلق أيضا ويراد بها صفوة الشيئ، وزكاة النفس وتنميتها بالخيرات ومضاعفة الثواب وتطهيرها من الأدناس ، [2]وقد استعملت هذه المعاني جميعها في القرآن الكريم والحديث الشريف ، ومن ذلك قوله تعالى «قد أفلح من زكاها [3] » ، أي أفلح من زكى نفسه بطاعة الله عز وجل فطهرها من الذنوب.

وقد تعني كذلك كلمة الزكاة المدح والثناء، قال تعالى«فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن أتقى»، وقد يحمل معنى الزكاة لفظا أخر كالصدقة، قال تعالى« إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم»، وقد يراد بالنفقة الزكاة المفروضة، قال تعالى« الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون»[4]

1-2- الزكاة « إصطلاحا»: وتعرف الزكاة في الشريعة على أنها: قدر معين من النصاب الحولي يخرجه الغني المسلم الحر لله تعالى للفقير المستحق مع قطع المنفعة عنه من كل وجه.

فالزكاة هي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا إن تم الملك وحال الحول.[5]

وبالتالي فالزكاة هي نصيب معلوم يؤخذ من القادر على الدفع لسد حاجة المحتاجين من الفقراء والمساكين وتحقيق أمنهم ورعايتهم اجتماعيا وصحيا، ويصرف منها أيضا على المؤلفة قلوبهم باستمالتهم إلى الإسلام أو كف شرهم أو رجاء بعضهم وينفق منها كذلك على الجيوش المقاتلة في سبيل الله ويصرف منها في فك الرقاب حتى ينعم الرقيق بالحرية ولسداد ديون المدين العاجز عن سدادها، و أخرى في تنشيط المرافق العامة التي يستفيد منها المجتمع المسلم.

وقد فرضت الزكاة جبرا بمقتضى القرآن الكريم والسنة النبوية وذلك تحقيقا لفكرة التضامن الاجتماعي التي تلزم الأفراد القادرين بالمساهمة في الأعباء العامة للدولة.[6]

2- شروط وجوبها:

-لإسلام: هناك شبه إجماع بين علماء المسلمين على أن الزكاة لا تجب إلا على المسلم لأنها ركن من أركان الإسلام، تجب الزكاة على غير المسلم لأنها تكليف مالي إسلامي يؤخذ من الأغنياء لينفق على الفقراء والمساكين وابن السبيل، وهذا يشمل الإنفاق لإعلاء كلمة الله ونصرة الإسلام....الخ، إضافة إلى ذلك فالزكاة شعيرة من شعائر الإسلام الكبرى.[7]

-الملكية التامة: أن يكون المال الذي تجب فيه الزكاة مملوكا ملكية تامة من قبل الشخص المزكي، وتتحقق بالنسبة له التصرف الكاملة ، ودون أن يترتب على ماله حق للغير، فهو مالك لرقبة المال وفوائده ومنافعه ملكية تامة ومستمرة، وليست ملكية عرضية.[8]

-الحرية: أجمع الفقهاء على وجوب أن يكون الشخص المكلف بإخ ارج الزكاة شخصا حرا غير مملوك، بناء على قاعدة أن ملكية المال يجب أن تكون تامة ، وهذا مالا يتوفر للعبد الذي ليس له حق في التملك لانعدام حريته.[9]

- النماء أو القابلية للنمو: فيجب أن يكون المال الخاضع للزكاة مالا ناميا بالفعل أو قابل للنماء ومن أمثلة الأموال النامية بالفعل الأنعام التي تنمو نموا طبيعيا يزيد من الثروة الحيوانية، والزرع والثمار التي تنمو نتيجة لما يتحقق منها من دخل وايراد من خلال عمليات تداول السلع والمنتجات بالبيع والشراء، أما الأموال القابلة للنماء فمن أمثلتها النقود لأنها وسيلة للتبادل ومقبولة قبولا عاما وبالتالي يمكن نماؤها زيادتها بتشغيلها واستخدامها في المعاملات التي تعطي عائدا أو تدر دخلا[10]

-بلوغ النصاب: النصاب إن من الشروط الواجب توافرها في الأموال الخاضعة للزكاة شرط النصاب حيث يعتبر شرطا لخضوع المال للزكاة، والنصاب هو مقدار من المال معين شرعا لا تجب الزكاة في أقل

منه فيخضع للزكاة مقدار النصاب وما ازد عنه،أما ما دون النصاب فليس وعاء للزكاة وهو معفو عنه[11].

-حولان الحول: يقصد به مرور سنة على وجوب المال، فقد فرق الفقهاء بين أموال يطبق عليها شرط حولان الحول وهو إثنا عشر شهرا قمريا،وأموال أخرى لا يسري عليها ذلك الشرط فالأموال التي تتصف بتغير عينها وتداولها مثل النقود والأنعام وعروض التجارة،لا يجب فيها الزكاة إلا بعد حولان الحول لقوله صلى الله عليه وسلم«لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » أما الزروع والثمار والعسل والمستخرجات من المعادن والكنوز ونحوها فلا يطبق عليها شرط الحول فوقت أداء زكاة

الزرع يوم حصاده حصادها، عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول» :لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول «رواه ابن ماجة والدارقطني والبيهقي.

2- الأموال التي تجب فيها الزكاة: الماشية من الإبل، البقر و الغنم ، الزروع والثمار ، النقود ، عروض التجارة ،الذهب والفضة.

1- مصارف الزكاة: تصرف الزكاة كما جاء في القرآن الكريم « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم «، وهم الفقراء والمساكين الذين ليس لديهم ما يكفيهم، والعاملون على الزكاة جباتها حفظتها أو قسمتها،ومن تألف المسلمون قلوبهم رجاء إسلامهم أو لأمر ينفع الإسلام،والإعطاء لتحرير الأرقاء، والمدينون الذين يستدينون لحاجاتهم أو لإصلاح ذات البين، والإعطاء في سبيل الله أو في سبيل الجهاد،أو في سبيل الدعوة إلى الله،والمسافرون الذين احتاجوا إلى المال في طريقهم فيعطون ما يبلغهم المكان الذي يريدون.[12]

ثالثا:مفهوم التنمية الاقتصادية :

1. مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات الوضعية: هي الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، واحلال تكنيك أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة، مع تحقيق إشباع من زيادة للحاجات الفردية والاجتماعية ، فهي عملية بموجبها تستخدم الدولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، وتتطلب هذه التنمية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية وتوفر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجيا، كما أنها تربي الإنسان على حب العمل والإنتاج لنفسه وللمجتمع حوله، وتظهر قيمة العمل وتضعه في مكانه الصحيح.[13]
2. مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات الإسلامية:

هي: تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي و الاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته،ويعبئ الطاقات للتوسع في عمار الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية.[14]

وبالتالي فمفهوم التنمية في البيئة الإسلامية يعني تطوير الحياة الإنسانية وترقيتها نحو الأفضل،عن طريق العمل على سيطرة الإنسان على الموارد الاقتصادية، وتحقيق الكفاية المعيشية والاجتماعية والنفسية لجميع أفرد المجتمع، في إطار التوازن بين إعمار الأرض في الدنيا والسعي من أجل تحقيق الفلاح والفوز في

الآخرة،وتساهم الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لأف ارد المجتمع،[15] وبالتالي فالتنمية بالمفهوم الإسلامي لا تهتم فقط بتغيير الحياة الإنسانية نحو الأفضل، بل تتعدى من إلى الاهتمام بأمور الدنيا و إعمار الأرض إلى الاهتمام بأمور الآخرة وتوثيق الصلة

بالله،والالت ازم بالقيم الأخلاقية الفاضلة،فقضية التنمية في الإسلام ليست قضية رفاه مدي فحسب، بعيدا عن المعايير والقيم الأخلاقية والضوابط والأطر الاجتماعية والروحية،إنما عملية بناء نفسي و اجتماعي و اقتصادي، شامل لأف ارد المجتمع ، على هدى نموذج متميز يحقق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة[16]

رابعا: الدراسة الميدانية:

1-لمحة عن نشأة الزكاة بالولاية:

تم إنشاء ديوان الزكاة ولاية شرق دارفور بعد إنفصال الولاية من ولاية جنوب دارفور في منتصف العام2012م. ديوان الزكاة هو مؤسسة الحماية والضمان الاجتماعي الأولى في السودان لتحقيق العدالة الاجتماعية بتحول الموارد المالية من الفئات القادرة(المكلفين)إلى الفئات الضعيفة في المجتمع (أصحاب الحاجات)وإدارة فاعلة للتنمية البشرية وصون كرامة الإنسان وبسط الأمن والاستقرار في المجتمع وترتكز فلسفة الزكاة على تحصيل الأموال بأخذ مقادير معلومة من المال المخصص وتصرف لجهات محددة امها الفقراء والمساكين(نصيب الفقراء58 %، المساكين17 %، الغارمين3 %، المؤلفة قلوبهم0.3 %، في الرقاب0.2 %، ابن السبيل1 %، في سبيل الله 4.5 %، العاملين عليها16 %، المصروفات الإدارية13 % من جملة المال المحصل عليه خلال العام.) هذه النسب يتم تعديلها سنوياً حسب الحاجة.

2-مكاتب الديوان بالولاية:

يضم ديوان الزكاة بالولاية عشرة مكاتب على النحو التالي:(مكتب الرئاسة، مكتب زكاة محلية الضعين، مكتب زكاة محلية الفردوس، مكتب زكاة محلية عسلاية، مكتب زكاة محلية أبوكارنكا، مكتب زكاة محلية عديلة، مكتب زكاة محلية يس، مكتب زكاة محلية شعيرية، مكتب زكاة محلية أبوجابرة، مكتب زكاة محلية بحر العرب.

3-أهداف مؤسسة الزكاة بالولاية:

أ. تطبيق فريضة الزكاة وجمع وصرف الصدقات بما يحقق طهارة المال وتزكية النفس.
ب. الدعوة والإرشاد إلى أهمية الزكاة والصدقات وبسط احكامها بين الناس
ج. تأكيد سلطان الدولة المسلمة في جمع واردات الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها.
د. تلقي وجباية وادارة وتوزيع الزكاة بما يحقق التراحم والتكافل الاجتماعي.

الرسالة:تحقيق مقاصد شعيرة الزكاة تطهيراً للأموال وتزكية للنفوس عطاء وعدلا لمستحقيها وصولا لمجتمع متكافل.

الرؤية:مؤسسة رائدة في تطبيق شعيرة الزكاة أخذاً وعطاء.

القيم: الشفافية، الشورى، الإتقان، الإلتزام،والانضباط.

4-كيفية صرف الزكاة في المؤسسة:

بالنسبة لكيفية صرف الزكاة في هذه المؤسسة فإنها تقوم ببرنامج أطلقت عليه اسم (Pembangunan Ummah Melalui Asnaf Zakat(برنامج تنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة حيث أنها قسَّمَتْ هذا البرنامج إلى خمسة أقسام رئيسة، وهي : برنامج التنمية الاجتماعية، برنامج التنمية الاقتصادية ، برنامج

التنمية التعليمية،برنامج التنمية الإنسانية، برنامج تنمية المؤسسات الدينية.[17]

بالنسبة لمجموع حاصلات الزكوات تحت إشراف مكتب زكاة الولاية

5-المشاريع الاستثمارية في المؤسسة وفق برنامج التنمية الاقتصادية: إن أساس صرف الزكاة في ولاية شرق دارفور، هو القيام بصرف أموال الزكاة وفق قواعد عامة- موافقة للضوابط الشرعية - وضعها مجلس الشؤو ن الإسلامية بسلانجور، وتصرف الزكاة في هذه المؤسسة حسب الأهداف التي حددتها.

إن المشاريع الاستثمارية في هذه المؤسسة تند رج تحت برنامج التنمية الاقتصادية، ومن أهداف هذا البرنامج إعطاء الفقير والمسكين الدخل الكافي وتربيتهم لأجل أن يكونوا ناجحين في الدارين، ويعد هذا البرنامج إحدى آليات صرف أموال الزكاة لصنفي :

الفقراء والمساكين، ويقوم بإعداد مشاريع متعددة لمدة طويلة من أجل تقليل عدد الفق اء وتنمية الثروة الإنسانية.[18] وقد كان لصرف الزكاة من خلال برنامج التنمية الاقتصادية أثرٌ طيبٌ، حيث إن مستو ى المعيشة للفق اء والمساكين صار مرتفعا ،وقد استخدمت الحكومة الماليزية نفس هذا البرنامج لتنمية مستو ى الاقتصاد للملايويين، وذلك بإعطائهم قروض ا مالية أو تجهي ازت أو محلات، ليفتحوا مشاريع تجارية أو زارعية أو صناعية. وتقوم المؤسسة بإعداد د ارسة تعريفية عن كل مستحق وميوله، وعادة ما تكو ن اختيا ارت صعبة نوع ا ما، لأن المؤسسة تعطي رؤوس أموال من الزكاة لأجل الاستثمار إلا لمن وجدته أهلا لذلك، و الم ارد ب»أهلا لذلك «من يتمتع بمها ارت تجارية، وله رغبة في التجارة والتعلم، ويتمتع أيضا بقوة جسدية، وتقوم وتقوم المؤسسة بإعطاء المستحقين دوارت تدريبية قبل بداية التجارة وأثنائها، كما أنها تمدهم برؤوس أموال إضافية بعد تطور تلك المشاريع.[19]

جدول رقم(1) يوضح حصيلة الصرف الفعلي للمشروعات بالولاية خلال العام 2018م

الرقم	المشروع	التكلفة	عددالمستفيدين
1	برامج الاخراج من الفقر	32.925.834	1.124
2	المياه	2.159.420	56
3	الصحة	3.061.738	1.883
4	التعليم	7.062.076	737
5	مشاريع نباتية	3.429.433	218
6	مشاريع حيوانية	5.910.493	3.069
7	مشاريع فردية صغيرة	9.791.815	519
8	مشروعات المرأة	1.854.119	227
9	مشروعات الشباب	247.070	41
الجمـــــــلة		66.441.998	7.874

المصدر :اعداد الباحثين ،مكتب ديوان الزاكة بالولاية، إدارة المشروعات

جدول رقم(2) يوضح حصيلة الصرف الفعلي للمشروعات بالولاية خلال العام 2019م

الرقم	المشروع	التكلفة	عددالمستفيدين
1	برامج الاخراج من الفقر(تمليك وسائل انتاج)	179.284.351	2.193
2	المياه	9.598.476	1.545
3	الصحة	6.398.984	2.317
4	التعليم	5.332.480	1.288
5	تمليك وسائل انتاج اغنام(رحل)	4.960.000	124
6	مواتر معاقين	3600.000	20
7	برنامج الدعم الزراعي	36.200.000	2560
الجملة		245.374.297	10.047

المصدر :اعداد الباحثين، مكتب ديوان الزاكة بالولاية، إدارة المشروعات

جدول رقم(3) يوضح حصيلة الصرف الفعلي للمشروعات بالولاية خلال العام 2020م

نوع المشروع	البيان	عدد المشروعات	المبلغ	عدد المستفيدين
المشروعات الفردية	1/تأهيل مشروع	50	2.336.032	50
	2/رأس مال تجاري	577	67.587.620	577
	3/ حرفي	87	13.363.650	87
	4/قطاع حيواني	244	28.789.714	244
	5/ مأوى	46	1.661.510	46
	6/ وسائل نقل	786	102.005.644	786
	7/ اخرى	80	17.649.238	80
الجملة		1.870	233.393.408	1.870
مشروعات جماعية خدمية	مياه	1	1.639.100	354
	صحة	1	23.854.750	560
	تعليم	1	750.811	7
	الجملة	3	26.244.661	921
مشروعات جماعية انتاجية	قطاع زراعي	1.811	90.231.670	1.811
	حيواني	129	14.939.240	129
	الجملة	1.940	105.170.910	1.940
المعاقين	مواتر+محلاتافراح	229	23.838.710	229
الجملة الكلية لتكلفة المشروعات			388.647.689	4.960

المصدر :اعداد الباحثين، مكتب ديوان الزاكة بالولاية، إدارة المشروعات

جدول رقم(4) يوضح حصيلة الصرف الفعلي للمشروعات بالولاية خلال العام 2021م

نوع المشروع	البيان	عدد المشروعات	المبلغ	عدد المستفيدين
المشروعات الفردية	1/تأهيل مشروع	2.077	103.233.110	2.077
	2/رأس مال تجاري	408	174.293.614	408
	3/ حرفي	162	60.152.490	162
	4/قطاع حيواني	240	64.193.000	240
	5/ مأوى	8	17.490.850	8
	6/ وسائل نقل	268	72.750.904	268
	7/ اخرى	253	2.629.100	253
	الجملة	3.416	494.743.068	3.416
مشروعات جماعية خدمية	مياه	10	72.375.890	10
	صحة	9	42.137.177	9
	تعليم	10	66.305.501	10
	خدمات صناعية	2	989.700	2
	الجملة	32	181.808.268	32
مشروعات جماعية انتاجية	قطاع زراعي	1402	81.522.730	1402
	اخرى	1	50.000	1
	الجملة	1403	81.572.730	1403
الجملة الكلية لتكلفة المشروعات			758.124.066	4.851

المصدر :اعداد الباحثين، مكتب ديوان الزاكة بالولاية، إدارة المشروعات

الخاتمة:

تعد التنمية الاقتصادية من القضايا الحساسة والمهمة التي تنشرها الحكومات. ومن اجل تحقيقها يتطلب الأمر توفر العديد من الموارد مثل الدعومات الحكومية – الاستقرار السياسي والاجتماعي، تعلب الزكاة كمورد مالى دوراً مهماً في احداث التنمية الاقتصادية من خلال تقليص البطالة وتقليل حدة الفقر وخلق فرص عمل بتقديم المشروعات الممولة زكويا(مشروع تخفيف حدة الفقر والضمان الاجتماعي).

ومن خلال القيام بعملية البحث اتضح الدور البارز للزكاة في التنمية الاقتصادية. وبالتالي مهم جداً توعية المجتمع بأهمية ودور الزكاة عبر وسائل الاعلام لتحفيزه لدفعها ثم استثمار حصيلتها في تقديم المشروعات التنموية وتوزيعها على مستحقيها لسد حاتهم وتمكينهم من القيام بالانشطة تدر لهم الدخل. وهذا يتطلب تفعيل دور ادارة الجباية وتوفير الكوادر المؤهلة والمعينات اللازمة واقامة اقسام البحوث الاجتماعية والاقتصادية وذلك لتوزيع اموال الزكاة واستثمارها في المجالات المعنية لاحداث الاتنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

تؤدي فريضة الزكاة بصفة عامة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي في اتجاهين: الأول زيادة مباشرة من خلال توجيه جزء من حصيلة الزكاة لتحقيق حد الكفاية للفقراء و المساكين و الثاني زيادة غير مباشرة لأثر لاحق و تابع للزيادة في الدخل المترتبة على الزيادة في الاستثمار التي حفزتها الزكاة، وتجعل الميل الحدي للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أعلى منه في أي اقتصاد أخر، والذي يرفع من القدرة الاستيعابية للاقتصاد.

1. الزكاة وسيلة عادلة لتمويل مشاريع محاربة الفقر والضمان الاجتماعي لأن نصابها يجعل الفقراء خارج عبء دفعها، حيث تساهم في إعادة توزيع الدخل والثروة تقلل من الفجوة بين دخول الأغنياء والفقراء، وهذا له تأثير واضح على علاج مشكلات البطالة.
2. لقد حققت مؤسسة الزكاة بالولاية نجاحات كبيرة في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية خاصة في تقليل عدد الفقراء والمساكين، وهناك بعض المستحقين الذين قاموا بمشاريع فنجحوا فيها وأصبحوا تجارا ناجحين، وخرجوا من الأصناف الثمانية، وأصبح بمقدورهم أن ينفقوا على أنفسهم وأهليهم.

التوصيات:

1. ضرورة زيادة الوعي الزكو ي بين المسلمين من خلال وسائل الإعلام المختلفة بقصد تعريف المواطنين بأهمتيها وكيفية أدائها ودورها الهام في تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. يجب أن يكو ن لمؤسسة الزكاة قسم بحث اجتماعي لد ارسة وضع المحتاجين في كل منطقة لتصل الزكاة لمستحقيها وليس لمن يدعي الحاجة، ويكو ن هناك أيضا قسم بحث اقتصادي لمعرفة أنجح السبل للتوزيع أموال الزكاة واستثمارها.
3. لابد أن ت ارجع مؤسسة الزكاة لولاية سلانجور بماليزيا قضية تحمل الديون -الناجمة عن تعرض أحد المستثمرين من صنف الفق ارء للخسارة- من أموال الزكاة لأنها قد تظلم بذلك الأصناف الباقية لذلك فإنه ينبغي على المؤسسة أن تدرس هذه المسألة بترو حتى تحل هذا الأشكال، ومن الحلول الجيدة هو أن تؤخذ أموال من بيت المال- غير أموال الزكاة- كالهبة والتبرع والوقف وغيرها، لدفع الخسارة إذا

حدثت حتى لا يضيع حق الفقير.

4. هناك مشاريع أخرى يمكن أن يستفيد منها الفقراء والمساكين وكذا أبنائهم ومثال ذلك: فتح مدرسة دينية إسلامية أهلية وتقوم المؤسسة بإختيار مجموعة من الفقراء والمساكين الذين يرغبون في الاشتغال بهذه المدرسة سواء مدرسين أو موظفين، حيث أن احتمال الخسارة في مثل هذه المشاريع ضعيف جدا لأن الإقبال على المدارس الدينية قوي جدا وهو إستثمار تربوي ينبغي لمؤسسة الزكاة لولاية شرق دارفور أن تقبل عليه ولا تغفله .
5. تفعيل دور الزكاه يتم بتكثيف عمل ادارة الجباية وتوفير الكادر البشر ى المؤهل والمعينات اللازمة لها.
6. تكثيف وتنشيط التوعية بشعيرة الزكاة وبيان اهميتها الدينية والروحية فى وسائل الإعلام المختلفة.

الهوامش:

(1) جمال لعمارة، **النظام المالي الإسلامي**، دار النبأ، الجزائر،1991،ص11.

(2) إبراهيم القاسم رحاحله، مالية الدولة الإسلامية- **دارسة تحليلية ومقارنة بين المالية العامة في صدر الإسلام والمالية العامة الحديثة**-، مكتبة مدبولي ،1999،ص21

(3) القرآن الكريم ،**سورة الشمس** ،الأية رقم(9)

(4) غازي حسين عناية، **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية،2002،ص22.

(5) قاسم حاج أمحمد ،**استثمار أموال الزكاة، ودوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية**، الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل ، جامعة غرداية، الجزائر ،2011، ص2

(6) محمود حمودة، مصطفى حسنين،**المعاملات المالية في الإسلام** ، مؤسسة الوارق، عمان، الأردن، 1999، ص**121**

(7) سعيد سعد مرطان ، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام** ،مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ،2002، ص ص 170- 171.

(8) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص10

(9) المرجع السابق،ص25.

(10) كمال خليفة أبو زيد، أحمد حسين على حسين، مرجع سابق،ص 20.

(11) المؤلف غير معروف، نقله الدكتور أحمد السعد، **شروط وجوب الزكاة)بحث في زكاة القضايا المحاسبية**(، موسوعة الاقتصاد والتمويل

(12) الإسلامي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://iefpedia.com/arab/?p=30271، نشر يوم 2012/01/05.

(13) أحمد فهمي أبو سنة ،**الزكاة ووجوبها في أجر العقار** ،مجلة المجتمع الفقهي الإسلامي، السنة الثانية، العدد الثاني،لم يذكر البلد، لم تذكر السنة ص112.

(14) فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، **أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ،2009، ص100

(15) عبد الرحمن يسري أحمد ، **علم الاقتصاد الإسلامي** ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2002-2001، ص119

(16) المرسي السيد حجازي،**الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية** ،مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز،مجلد 17، العدد2، 2001، ص9.

(17) المرجع السابق ، ص2.

(18) مقابلة مدير ديوان الزكاة بالولاية.

(19) Normala Muhamad Saad, Ketua Bahagian Komunikasi Korporat, Lembaga Zakat Selangor, Utusan Melayu,

(20) Isnin, 9 Jun 2008.p 8.

(21) محمد عز الدين عبد العزيز ، عزمان بن عبد الرحمان،مرجع سابق،ص15

أثر تطبيق محاسبة المسئولية في الأداء الإداري

د. عمـاد الديــن عثمــان حميــدة
الجامعة التكنولوجية

المستخلص:

تناولت الدراسة أثر تطبيق محاسبة المسئولية في الأداء الإداري وتهدف الدراسة على توضيح الدور الذي تقوم به محاسبة المسئولية في تقويم الأداء الإداري، والتعرف على المقومات التي يحتاجها تطبيق نظام محاسبة المسئولية ، تمثلت أهمية الدراسة في أنها تعكس مدى امكانية تطبيق نظام محاسبة المسئولية في البنوك، و يظهر دور محاسبة المسئولية في تقويم الأداء الإداري اختبرت الدراسة عدة فرضيات أهمها العلاقة بين المحاسبة ككلومراكزالمسئولية في تقويم الأداء علاقة طردية ،يعتمد الباحث على المنهجية والوصف التحليلي باستخدام الاستنباط والاستقراء, وخلصت الدراسة إلى عده نتائج أهمها تقسيم الشركة الى مراكز المسئولية ساعد البنك في قياس وتقويم الأداء الإداري، وتحمل كل مركز لمسئوليته يساعد في ضبط الأداء الإداري للبنك ، كما توصلت الدراسة لعده توصيات أهمها: ضرورة ارتباط مراكز المسؤولية بالهيكل الإداري لأنها تسهل من عملية ضبط الأداء الإداري، وتحمل كل مركز مسؤولية لمسؤوليته يساعدعلى ضبط الأداءالإداري.

كلمات مفتاحية: محاسبة المسئولية- الأداء الإداري- مراكز المسئولية- تقييم الأداء- معايير الأداء

The impact of the application of responsibility accounting on administrative performance

Dr. Imad Eddin Othman Hamida

Abstract:

The study dealt with the impact of the application of responsibility accounting on administrative performance, and the study aims to clarify the role that responsibility accounting plays in evaluating administrative performance, and to identify the ingredients needed by the application of the responsibility accounting system. Shows the role of responsibility accounting in evaluating administrative performance. The study tested several hypotheses, the most important of which is the relationship between accounting as a whole and centers of responsibility in evaluating performance, a positive relationship. The researcher relies on methodology and analytical description using deduction and extrapolation. Islamic in measuring and evaluating administrative performance, and each center bearing its responsibility helps in controlling the administrative performance of the Bank of Sudan. Managing administrative performance.

Keywords: responsibility accounting -administrative performance -responsibility centers -performance evaluation -performance standards

مقدمة:

اصبحت الحاجة ماسة الي قويم وفعالية الادارة في مستوياتها المختلفة سواء في المؤسسات الخاصة او العامة من اجل تحسين نوعية المنتج او الخدمة وزيادة الانتاجية وترشيد الانفاق وهنالك وسائل متعددة لتقويم الاداء الادارة ومن هذه الوسائل تطبيق محاسبة المسئولية.

مشكلة البحث:

تشمل مشكلة البحث في الأسئلة الأتية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة المسئولية وتقويم الأداء الإداري؟
2. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد خطوات تطبيق نظام محاسبة المسئولية وضبط الأداء؟
3. هل هنالك علاقة ذات دلالة إيجابية بين تطبيق نظام محاسبة المسئولية وكفاءة الأداء الإداري في استغلال الموارد المتاحة؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الاتي:

1. يعكس أهمية محاسبة المسؤولية في البنوك.
2. يعكس مدى امكانية تطبيق نظام محاسبة المسئولية في البنوك.
3. يظهر دور محاسبة المسئولية في تقويم الأداء الإداري.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الاتي:

1. دراسة ومعرفة ماهية محاسبة المسئولية.
2. توضيح الدور الذي تقوم به محاسبة المسئولية في تقويم الأداء الإداري.
3. التعرف على المقومات التي يحتاجها تطبيق نظام محاسبة المسئولية.

منهج الدراسة:

يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهجالاستقرائيوالكتبوالمراجعوالمصادر المحلية ذات الصلة المباشرة بالدراسة.

فرضية البحث:

العلاقة بين المحاسبة ككل ومراكزالمسئولية في تقويم الأداء علاقة طردية

محاسبة المسئولية:

وتقوم هذه المحاسبة على اساس تقسيم المؤسسة الي مراكز مسئولية مما يساعد الادارة العليا للتعرف على كفاءة ادارة كل مركز في استخدام موارده الاقتصادية المتاحة. تلعب المحاسبة دورا رئيسيا في توفير المعلومات المالية الي تساعد الادارة في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء ، وكذلك تمد لها يد العون بما تقدمه من تقارير ومعلومات تساعد الادارة في اتخاذ القرارات الملائمة من اجل استغلال مواردها بحيث تتلاءم محاسبة المسؤولية مع اللامركزية في الادارة ، وبواجبها ثم تقسيم المنشأة الي مراكز مسئولية (مركز تكلفة ، ربحية ، استثمار) بحيث تتفق هذه المراكز مع الهيكل التنظيمي للمنشأة ، ومركز المسؤولية هو ذك الجزء من التنظيم الذي يراسه شخص معين وهو مسئول امام الادارة العليا في الهيكل التنظيمي ،وتفوض له الصلاحية في قياس اداء مراكز المسؤولية عن طريق المقارنة بين معايير الاداء المحدد مسبقا والنتائج الفلية للمركز ومعرفة الانحرافات واسبابها ومعالجتها ، وكذلك اتخذت القرارات التي تؤدي الي تحسين الانتاجية وترشيد الانفاق والذي بدوره يساعد في تقويم اداء المنشأة .

تعريف محاسبة المسئولية:

وردت في الادبيات عدة تعريفات لمحاسبة المسؤوليةاهمها: -

فقد عرفها دكتور محمد بأنها نظام محاسبي يصمم في ضوء تدرج السلطة والمسؤولية داخل المنشاة ويتأسسعلى اعداد التقارير التي توفر المعلومات التي تمكن من تحديد وتصميم مدي نجاح كل مسؤول في الاطلاع بمسؤولياته بما ينعكس على تحقيق اهداف المؤسسة. [1]. ويرى جبريل جوزيف بأنها سلوب اداري محاسبي يهدف الي تصميم النظام المحاسبي ليحقق رقابة فعالة على الاداء عن طريق الربط مباشرة وبين التقارير المحاسبية من جهة وبين الاشخاص المسؤولين من جهة ثانية وفقا للهيكل التنظيمي بجميع مستوياته الادارية.[2]

كما ذكر محمد حسين بأنه نظام لأعداد تقارير الاداء التي تمكن من قياس نتائج النشاط والقدرة المتخذة لمعرفة السلطات او مراكز المسؤولية فالهيكل التنظيمي للمنشاة حيث يتم بموجب هذا النظام تحديد الاهداف المقدر تحقيقها لكل مركز من مراكز المسؤولية الذي يمنح الصلاحيات اللازمة للتمكين من تنفيذ الهدف او الاهداف المقدرة له، ومحاسبة على الانحرافات وتقويم كفاءة ادائه من خلال ما يتحقق من نتائج. [3] ومن وجهه نظر عباس عبد الشاف فهي تعني ربط التكلفة بشكل ادجاري يمكن مساءلته

وسؤاله عن تغيير اسباب حدوث الانحرافات في التكاليف الواقعة في نطاق تصميم النظام المحاسبي بالهيكل التنظيمي للمشروع، ليتم تجميع التكاليف على اساس مراكز المسؤولية مع المستويات الادارية وتحدد التكاليف الخاصة بكل مركز مسؤولية في تلك التي تخضع لتحكم كل مسؤول اداري. [4]

أما عن عبد الحي مرعين فله تعريف ينص بأنه نظام يقيس خطط وادارة افعال مراكز المسئولين او بانها نظام يتهم بأعداد ورفع التقارير المحاسبية المتعلقة بالمخرجات الفعلية لمراكز المسؤولية وتفسيرها للمستويات العليا. [5]

أما مكرم عبد المسيح فيعتبرها هي الاساس في مجال التنظيم المحاسبي حيث تهدف الي توضيح العلاقات المختلفة بين الاشخاص المسؤولين في مختلف المستويات الادارية التي يتضمنها الهيكل التنظيمي الراس حيث يتبع اسلوب المركزية في الادارة او الهيكل التنظيمي الافضل حيث يتبع فيه اسلوب اللامركزية في الادارة. [6]

كما ذكرت سهام احمد سعيد بأنها تعتبر نظام رقمي يركز على تصرفات الافراد في انشاء التكاليف والعناصر الأخرى كل في حدود السلطة الممنوحة له والمسؤوليات المترتبة عليها.[7].

كما يرى احمد حسين مجموعة العمليات الادارية الخاصة بتوفير المعلومات التي تساعد على رقابة العمليات وتقيم الاداء. [8]

كما ذكرى لنا بوليمين وارثو بأنها عبارة عن نظام يقوم بتجميع واعداد التقارير الدورية من المعلومات المتعلقة بالتكاليف والايرادات الخاصة بكل مركز مسؤولية موجود في المنشاة بهدف تمكين الادارة العليا من القيام بوظيفة التخطيط والرقابة على اداة هذه المراكز. [9]

أما من وجهة نظر زينات محمد مكرم فهو ذلك النظام الذي يتعرف على مختلف مراكز اتخاذ القرارات في المنشاة ويربط التكاليف في كل من هذه المركز بالمدير المسؤول عن اتخاذ القرارات فيما يتعلق بهذه التكاليف. [10]

أما سيف الدين عوض قال بأنها تعتبر من ادوات القياس المحاسبي التي يمكن من خلالها مواجهة كل اهداف محاسبة التكاليف من تجميع للتكاليف ثم تبويبها على اساس المسؤولين للوصول الي تكلفة الانتاج والفصل كذلك بين عناصر التكاليف التي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها ورقابتها عند كل مستوي اداري وتحديد المسؤولية عن الانفاق واعداد تقارير عنها. [11] ويقول الهادي ادم محمدهي رقابة على تصرفات وأضافه لذلك احمد محمد نور بأنهاهي الجانب المحاسبي لتبويب النتائج المحققة على اساس تنظيمي طبقا لمراكز اتخاذ القرارات المختلفة في المشروع. [13]

كما بين عنها Ray mordوآخرون بأنه ذلك المجال او الجزء من المحاسبة يختص بأعداد البيانات للاستخدام بواسطة المديرين داخل المنظمة.

كما ذكر يوحنا آل ادم بأنها هي محاسبة الافراد عن اداء واجبات محددة والرقابة على تصرفاتهم في انشاء التكاليف في حدو كل منهم. [14]

نلاحظ من التعريفات السابقة:

- ان التعريف الاول ركز على تدرج السلطة المسئولة داخل المنشاة.
- التعريف الثاني ركز على انها اسلوب اداري ومحاسبي يهدف اي تصميم نظام محاسبي ليحقق رقابة فعالة على الاداء.

- وتناول التعرف الثالث: انه نظام يهدف لأعداد تقارير الاداء التي تمكن من قياس نتائج النشاط.
- والتعريف الرابع: فركز عل ربط التكلفة بشخص اداري يمكن مسائلته.
- الخامس: ركز على انه نظام يقيس خطط وادارة افعال مركز المسئولية.
- السادس: ركز على توضيح العلاقات المختلفة بين الاشخاص المسئولين في مختلف المستويات الادارية.
- السابع: ركز على تصرفات الافراد في انشاء التكاليف والعناصر الأخرى في حدود السلطات الممنوحة لهم.
- الثامن: ركز على العمليات الادارية الخاصة بتوفير المعلومات التي تساعد على رقابة العمليات.
- التاسع: ركز على تجميع واعداد التقارير الدورية عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف والايرادات.
- العاشر: تناول التعرف على عدد مختلف من مراكز اتخاذ القرار في المنشاة وربطها بالتكاليف.
- الحادي عشر: ركز على ادوات القياس المحاسبي التي يمكن من خلالها مواجهة اهداف محاسبة التكاليف.
- الثاني عشر: ركز على تصرفات الافراد في اشاء التكاليف في حدود سلطاتهم.
- الثالث عشر: تناول الجانب المحاسبي بتبويب النتائج المحققة على اساس المركز المسئولية.
- الرابع عشر: ركز على استخدام المديرين داخل المنظمة لمعلومات بيانات محاسبة المسئولية.
- الخامس عشر: تناول اعداد الافراد للتكاليف علي حسب السلطات الممنوحة لهم.

من خلال هذه التعريفات توصل الباحثون الي ان محاسبة المسؤولية هي:

اسلوبا من اساليب الرقابة الفعالة على ادوات الوحدات او الاقسام او الفروع بالنسبة لما يحتويه من اساليب مساءلة الافراد في انشاء التكاليف في حدود السلطات الممنوحة له والمسؤوليات المترتبة عليها.

فردية عن التكاليف والايرادات التي يمكن التحكم فيها لمعرفة مدي مساهمة كل مركز مراكز المسؤولية في تحقيق اهداف المنشاة.

أهداف محاسبة المسؤولية:

1. تساهم محاسبة المسؤولية في تطبيق نظام الادارة بالأهداف وتعرف الادارة بالأهداف بانها طريقة من خلالها الرئيس والمرؤوس معا بتحديد الاهداف للمنشاة وتحديد مجالات النتائج المتوقعة واستخدام تلك النتائج في توجيه الاداء الاداري وفي تقويم انجازات العاملين بالمنشاة.
2. تقويم الاداء الخاص بكل المستويات الادارية بالهيكل التنظيمي بصورة مستقلة وتقويم الاداء للمنشاة ككل في اسلوب الرقابة لتنفيذ الخطط عن طريق متابعة الاهداف وتقويم اداء كل وحدة من وحدات الاشراف والمسؤولية والتعرف على الانحرافات واتخاذ الاجراءات اللازمة للتوصل للحلول المناسبة لعلاج الخروج عن المقاييس المحددة مقدما لإمكانية تنفيذ البرامج والخطط الموضوعة لكل مركز من مراكز الاشراف المسؤولة.[15]
3. يعتمد نظام محاسبة المسؤولية اداريا على التنظيم اللامركزي ومحاسبا على المبادئ المعقولة في كل من نظام المحاسبة المالية ونظام محاسبة التكاليف المعيارية والفعلية اضافة الي نظام تقارير لتقييم الاداء مع ربط هذه النظم بالمستويات الادارية.[16]

4. تمثل مدخل لتطوير المحاسبة وتقاريرها الرقابية دون تغير في نظرية المحاسبة ومبادئها في تطبيق هذا النظام يتطلب فقط اعادة صياغة النظام المحاسبي ونظام التقارير من اجل الربط المباشر بالهيكل الاداري للمنظمة الاقتصادية. [17]
5. تعمل على ايجاد علاقة مباشرة بين عناصر التكاليف والايرادات وبين الاشخاص المسؤولين عن حدوثها فهذه العلاقة تعتبر بمثابة اساس للحكم والمساءلة الموضوعية وفقا لذلك يتم تقسيم التكاليف الايرادات الي تبويب قابلة للحكم والرقابة وبالتالي يمكن المسالة عنها. [18]
6. ايجاد علاقة مباشرة بين عناصر التكاليف والايرادات بين الاشخاص المسؤولين عن حدوث التكاليف والايرادات وهذه العلاقة هي اساس الحكم والمساءلة الموضوعية وفقا لذلك يتم تقسيم التكاليف والايرادات الي بنود قابلة للتحكم والرقابة. [19]
7. يمكن محاسبة المسئولية من احكام الرقابة عند المنبع مما يؤدي الي تحقيق رقابة فعالة لأنها من تتبع بنود التكاليف والايرادات في النقطة التي تحدث فيها لكل مركز مسئولية. [20]
8. تساعد محاسبة المسئولية في تقويم الاداء الخاص بكل مستوي من المستويات الادارية في الهيكل التنظيمي بصورة مستقلة وتقويم اداء الوحدة الاقتصادية. [21]
9. يعتمد نظام محاسبة المسؤولية اداريا على التنظيم اللامركزي ومحاسبا على المبادئ المحاسبية المقبولة في كل من نظام المحاسبة المالية ونظام محاسبة التكاليف المعيارية الفعلية اضافة الي نظام تقارير الاداء مع الربط هذه النظم بالمستويات الادارية. [22]
10. تسمح محاسبة المسؤولية عند المنبع وبذلك تحقق رقابة فعالة لأنها تتبع بنود التكاليف والايرادات في النقطة التي يحدث فيها إنفاق التكاليف او خلق ايرادات بالنسبة لكل مركز مسئولية على حدا. [23]
11. تساهم محاسبة المسئولية في تطبيق نظام الادارة بالأهداف وذلك بالربط بين الموازنات التخطيطية وبين مراكز المسؤولية هدفا يسعي المركز الي تحقيقه فتقارن النتائج التي توصل اليها بالأهداف التي سبق تحديدها. [24]

من أركان محاسبة المسئولية:

1. يوجد معيار علمي لتقييم الاداء (التكاليف المعيارية).
2. يوجد شخص مسؤول عن الاداء.
3. تحديد التكاليف التي تخضع لرقابة المسؤول.
4. توجد التقارير التي تقدم للمسؤول في المستوي الأعلى لتتضمن انحرافات بين التكاليف المعيارية والتكاليف الفعلية.
5. ان هنالك استخدام التقارير المرفوعة لتقييم الاداء لذلك فان جوهر محاسبة المسؤولية هو الربط بين المسؤول والتكاليف التي تحدث تحت رقابة لتحديد هدف محدد. [25]

مبادئ محاسبة المسؤولية:

1. تحديد المسؤولية عن كل نشاط متفرع النشاط.
2. التعرف على نوع وكمية البيانات التي يحتاجها كل مدير.
3. استخدام التقارير الادارية لتوصيل البيانات الي الاشخاص الذين يستخدمونها في الوقت المناسب.
4. وضع المعايير او مقاييس الاداء. [26]

اهمية نظام محاسبة المسؤولية:

1. نظام يجمع بين نظام محاسبي ونظام اداري فهو بهذا يعمل على تفعيل نظريتي المحاسبة والادارة كما يعمل على تفعيل الجانب التطبيقي في المحاسبة والادارة.
2. يعتبر نظاما فعالا في قياس الاداء يمكن من خلاله تقويم اداء العاملين في المنشاة وذلك بالاستفادة من النظام يعكس ما انجزه العامل فيما اوكل اليه من اهداف.
3. انه يعتبر مرجعا مهما لحفظ الاداء المالي للمنشاة.
4. يعمل علىتأكيد صلاحية اللامركزية في الادارة من خلال تفويض السلطات في اتخاذ القرارات حسب الامكانيات والظروف المتاحة لكل داخل مركز المسؤولية.

ينظم انسياب المعلومات المالية وغير المالية في المنظومة الادارية للمنشاة من اعلي الي أسفل مثل تدرج اهداف الادارة العليا الي مراكز المسؤولية ومن ثم الي فرد من المركز، الادارة بالأهداف منهج متكامل يجمع وظائف الادارة المخلفة، [27]

من خطوات تطبيق محاسبة المسئولية:

يعتمد نظام محاسبة المسئولية على الربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي للمنشاة. ان ذلك يستلزم ان تعكس خريطة التنظيم الاداري للمنشاة بكل دقة مراكز السلطة والمسؤولية بكل نشاط مع الاخذ في الاعتبار طبيعة الوظائف المختلفة وخصوصا الفنية منها وعدد وطبيعة المنتجات التي يتم انتاجها وطرق الانتاج الي غير ذلك من العوامل الفنية والغير الفنية التي تؤثر على الهيكل التنظيمي للمنشاة ومن ناحية اخري يجب ان يؤخذ في الاعتبار درجة الاتجاه الي اللامركزية وما يتطلبه ذلك من تفويض للسلطات وتحديد المسئوليات. ويقصد بالسلطة هنا الحق في اصدار القرارات والاوامر المقررة على اكتساب طاعة المرؤوسينولا شك ان هذا الحق يكتسبه الفرد من مركزه الوظيفي لذلك يجوز له ان يفوض الغير في مباشرته كاملا او جزء منه ويتركز تفويض السلطة على ركيزتين هما: -

- الثقة: وتشير الي درجة اطمئنان المسئول الي قدرات ومهارات وبالتالي كفاءة مرؤوسيه.
- الرقابة: وتشير الي الخضوع المرؤوسين للمساءلة من جانب الرئيس ومن البديهي ان تكون هنالك علاقة عكسية بين درجة الثقة ومستوي الرقابة فكلما زادت درجة الثقة كلما انخفض معها مستوي الرقابة المطلوبة الامر الذي يتطلب المواءمة الدائمة بين هذين الجانبين. وفي هذا الصدد من الاهمية ان يكون لدي الفرد احساس دائم بان ثقة رئيسه فيه لن تعفيه من المساءلة وان عمله موضع مراجعة في اي وقت.

اما بالنسبة للمسؤولية فهي التزام المرؤوس بتأدية واجبات او اعمال معينة حددت له بوجب

متطلبات النظام للمنشاة في ضوء مقتضيات النظم والاهداف العامة السائدة وعل ذلك فلا يجوز مطلقا تفويض المسئولية شكلا او موضوعا لأنه لا يجوز اتاحة الغير في تحمل الالتزام بشرعية المسؤولية الخصية المتعارف عليه عدم جواز الفصل بين السلطة والمسؤولية فكلاهما مرتبط بالأخر تمام الارتباط فلكي يتمكن الفرد من الوفاء بمسؤولياته وتنفيذها علي الوجه الاكمل يجب منحه من السلطات ما يتناسب مع مقدار المسؤولية الملقاة علي عاتقه كما يجب ان تعكس تقارير الرقابة وتقييم الاداء هذا التناسب ين السلطة والمسؤولية. [28]

مقومات نظام محاسبة المسؤولية:

يقصد بالمقومات الاعمدة الرئيسية لبناء نظام محاسبة المسؤوليةوهي: -

أ. التحديد الواضح للسلطات والمسؤوليات:

- تعرف السلطة بانها الحق السري المخول لاتخاذ القرارات واعطاء الاوامر لإتمام العمل او الامتناع عن اداء العمل.
- بينما المسؤوليات تعرف بانها محاسبة الفرد عن القيام بواجبات محددة بحكم كونه عضوا في الوحدة وهي تحقيق التحديد الواضح للسلطات والمسؤوليات يجب وضع خريطة تنظيمية لأوجه النشاط وقيم الوحدة الي وحدات ادارية تسمي بـ (مراكز المسؤولية).
- مركز المسؤولية: هو مجال نشاط فني او اداري يتم تنفيذ بتأليف معين من عناصر الانتاج تحت اشراف ومسؤوليةمحددة.
- مركز التكلفة: هو دائرة نشاط معين متجانس او خدمات من نوع معين مجانس ويختلف مركز المسؤولية عن مركز التكلفة من حيث ان مركز المسؤولية يضم العناصر الي تحدث بمعرفة شخص معين وتحت مسؤوليته ومركز التكلفة يضم العناصر التي تلتزم لتأدية نشاط معين.

ب. وجود وسيلة لأجراء المقارنات بغرض تقويم اداء مراكز المسؤولية وهي اما اسلوب الموازنات التخطيطية او اسلوب التكاليف المعيارية بحيث تكون أكثر شمولية وايجابية.

ت. الاستفادة من تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء في عرض نتائج مراكز المسؤولية وهذا يعني ايصال المعلومات غير العادة الي المستويات الأعلى وذلك وفقا لخطة عملية التقرير.

ث. زراعة اختلاف اساليب الرقابة وتقارير الاداء باختلاف المستويات الادارية من حيث الوقت والشمول. (29)

ج. مراعات الاتجاهات السلوكية للأفراد من حيث المشاركة الحقيقة والتدريب الجيد والتعليم المستمر.

ح. ايجاد المحاسب القادر والمتفهم (المعاصر) الملم بالتوازن بين علم المحاسبة والعلوم الأخرى.

خ. فعالية نظام الحوافز في استثارة الدوافع السلوكية المرغوبة من العاملين لبلوغ الاهداف المحددة مقدما.

ومن خلال ما يأتي يمكن توضيح مراكز المسؤولية:

هو جزء من الوحدة فرعية من الهيكل التنظيمي للمشروع او الوحدة الاقتصادية بحيث يمكن مساءلة مديرة عن مجموعة من الانشطة التي يقوم بها.

وكلما زاد عدد التقارير التي ترفع له من مرؤوسيه ويتم التمييز بين مراكز المسؤوليةعلى اساس الاقسام وعلى هذا الاساس يمكن التمييز بين ثلاثة انواع من مراكز المسؤولية:

1 - مركز التكلفة:cost center :

هو دائرة نشا يحقق اهداف استخدامواستفادة الموارد ومن ثم يتم محاسبة المسؤول عن كمية وتكلفة الموارد المستنفذة في تحقيق الاهداف لذلك يراعي وتحديد ما يجب ان يتحمل به مركز التكلفة عدة اشارات منها:

1. ان الشخص الذي يملك سلطة الشراء واستخدام الخدمة يجب ان يحمل بتكاليف هذه الخدمة.
2. ان الشخص الذي لا يملك سلطة التأثير الملحوظ على قيمة التكلفة من خلال تصرفه وقرارته الادارية.

2 -مركز الربحية:pro fit center :

هو دائرة نشاط يتم محاسبة المسؤول عنه فيما يستفيد من تكاليف وما يحق من ايراداته يؤدي تعظيم ارباح مراكز الربحية الي تعظيم ارباح الشركة ككل بلا شك ان لا يترتب على تعظيم ارباح مركز اخر بصفة عامه هنالك ثلاث معايير يمكن في ضوئها الاخذ بمفهوم مراكز الربحية: -

1. ان تتضمن المنشاة وحدتين او أكثر يمكن قياس ايرادات وتكاليف كل منها بشكل منفصل.
2. يجب ان يتوفر لإدارة كل وحدة القدرة على الرقابة والتحكم في مقدار وبنود ايراداتها وتكاليفها.
3. يجب تحديد ربحية كل مركز والتقدير عنه بانتظام الي الادارة العليا Top Management لإمكانية تقييم ورقابة ادائها.

3 -مراكز الاستثمار Investment center :

هو دائرة نشاط يتم محابة المسؤول عنه بمقدار العائد المحقق او المتوقع وبالتالي يكون الربح المطلق لمعيار غير ملائم لأغراض تقييم اداء مركز الاستثمار.

4 - مراكز المصروف Expense center :

هو دائرة نشاط يتم المسؤول عن انتاج معين او خدمة معينة وعليه يقوم بالرقابة علىالمصروفات.

يعتمد الاداء الاجمالي لمدير مركز المصروف على كيفية مركز المصروف بكفاءة وبفعالية. وهذا يعني ان نقص المصروفات الفعلية عن المصروفات المخطط لها اداء جيد اي بكفاءة وفعالية المصروف فبالتالي تزيد عن المخطط فتعني ان الاداء ضعيف.

5 - مراكز الايراد:

هو دائرة نشاط يتم محاسبة المسؤول عن تحقيق ايراد المبيعات. ويتم مقارنة الاداء لمدير مراكز الايراد بواسطة الايراد الفعلي عن الايراد المخطط ومقارنة المصروفات الفعلية مع المصروفات التقديرية.

مقومات نجاح وتطور محاسبة المسؤولية:

اسباب نمو وتطور محاسبة المسؤولية:

1. زيادة التعقيد في عمليات المشروع.
2. اللامركزية الادارية والرغبة في توفير إطارأكثر مرونة وأكثرحركة.
3. عدم ملائمة المعلومات المتاحة في ظل انظمة المحاسبة التقليدية لممارسة الادارة لوظائفها المختلفة.

مقومات النجاح:

نجاح تطبيق محاسبة المسؤولية في اي مؤسسة يتوقف على الشروط التالية:

1. ان يحوز النظام على مساندة الادارة باعتبارها جزء لا يتجزأ من نظام تقويم العملية الادارية للمنشاة وان يكون هنالك تعاون بين المستويات الادارية على تطبيقه حيث تحدد اختصاصات وصلاحيات على مركز مسؤولية وكذلك يتم تحديد اهداف على مركز بشكل يحقق الانسجام والتوافق (بين اهداف المركز واهداف المؤسسة ككل).
2. يجب ان تتضمن تقارير الاداء لمراكز المسؤولية (مراكز تكلفة استثمارات ربحية ونوعية المنتج) البنود التي تخضع لها لرقابة المسؤول عن هذا المركز واستبعاد جميع العناصر التي لا تخضع للرقابة من هذا التقرير حتى يتحقق المعادلة الادارية.
3. يجب مشاركة مدير مركز المسؤولية والعاملين في وضع معايير الاداء والتي ستستخدم للمحاسبة والمساءلة ان المشاركة تحري السلوك الايجابي للعاملين في المركز وتضع قنوات الاتصال بين الرئيس والمرؤوسين وكذلك تشجع العاملين على تنفيذ معايير الاداء والالتزام بها بسبب ارتباطهم بهذه المعايير التي يساهم بأعدادها وقد دلت التجارب على ان العلاقة بين المشاركة ومستوي الاداء إيجابية وهامة.[30]

تدرج الرقابة في نظام محاسبة المسؤولية:

تبدأالرقابة في نظام المحاسبة المسؤولية من ادني مستويات في الخريطة التنظيمية للمشروع وتظل تتصاعد الي ان تصل الي مستوي في المشروع ولغرض فيما يلي:

تصور مبسط لفكرة محاسبة المسؤولية بغرض وجود اربعة مستويات تمارس الرقابة وتتحمل المسؤولية بغرض وجود اربعة مستويات تمارس الرقابة.

مزايا نظام محاسبة المسؤولية:

1. خلق الشعور بالوعي التكاليف عند ادني مستوي أشرافيمسؤول في النظيم نظرا لان معظم بنود التكاليف يمكن للمستويات الدنيا مراقبتها ولا تصحيح للتقارير الرقابية المرفوعة للمستويات الادارية العليا بإمكانيةالرقابة.
2. يجعل الاشخاص يدركون اهمية المعلومات المالية والكمية في قراراتهم ومن ضمنها ترشيد الانفاق واحتواء التكاليف سواء كانت تحت مسؤوليتهم ام ليست تحت مسؤوليتهم ولكن يراد للقسم او مركز المسؤولية بها التأثيرعلى من جيدة اقرار بحثا عن تحسين الاداء.
3. مساعدة الادارة العليا في تقويم الاداء العقلي لمراكز المسؤولية علي زيادة الانتاجية وتحقيق اهداف المنشاة كما تقوم الاداء في الماضي يساعد علي تحسين الاداء في المستقبل.
4. يمكن هذا النظام من تقسيم المنشاة الي وحدات ادارية فرعية وقيام كل رئيس وحدة باتخاذ القرار الاداري على مستوي الوحدة.
5. توفير المعلومات المناسبة للشخص المناسب في الوقت المناسب يمكن من اتخاذ القرار الذي يحقق أكبرعائد.

6. يمكن هذا النظام من توفير نظام اتصال جيد يساعد ادارة المشروع في تحقيق اهدافه في مجال التكاليف والربحية.
7. ارتفاع مستوي الاداء الاداري التنفيذي وذلك بما يتاح للقائمين على مراكز المسؤولية من فرصة أكبر للمساهمة في اتخاذ القرار.
8. توضع الادارة المشرفين المناسبين لتولي مراكز ومسؤولياتأكبر.
9. تؤدي الي المساعدة ووضع نظام المكافئات والحوافز والاجور.
10. تؤدي الي المساعدة في اكتشاف الشخصيات الصالحة للقيادة وتفويض السلطات والمسؤوليات.
11. المعلومات المتاحة عن اداء الاقسام في وقتها المناسب للمستفيدين منها سوف تساعد علي تحسين اداء الاقسام باتخاذ الاجراءات المناسبة كما انها تساعد كلا من الادارة العليا والاجهزة الرقابية في اداء مهامها بشكل أكثر فعالية والحكم علي جودة الرقابة الداخلية خصوصا ما يتعلق منها بالرقابة الادارية لتوافر المعلومات الاساسية لذلك.
12. تعمل كمؤشر لعملية تقييم الاداء وتساهم في وضع الاسس المعيارية اللازمة والمطلوبة في اجراء المقارنات.
13. تؤدي الي المساعدة في خلق الشخصيات الهامة لقيادة وتفويض السلطات والمسؤوليات لمختلف المستويات الادارية.
14. تمكن من جعل الاشخاص مبدعين لأهمية المعلومات في قراراتهم ومن ضمنها احتواء التكاليف وترشيد النفاق سواء كانت تحت مسؤولياتهم او ليست تحت مسؤولياتهم ولكن يراد القسم الاهتمام بها على من بيده القرار.

لمحاسبة المسؤولية صعوبات تطبيق في نظامها ويمكن ثردها في النقاط التالية:

1 -ضرورة فعل ايرادات وتكاليف كل مركز علىحدة: -

من اجل تقويم انجازه بشكل عادل وسليم وتكمن الصعوبة عندها يكون هنالك أحل بين اعمال المراكز او عندها لا يكون هنالك سيطرت كاملة المركز على بعض الايرادات او المصروفات او الاستثمارات وأحيانا تلجا الادارة الي الاخذ بالاعتبار فقط الايرادات والمصروفات والموارد التي تقع تحت سيطرة مدير المركز وتجاهل الاشياء الأخرى تقع خارج سيطرته كمخرج لهذه المشكلة.

2 -توزيع الاصول المشتركة بين المراكز المختلفة:

فكيفية توزيع تكلفة استعمال هذه الاصول المشتركة بين المراكز المستغلة لها طريقة عادلة ومقبولة لدي الجميع تمثل أحد الصعوبات في تطبيق المسؤولية.

3 -التعريف المناسب لرأس المال المستثمر:

يعتبر أحد الصعوبات التي تواجه تطبيق محاسبة المسؤولية وتكمن الصعوبات هنا في انه هل المقصود براس المال اجمالي الاصول المستعملة في المركز ام يمثل الصافي بعد طرح الالتزاماتالمتداولة؟ وهل تشمل هذه الاصول تلك المستغلة في المركز او تمتد الي أكثر من ذلك لتشمل جزاء من الاصول المشتركة بين المراكز.

4 -التكاليف القابلة للرقابة والغير قابلة للرقابة:

تتميز انظمة محاسبة المسؤولية بين التكاليف القابلة للرقابة والتكاليف الغير قابلة للرقابة ويمكن ان تعرف والتكاليف الغير قابلة بانها (تلك التكاليف التي لا تتأثر بقرارات مدير مركز المسؤولية فمثلا مدير مركز الانتاج مسؤول عن كمية المواد المستخدمة في الانتاج وكذلك الحال هو مسؤول عن الاجور المباشرة بينما لا يعتبرمسؤولا عن ايجار مركز الانتاج والمصروفات اهلاك الآلات.

5 -مصادر التمويل:

والتي في الغالب لا تقع تحت سيطرت مدير المركز فكر فيه تحميلها والتمييز عند تقييم الاداء بين مركز ممول داخليا واخر ممول بقروض خارجية يمثل معضلة في تطبيق محاسبة المسؤولية.

6 -التعريف المناسب لراس مال المستثمر:

يعتبر أحد الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة المسؤولية في المشروعات المختلفة وتكمن الصعوبة هنا في انه هل يمثل اجمالي الاصول المستعملة في المركز امر بمثل الصافي بعد طرح الالتزامات المداولة وذلك لتشمل جزء من الاصول المشتركة بين المركز. [31]

عيوب تطبيق محاسبة المسؤولية:

1. عادة هنالك تداخلا بين اعمال مراز المسؤولية داخل المنشاة بحيث يصعب فصل ايرادات وتكاليف على مركز مسؤوليةعلى حدة وبالتالي تكون عملية تقويم اداء تلك المراكز عملية شاقة ولا تتم بشكل عادل وسليم.
2. قد يؤدي تقسيم المنشاة الي مراكز مسؤولية الي عدم التنسيق بين المراكز وأحيانا الي التناقض بين اهداف المنشاة ككل وبين اهداف تلك المراكز سيعطيها البعض مما يؤدي الي تأخير او عدم التعاون في تحقيق تلك الاهداف.
3. هنالك بعض الاصول المشتركة بين مراكز المسؤولية المختلفة وبالتالي يصعب توزيع تكاليف استخلاص تلك الاصول بين مراكز المسؤولية المستغلة لها بطريقة عادلة. [32]

مجالات محاسبة المسؤولية:

1 -يصنف أحد الكتب مجالات محاسبة المسؤولية في مجموعتين:

الأولى:

تتضمن المواقف الخاصة والتي تتعرض لها المنشاة في الواقع العملي من خلال ضرورة اتخاذ قرار يترتب عليه تحديد مسؤولية متخذ القرار، لعلي سبيل المثال اتخاذ قرار لفتح اسواق جديدة او البيع اقل من المضاد وغيرها من المجالات العملية والتي تظهر اثناء الاداء كل هذه المواقف ترتبط بالظروف خاصة ويجب تحديد مسؤولية متخذ القرار.

الثانية:

فهي ترتبط بالإطار العام لمفهوم محاسبة المسؤولية الذي يرتبط بجوانب عديدة منها مدي تحقيق الاهداف طويلة الاجل ومدي اتفاق انحراف التكلفة الفعلية عن المعيارية المستهدفة وغير ذلك من الجوانب التي يمكن التوسع فيها وفقا لدرجة التحليل المطلوبة. [33]

ماهية تقييم الاداء:

يعتبر تقييم الاداء أحد الوظائف المتعارفة عليها في ادارة الموارد البشرية في المنظمات الحديثة وهذه الوظائف ذات مبادئ وممارسات كلية مستقرة وتقييم الأداء هو نظام يتم من خلاله تحديد مدى كفاءة اداء العاملين لأعمالهم.[34]

ويطلق على تقييم الاداء مسميات اخرى مثل نظام تقييم الكفاءة او نظام تقارير الكفاءة او نظام تقييم العاملين وأيا كان المسمى فهو يعنى تحديد مدى كفاءة العاملين في ادائهم للعمل.

وغالبا ما تعتمد هذه الخطوة على نتائج تحليل الوظائف واختيار ابعاد الاداء التي يمكن ان يكون لها تأثير ملحوظ ومباشر علية او على المنظمة ككل وتعتمد عملية تقييم الاداء على الخطوات التالية:

1. تحديد ابعاد ومعايير تقييم الاداء
2. قياس الاداء الفعليللأفراد
3. توفير معلومات مرتدة للأفراد عن نتائج تقييمادائهم.

تعريف تقييم الاداء:

يمكن تعريف تقييم الاداء بانة نظام رسمي مصمم من اجل قياس وتقييم اداء وسلوك الافراد اثناء العمل وذلك عن طريق الملاحظة المستمرة والمنتظمة لهذا الاداء والسلوك ونتائجها وخلال فترة محددة ومعروفة.[35] وكما عرف بانة العملية التي يتم بمقتضاها قياس ومدى التزام الموظف بمعايير وسلوكياته والعمل المطلوب منة والنتائج التي تحققت من الالتزام وبهذا المعايير والسلوكيات خلال فترة التقييم.[36] ويعرفه بيتش (beach) بانة الاجراء المنظم لتقييم اداء الموظف وحليا وامكانية وتطويره مستقبلا.[37]

اهمية تقييم الاداء:

1. تمكن اهمية تقييم الاداء في انه أحد الوظائف الأساسيةلإدارةالأفراد بدا اعتماد اساس لأجل تحديد وتحليل وتقدير ومستويات الانجاز الفعليللأفرادفي فترة زمنيه وبالتالي فهو ويمثل أحد مداخل اتخاذ القرارات المتعلقةبالأفراد.
2. بعد تقييم الاداء من الامور الهامة عن الكيفيةالتي تؤدى بها الاعمال والمساعدةفي تحديد مسئولية اداء هذه الاعمال واجراء المحاسبة والمسائلة عن الاخطاء.
3. كما انه يوفر المعلومات التي تمكن من تطوير وتحسين اداء الافراد لأعمالهم.
4. ان تتأكد المنظمة من ان جميع الموظفين قد تمت معاملتهم بعدالة.
5. ان من شان الحوار بين الموظف رئيسة حول نتائج التقييم ان يظهر ايضا جوانب النقص في سياسات المنظماتوانظمتها.
6. ان تحديد المنظمة اصحاب الانجازات من الموظفين وتضعهم في الصورة امام المسئولين والزملاء تمهيدا لاتخاذ القرارات حول ترقيتهم الى مراكز اعلى فيالمنظمة[38].

أهداف تقييم الاداء:

تخدم النتائج والبيانات التي تتحقق من عملية قياس الاداء عدة اهداف منها [39]:

1. استخدام البيانات المتجمعة عن الاداء في قيام المنظمة بإعادة النظر في برامج الحوافز النائمة واساليب تحسين الرضا والدافعية للعمل.

2. اختيار الافراد والعاملين المناسبين للأداء الاعمال وبما يناسب مع مؤهلاتهم وتوزيع العمل عليهم.
3. توفير اسس موضوعية وعملية لإرضاء الاخرين ومنحهم المكافئات والعلاوات الشخصية بهدف دفع العاملين على زيادة الانتاج وتحسين نوعية عملهم
4. تحسين مستويات الاداء من قبل الافراد وترشيدهم لما فيه خدمة لمصالحهم ومصلحة المنظمة.
5. يساعد ادارة الافراد على تقييم برامجها المختلفة بعد ما ينتجه الافرادالذي يتم اختيارهم وتقييمهم في اداء الاعمال.
6. ابراز جوانب الضعف والقوة في اداء الموظفين.
7. وسيله للتطوير الاداء الذاتي والاحساس بالمسئولية.[40]

مواعيد تقييم الاداء:

التوجه التقليدي لتقييم الاداء في المنظمات هو تقييم الاداء المستوي ولكن هنالك منظمات تستخدم تقييم الأداء مرتين والبعض كل ثلاث أشهر ويفضل اختيار فترة زمنية مناسبة لتقييم الاداء بحيث تتضمن فعالية عملهم والتقييم والتقليل من المجهودات والموارد والزمن وغالبا يتوقف هذا على حجم المنظمة ونوعية والوظائف.[41]

ويتضمن هذا الموضوع سؤالين هما كما يلي:[42]

متى يتم التقييم؟:

في الغالب يتم التقييم على فترة دورية منتظمة وهو ان يقوم الرؤساء بتقييم المرؤوسينفي نهاية الفترة ومن اجل ذلك بدأت بعض المنظمات بالاستعانة بخدمة الحاسب الألفي هذه العملية سواء في متابعة الاداء او نتائجه وترى هذه المنظمات الاسلوب هو الطريقة العادلة وخاصة عندما يرتبط الامر بزيادة الاجور او منح المكافئات.

هل هو في نهاية ام خلال فترة التقييم؟:

والنادر هو ان يقوم الرؤساء بتقييم المرؤوسين خلال الفترة كلها وهنا عليهم ان يحتفظوا بسجلات عن مدى تقدمالمرؤوسينفي عملهم وان كانت هذه الطريقة الثانية الا تأخذ وقت أكثر.

رابعاً: الغرض من تقييم الاداء:

تقوم المنظمات باستخدام انظمة لتقييم اداء العاملين فيها وذلك لان هذه الانظمة توفر معلومات مفيدة على الاخص لإدارة المسئولة عن الافراد او الموارد البشرية والتي يمكن ان تستخدم هذه المعلومات لعدة اغراض واهمها ما يلي:[43]

1. تقديم معلومات للعاملين أنفسهم عن جودة وكفاءة ادائهم لأعمالهم وذلك للمعرفة ولتحسين الاداء الى الافضل.
2. تحديد زيادات الاجر والمكافئات والعلاوات التي يمكن ان يحصل عليها الفرد وذلك كنوع من المقابل للأداء.
3. تحديد مناسبة الوظيفة الحالية للفرد وتحديد امكانية نقلة الى الوظيفة اخرى وربما الاستغناء عنة ان لم يكن ذا كفاءة عالية في وظيفته الحالية.

4. التعرف على الاعمال والمهام الخاصة التي يمكن ان تسندها المنظمة الى الفرد وذلك في حالة احتياجها الى القيام بهذا الاعمال والمهام
5. تحديد امكانية ترقية الفرد كمكافأة على ادائه المتميز.
6. تحديد اوجه القصور في اداء الفرد واحتياجه الى الطوير والتنمية وذلك من خلال جهود التدريب.
7. اجبار المديرين ان يربطوا سلوك مرؤوسيهم بنواتج العمل وقيمته النهائية ويلاحظ ان المنظمات قد تركز على واحد او أكثر من الاغراض السابقة فاذا كان الغرض هو تقديم المعلومات للعاملين عن ادائهم فان ذلك يؤكد اهمية الخطوات الخاصة بأخبار العاملين بنتائج التقييم.

اما إذا كان غرض التقييم هو معرفة جوانب الضعف في ادا ء العاملين او المرؤوسين وذلك لتحديد احتياجاتهم من التدريب فان معايير تقييم الاداء لابد ان تركز على مهارات يجب توفرها في اداء المرؤوسين. [44]

وإذا كانت غرض التقييم هو تحديد مقدار الحوافظ والمكافئاتالتي ستمنح للعاملين فان معايير التقييم لابد ان تركز على انجازات محدده مثل كمية الانتاج او جوده.

طرق تقييم الاداء:

تتعدد طرق تقييم الاداء وسنعرض الطرق الاكثر شيوعا:

1. طريقة قائمة معايير التقييم:

وتعتبر هذه الطريقة اوسع انتشارا وأسهلها وابسطها استخداما وتعتمد هذه الطريقة على تحديد معايير التقييم وتحديد مدى توفير هذه المعايير في اداء الفرد وذلك من خلال مقياس به درجات تحديد المستويات المختلفة لتوفير المعايير في اداء ويجمع الدرجات الخاصة بالتقييم يكون حاصل الجمع هو مستوى تقييم اداء الافراد. [45]

2. طريقة الترتيب:

هذه ايضا طريقه سهله في تقييم اداء الموظفين حيث يقوم كل رئيس مباشر بأعداد قائمة بأسماء العاملين المعه ويرتبهم تنازليا بأحسنهم كفاءة وأقلهم يبدا من اعطاء رقم 1 للأحسن حتى يصل الى نهاية القائمة الذي يشمل الاسواء أي الاقل كفاءة. [46]ولا يتم الاعتماد هنا على معيار وانما يتم الترتيب على اساس الاداء العام وهذه الطريقة سهلة وبسيطة ولكنها تعاني من مشاكل تقليديه لتقييم الاداء احتمال التميز من قبل الرئيس في عملية الترتيب وعلى الرئيس شرطيا ان يكون على علم فعال بأداء الموظفين الذين سيتم تقييم اعمالهم ولا يوضح هذا الاسلوب مناطق القوة والضعف في الشخص الذي يتم تقييم عمله وبالتالي فهو لا يسمح بتطوير جوانب النقصان في الموظف مستقبلا.

1. طرية التوزيع الإجباري:

الهدف الأساسي من هذه الطريقة التحقق من عدم تميز المسئولين عن التقييم وفى هذه الطريقة يكون كل رئيس مجبر على توزيع مرؤوسيه على درجات قياسية بحسب الكفاءة وبشكل تحدده المنظمة. [47]

ويستند هذا الاسلوب فيقياسالأداء على ظاهرة التوزيع الطبيعي بحيث تكون النسبة الكبرى من العاملين من زوى الكفاءة العاديةوالمتوسطةوالنسبةالقليلة من زوى الكفاءة المرتفعة او الضعيفة.

الادارة بالأهداف:

نجد اداء مدخل الادارة بالأهداف يقيس هذا الاداء ويقسمه عن طريق المقارنة ما بين الاهداف الموضوعة للفرد من اجل إنجازها مع من انجذ فعلا،كما ان هذه الطريقة تعتمد على العبرة بالنتائج أي ان الرئيس المباشر لن يلتفت الى سلوك مرؤوسيه ولا الى صفاتهم بل سيهتم فقط بما استطاعوا ان يحققوا من نتائج وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة لقياس ادا المديرين وذوي المهن الرفيعة كما انها تتم من قبل عرض الأداءفي الزمن الزي تقوم فيه الطرق الاخرى على التقييم بعد الاداء وتتميز هذه الطريقة بعدة طرق هيكالاتي:[48]

أ. يتم تحديد الاهداف المطلوب تحقيقها والتي سيتم قياس الاداء وتقييمه على اساسها وعادة ما يجمع الرئيس المباشر مع كل مرؤوس لوضعالاهداف والاتفاق عليها وتحديد المدةالتي يتم تحقيق الاهداف فيها.

ب. اثناء التنفيذ على الرئيس ان يساعد مرؤوسيهفي تحقيق الاهداف وان يتابع النتائج وذلك للتعرف على ما إذا هناك تأخير خارج عن سيطرة المرؤوس مثلا.

ت. عند نهاية المدة المتفقه عليها او عند وقت تقييم الاداء يتم مقارنة النتائج الفعلية بتلك التيتم وضعها عند بداية المدة وتحديد الانحراف عن التنفيذ ايجابا وسلبا.

وتتميز هذه الطريقة بانها تحدد بوضوح المطلوب إنجازه من الموظفين وكيف يكمن قياس هذا الانجاز كما انها تتضمن التعاون والتفاهم المسبق بين المدير والموظف على تحديد الانجاز المطلوب وطرية قياس الانجاز غير ان من أبرز عيوب هذه الطريقة هو ما تتطلب من وقت ومجهود من المدير نفسه ومن الموظفين بعملية التقييم.

معايير تقييم الاداء:

يقصد بها تلك العناصر التي تستخدم كركائز للتقييم ويقارن بها اداء العاملين الفعلي وهناك عدة مبادى في استخدام معايير تقييم الاداء منها [49]:

1. يمكن ان تأخذ المعايير اوزان مختلفة ويتم هذا بمقارنة العمل المنجز من حيث الكمية او الجودة وذلكلكي تعكس تأثيرها وعلاقتها على الاداء فاذا كان المطلوب تقييم الاداء عمل الانتاج الذي يجب ان تنتج خلال فترة زمنيه محدده أي انها تدل على علاقة بين كمية الناتج والزمن المرتبط بهذا الاداء.
2. العناصر الملموسة التي يمكن قياسها لدى الفرد من كمية وجودة معينه مثل عدد الامتار المطلوبة وعدد الافراد المطلوبة ومدى احترام الفرد لمواعيد العمل الرسمي كما انه يمكن قياس الدقةبمراجعة المعاملات المقدمة من قبل الفرد لرئيسة بعد تنظيمها وبالتالي الحكم على مدى الدقةفي اداء عمله بشكل صحيح.
3. الصفات الغير ملموسة والتي يجيد المقوم صعوبة في قياسها لأنها لا تمس نواتج الاداء بل تمس الاسلوب والسلوك الذي تم الاعتماد عليه للتوصل الى النواتج نظرالأنها تتكون من الصفات الشخصية لدى الفرد مثل الأمانة والذكاء ومعالجة شكاوى العملاء.

4. تقوم عملية التحديد والاختيار على النتائج التي توصلت عليها معايير موضوعة بدراسة وتحليل العمل وذلك للتعرف على جوانب الاداء التي تبين المهام ومسئولية كل عمل وتحديد مواصفات شاغل الوظيفة وذلك للتعرف على اهم معايير التقييم. [50]

استمارة قياس وتقييم اداء العامليناستمارة القياس هي ترجمة لأسلوب القياس المتبع في تقدير كفاءة العاملين ولكي تحقق الاستمارة الغاية لابد من مراعاة عوامل متعددة عند تصميمها اهمها مايلي: [51]

1. سهولة الاستخدام.
2. ان تتضمن على الاقل المعلومات الاتية عن الفرد: الاسم،العمر، المركز الوظيفي، مدةالخدمة، الجنس، الوحدة الادارية التي يعمل فيها ...الخ.
3. وجود حقل خاص لتحديد نواحي الضعف في الاداء الوظيفي.
4. وجود حقل خاص ويوضح فيه الرئيس الوسائل والإجراءاتالتي يجب ان تتخذ بخصوص:
   أ- كيفية علاج نواحي الضعف لدى المرؤوس.
   ب- احتمالات التطور لدى المرؤوس.
5. وجود حقل خاص تسجيل فيه التوصيات النهائية لخطة العمل التي سوف تنفذ لمعالجة نواحي الضعف التي ستناقش خلال المقابلة وتوقيع الجهات المسؤولة عن تنفيذ التقييم ومراجعته.
6. التاريخ الذي تم فيه التقييم.

2-7. مسئولية تقييم الاداء:

يمكن تقييم الاداء بواسطة أي طريقة من الطرق التالية:

أ- الرئيس المباشر:

تجمع اغلب الآراء ان الرئيس المباشر شخص تتوفر لدية المعلومات الكافية عن اداء العاملين هو الرئيس المباشر وذلك بسبب اتصاله المستمر بهم وهو أكثر الاشخاص معرفة بعمل الموظفين من حيث الوجبات والمسئوليات من حيث تقويم قدراتهم وانجازاتهم وسلوكياتهم. [52] وقيام الرئيس المباشر بتقييم مرؤوسيهمي من الطرق الاكثر شيوعا، وهيالتي تتماشى مع مبادئ الادارة على الاخص مبدا وحدة الامر، كماانه هو الأدري بجوانب القوى والضعف فيمرؤوسيه وكذلك اعلم من غيره بالأسلوبالذي يؤدون فيه اعمالهم. [53] ومن ناهية اخرى فان إدراك المرؤوسين لمهارات والخدمية رئيسهم تجعلهم لا يترددونفياللجوء اليه للاستفسار أو طلب المعلومات كما ان المسؤولية الرئيسية في تقييم الاداء هي للرئيس المباشر وان مسئولية الرئيس الاعلى هو ضبط وموازنة تقديرات الرؤساء المباشرين ببعضهم البعض والتأكد من اتباعهم للإجراءات والتعليمات بشكل صحيح. [54]

ب- خبراء ادارة الموارد البشرية او خبراء من الخارج:

يستعان في بعض الاحيان بخبراء ادارة الموارد البشرية او خبراء من الخارج في تقييم اداء الموظفين ويشترط في هؤلاء الخبراء بطبيعة الحال ان يكون هم أنفسهم على معرفة بطبيعة الوظيفة المطلوبة تقييمها وانجاز القائم عليها وتحديد هؤلاء الخبراء في مقابلة القائمين بالتقييم ثم شرح ابعاد وزوايا عناصر التقييم المطلوبة وبعد إذن يتخذوا الخطوات التنفيذيةلأجراء هذا النجيم وغالبا ما يستخدم هذا الاسلوب في طريقة التقييم الحقلي للإدارة.

ج- اللجان:

تعنى وجود لجان من الرؤساء يقومون بوضع تقييم مشترك فيما بينهم كل مرؤوس على حدا ويجب ان تكون لهم صله ومعرفه مسبقة بالموظفين قبل فتره التقييم، ولديهم المعلومات الكافية للتقييم وكذلك قد تكون هذه اللجان من مستويات ادرية مختلفة.

كذلك بعض المنظمات تجعل كل رئيس يقوم بملىءنموذج التقييم على حدي ثم يتم جمع وتبويب كل النماذجفي جدول واحد وذلك قد يعطى التقييم الشكل الفخم الذي يبعد عن الفردية وانه امر يمس التنظيم كله وليس الرئيس واحده.

اخبار الافراد بنتائج التقييم:

تتساءل بعض المنظمات هل من الافضل اخبار المرؤوسين بنتيجة التقييم؟ ام عدم اخبارهم بذلك؟ هو الامر الذي يطلق علية احيانا بعلانية وسرية نتائجالتقييم.

والاجابة على هذا السؤال مدار مناقشة بين الكتاب حول افضلية أحدهما ولكن من الملاحظ ان النسبة الاغلبية منهم تفضل مبدا الاعلان وذلكلأسباب عديده منها:

1. وقف الموظف ضعيف الكفاءة على نواحي الضعف والقصور في ادائها ليعمل على تلاقيها واصلاح ادائه فيالمستقبل.
2. توفير العدالة لان النتائج ستكون موضوع مناقشة بين الرئيس (1) ومرؤوسيه وهذا ما يحصل الاول أكثر جدية وعدالة فيقياسه.
3. المرؤوس يود ان يعرف مستوى أدائه ويود ان يعرف رأى الرئيس المباشر فيعمله.

دراسة الفرضية:

لتحقيق أهداف البحث قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها على المبحوثين بعدد (*20* استبانة) وقد تم استردادها كاملة بنسبة استجابة بلغت (*100 %*) وتعتبر هذه نسبة استجابة عالية مما يدل الحصول على بيانات كافية لاختبار فرضيات البحث،ولقد اشتملت الاستبانة على الأسئلة الأتية:

العلاقة بين المحاسبة ككل ومراكزالمسئولية في تقويم الأداء علاقة طردية

جدول رقم (1)

الفرضيات المشتقة	موافق		محايد		غير موافق	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
تقسيم الشركة الى مراكز المسئولية تساعد في قياس وتقويم الأداء الإداري	15	% 75	0	% 0	5	% 25
تحمل كل مركز لمسئوليته يساعد في ضبط الأداء الإداري للشركة	18	% 90	0	% 0	2	% 10
الاهتمام بمراكز المسئولية على أساس النشاط الذي يقوم به المركز يساعد على فعالية الرقابة	17	% 85	0	% 0	3	% 15
المجموع	50	% 83	0	% 0	10	% 17

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2022م

التحليل:

من الجدول السابق، يلاحظ الباحث الآتي:

1. فيما يتعلق تقسيم الشركة الى مراكز المسئولية تساعد في قياس وتقويم الأداء الإداري هناك عدد (15) من المبحوثين أجابوا بـ(موافق) بنسبة (75 %) والذين أجابوا بـ(غير موافق) عدد (5) بنسبة (25 %).
2. فيما يتعلق تحمل كل مركز لمسئوليته يساعد في ضبط الأداء الإداري للشركة هناك عدد (18) من المبحوثين أجابوا بـ(موافق) بنسبة (90 %) والذين أجابوا بـ(غير موافق) عدد (2) بنسبة (10 %).
3. فيما يتعلق الاهتمام بمراكز المسئولية على أساس النشاط الذي يقوم به المركز يساعد على فعالية الرقابة هناك عددهم (17) من المبحوثين أجابوا بـ(موافق) بنسبة (85 %) وأن الذين أجابوا بـ(غير موافق) عددهم (3) بنسبة (15 %)

وفيما يتعلق بالفرضية هناك عدد (50) من المبحوثين أجابوا بـ(موافق) بنسبة (83 %)، والذين أجابوا بـ(غير موافق) عددهم (10) بنسب (17 %)، ويذكر أن نسبة (83 %) نسبة عالية توافق مما يؤكد صحة الفرضية التي تنص على أن العلاقة بين المحاسبة ككل ومراكزالمسئولية في تقويم الأداء علاقة طردية.

الخاتمة:

من خلال الإطار النظري للبحث و التطبيق الميداني توصل الباحث إلى أهمية محاسبة المسئولية في تقييم و تحسين الأداء الإداري للمؤسسة حيث تكون المسئولية مباشرة لكل إدارة بناءاً على السلطات الممنوحة و الاعباء المنوط تنفيذها من الإدارة .ومن خلال تفويض السلطات و الصلاحيات و تحديد المسئولية لكل مركز يسمل متابعة تقييم الأداء بالمؤسسة كما يساهم ذلك في تحفيز العاملين بتحمل المسئولية لمشاركتهم في الإدارة و كذلك تحديد الحقوق و الواجبات بشكل واضح وتمكن محاسبة المسئولية إدارة المؤسسة من تحقيق الأهداف المرغوبة فيها من خلال متابعة تقارير الأداء من مراكز المسئولية .

عليه يمكن القول بأن محاسبة المسئوليةتساهم بشكل كبير في ضبط الأداء الإداري و تحقيق أهداف الشركة بشكل أفضل .

النتائج:

بناءا على نتائج التحليل السابقة توصل الباحث للنتائج الأتية:

1. تقسيم الشركة الى مراكز المسئولية ساعد البنكفيقياسوتقويمالأداءالإداري.
2. تحملكلمركزلمسئوليتهيساعدفيضبطالأداءالإداريلبنك فيصل الإسلامي السوداني.
3. الاهتمام بمراكز المسئولية على أساس النشاط الذي يقوم به المركز ساعد على فعالية الرقابة لدى البنك.
4. تحديد الأهداف المرغوب فيها من خلال مراكز المسئولية ساعدعلى تقويم الأداء الإداري.
5. الاهتمام بتقارير الأداء وفق المراكز المسئولية ساعد على معرفة الأخطاء ومعالجتها.
6. الاهتمام بتطبيق نظام محاسبة المسئولية مكن البنك من ضبط الأداءالإداري وساعد في ترقيه الأداء.
7. وجود نظام محاسب يمكن من توفير البيانات اللازمة على أداء مراكز المسئولية مما أدى الى ضبط الأداء الإداري.

التوصيات:

بناءا على النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة ارتباط مراكز المسؤولية بالهيكل الإداري لأنها تسهل من عملية ضبط الأداء الإداري.
2. تحمل كل مركز مسؤولية لمسؤوليته يساعد على ضبط الأداء الإداري.
3. تحديد احتياجات كل مستوى اداري يساعد على ضبط الأداء الإداري.
4. ضرورة الاهتمام بتقارير الأداء وفقا لمراكز المسؤولية لأنها تساعد على معرفة الانحرافاتومعالجتها.

ضرورة التأكد عند تطبيق نظام محاسبة المسؤولية التوفير في التكلفة الناتجة من تطبيق هذا النظام أكبر من التكلفة اللازمة لتصميمه.

الهوامش:

1. احمد زامل،**محاسبة ادارية مع تطبيقات الحاسب الالي**، (الرياض: مركز البحوث ،2002م، ص 422.
2. جبريل جوزيف كحالة ورضوان حلوة منان،**المحاسبة الادارية مدخل محاسبة المستويات وتقييم الاداء**، عمان: جامعة حلب، 2002م، ص 413.
3. محمود حسين الجداوي واخرون،**دراسات في المحاسبة الادارية**، دار القلم للنشر والتوزيع 1987م ، ص 161.
4. عباس عبد الشافع،**محاسبة التكاليف قياس ورقابة وتحليل التجارة**، القاهرة، مكتبه التجارة والتعاون، 3197م، ص56
5. عبد الحي مرعين،**التكاليف في مجال التخطيط والرقابة**، الاسكندرية: مكتبة الاشعاع الفنية 1999م ،ص 176.
6. مكرم عبد المسيح ياسين،**المحاسبة الادارية الاصالة والمعاصرة**،استاذ حاسبة التكاليف كلية التجارية جامعة المنصورة، 2007م ، ص 334.
7. سهام احمد سعيد، رسالة ماجستير في **المحاسبة والتمويل جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**2010م، ص10.
8. احمد حسين علي حسين،**المحاسبة الادارية المتقدمة**، القاهرة، الدار الجامعية، 2003م ، ص 31
9. بوليمين وارثو،**محاسبة التكاليف**، عمان، الدار البيضاء للنشر 1991م، ص 93.
10. زيات محمد مكرم، د. محمد محمودبابلي،**المحاسبة الادارية تحليل سلوك التكلفة**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م، ص 86.
11. سيف الدين عوض الله عثمان، رسالة ماجستير محاسبة **وتمويل جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**، 2009م، ص 15
12. الهادي ادم محمد ابراهيم،**المحاسبة الادارية** ،جامعة النيلين، 2002م ، ص 202.
13. احمد نور،**محاسبة التكاليف الناحية النظرية والتطبيقية**،الاسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،1993م،ص118.
14. يوحنا آل ادم و د. صالح الرزق،**المحاسبة الادارية والسياسات الادارية المعاصرة**، عمان دار الحامد للنشر والتوزيع ،2005م ، ص 9.
15. احمد حلمي جمعه، د. عطا الله خليل المرجع السابق 15
16. احمد نور، مرجع سابق، ص 117
17. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، د. عطية عبد الحي،**محاسبة التكاليف المتقدمة**، القاهرة، الدار الجامعية شارع زكريا غنيم 2003م، ص 29.
18. سناء علي قباني، 2003م، ص 237.
19. شارلز هونجون، جورج فوشر، يكات دارتا، تعريب د. احمد حامد حجاج، 1424هـ ص 316
20. موسي توفيق المرهون،**الادارة بالأهداف منهج متكامل يجمع وظائف الادارة المخلفة**، (عمان:الاردن، المجلة العربية للعلوم الادارية، العدد الاول ــ السنة الثامنة، 1984م)، ص 228.
21. احمد محمد بسيوني هاشم، **المحاسبة الادارية ـ الإطار النظري ـ اساليب عملية** الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر,2003، ص 258
22. حمزة الشيخ محمد صالح،**دور محاسبة المسؤولية في تقويم المصارف السودانية**، ماجستير، 2013م ، ص20
23. فكري، عبد الحميد عنقاي، مرجع سابق، ص 96.
24. منير محمد سالم،**انظمة التكاليف الصناعية والزراعية** القاهرة: دار النهضة المصرية، 1976م ، ص 414.

25. احمد حلمي جمعه، مرجع سابق، ص 76
26. احمد محمد زامل، مرجع سابق، ص 509.
27. المجلة العربية للعلوم الادارية، 1984م، ص 228
28. احمد محمد زامل، مرجع سابق، 2002م
29. سليمان عطية،**دور نظام محاسبة المسؤولية في قياس كفاءة وفعالية الادارة**، الرياض، مجلة الادارة العام معهد الادارة، العدد 57، 1988م ، ص 87.
30. عبد الله علي المنيف،**دراسة جدوى امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الاجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية** (المجلة الادارية العامة الرياض معهد الادارة العامة العدد 78، 1993م)،ص140.
31. منصور ابراهيم السعايدة، **المحاسبة الادارية**، عمان: مؤسسة رام التكنولوجية، 1993م ، ص 76
32. عبد الماجد عبد الله حماد علي،**رسالة ماجستير في التكاليف**، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2011م)، ص 23
33. حمزة الشيخ محمد صالح،**رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان دور المحاسبة المسؤولية في تقويم المصارف السودانية**، 2013م،ص 20.
34. د. احمد ماهر، مرجع سابق، ص408
35. د. صلاح الدين عبد الباقي، علي الهادي، مرجعسابق، ص237،238
36. أ. د، عمر وصفي عقيلي، مرجعسابق، ص191
37. د مدنيعبد القادرعلاقي، مرجع سابق، ص271
38. د. محمد حسن، مرجع سابق، ص263،264
39. أ مدني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص273
40. أ عمر وصفي عقيلي، مرجع سابق ، ص194
41. د، صلاح الدين عبد الباقي، عبد الهادي مسلم، راوية حسن، مرجعسابق، ص238
42. أد. مدني عبدالقادر علاقي ، مرجع سابق ،ص305
43. د، احمد ماهر، مرجع سابق، ص415
44. د. احمد ماهر، مرجع سابق، ص411-412
45. د. مدني، مرجع سابق، ص279-280
46. د. مدني، مرجع سابق، ص279-280
47. د. عمر وصفى عقيلي، مرجعسابق، ص 205-206
48. د.، مدني عبد القادر علاقي، مرجعسابق، ص285،286
49. د. عمر وصفى عقيل، مرجع سابق، ص: 1198 -199-2000
50. د/ احمد ماهر، مرجع سابق، ص417-418
51. أد عمر وصفي عقيلي، مرجع سابق، ص217
52. د. عمر وصفي عقيلي، مرجعسابق، ص217
53. د. مدني عبد القادر علاقي، مرجعسابق، ص199،200
54. د، احمد ماهر، مرجع سابق، ص213،214

أثر قياس تكاليف الإنتاج على الأداء في المنشآت الصناعية (دراسة حالة شركة النيل للأسمنت المحدودة للعام 2017م)

د. مهـــدي عبـــدالله محمـــد موســـى — المراجعة الداخلية: شركة النيل للأسمنت المحدودة.

د. موســـى عبـــدالله محمـــد موســـى — استاذ مشارك جامعة السودان التقانية

د. عبدالرحمـن عمـر أحمـد محمـد — أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك جامعة بحري

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصوصية صناعة الاسمنت، التعرف على قياس تكاليف عناصر الإنتاج المتبعة، التعرف على نظريات قياس التكاليف المعمول بها في صناعة الاسمنت، التعرف على دور الرقابة في التشغيل والإنتاج. نبعت أهمية الدراسة من أن التنمية الصناعية تعد جزءاً من اهتمام الدولة وتأتي أهمية قياس تكاليف الإنتاج لدورها المتعاظم في تطوير الأداء بالقطاع الصناعي، حيث أن صناعة الاسمنت تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للسودان حيث يعتبر مصدر داعم للموازنة العامة للدولة. انتهجت الدراسة كل من المنهج الإستنباطي والإستقرائي والتحليلي والتأريخي. من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثون عدم توفير الدولة للوقود والإمداد الكهربائي لقطاع صناعة الأسمنت ساهم في تدهور الإنتاجية، وعدم الوصول للهدف المخطط له من قبل الإدارة، ضعف إنتاج المحجر والفرن أدى إلى عدم الإستفادة القصوى من إنتاج طاحونة الخام وزيادة إنتاجية المصنع. عدم توفر رأس المال التشغيلي الدائري أدى إلى عدم تطبيق سياسات الشراء السليمة لتوفير مدخلات الإنتاج، لمواجهة الندرة وعدم إستقرار أسعار السوق المحلي، حتى تستقر العملية الإنتاجية للوصول للهدف المخطط له من قبل الإدارة.

الكلمات المفتاحية: تكاليف الإنتاج، أداء المنشآت الصناعية.

Effect of Measuring Production Costs on the Performance of Industrial Establishments.

Mahdi Abdalla Mohamed Musa
Musa Abdalla Mohamed Musa
Abdelrahman Omer Ahmed Mohamed

Abstract:

The study aimed to identify the specificity of the cement industry, to identify the cost measurement of the used production elements, to identify the cost measurement theories in force in the cement industry, and to identify the role of control in operation and production. The importance of the study stemmed from the fact that industrial development is part of the state's concern, and the importance of measuring production costs comes from its growing role in developing performance in the industrial sector, as the cement industry is of great importance to Sudan, as it is a source of support for the state's general budget. The study adopted the deductive, inductive, analytical and historical approaches. Among the most important findings of the researchers is the failure of the state to provide fuel and electrical supply to the cement industry sector, which contributed to the deterioration of productivity, and the failure to reach the target planned by the administration. The lack of circular operating capital has led to the failure to implement sound procurement policies to provide production inputs, to face scarcity and instability of local market prices, until the production process is stable to reach the goal planned by the administration.

Keywords: production costs, industrial facilities performance.

أولا: الإطار المنهجي:

المقدمة:

في ظل إستمرار تطور الصناعة العالمية، فإن كل الدراسات والأدبيات تؤكد على أن دور قياس تكاليف الإنتاج على الأداء في المنشآت الصناعية سيظل الدور الحيوى الأكثر أهمية وفاعلية في النهوض بكفاءة الصناعة. الأمر الذي يتطلب الإهتمام بقياس تكاليف الإنتاج وتوفير كل المعينات اللآزمة لتوفير تقارير تفيد الإدارة للوصول للأهداف المخطط لها. عليه فإن تطور محاسبة التكاليف لم يحدث تلقائياً ودفعة واحدة وإنما حدثت بصورة تدريجية وعبر مراحل تأريخية طويلة تجاوزت آلاف السنين. ومن المنظور التأريخي فإن نقطة إنطلاق محاسبة التكاليف المعاصرة بدأت بعد قيام الثورة الصناعية في القرن الرابع عشر بعد قيام الثورة الصناعية كنتيجة طبيعية لتطور الأنشطة الاقتصادية وكبر حجم المشروعات وتنوع الإنتاج واشتداد

حدة المنافسة في الأسواق وبالتالي فإن قياس تكاليف الإنتاج يهتم بتحديد قياس وتحليل عناصر التكلفة وذلك بهدف تحديد تكلفة الوحدة المنتجة ومقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف المعيارية لكشف الإنحراف وتقصي أسبابها واتخاذ الإجراءات السليمة وإحكام الرقابة على أوجه الصرف المختلفة.

تواجه محاسب التكاليف صعوبات كثيرة تتمثل في عدم إستقرار العملية الإنتاجية بالمصانع السودانية، وبالتالي يصعب وضع معيار لقياس الإنحرافات للإجراء التحليل. نسبة لعدم إستقرار العملية الإنتاجية طول العام في الصناعات لظروف ومشكلات تتعلق بمدخلات الإنتاج جعل الباحث يحدد فترة ستة أشهر لتطبيق قياس التكاليف بشركة النيل للأسمنت.

مشكلة الدراسة:

تشكل عملية قياس تكاليف الإنتاج أهمية بالغة في أداء المنشآت الصناعية وذلك لمساعدة الإدارة في قياس تكلفة النشاط والتخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات، عليه فإنه يمكن طرح تساؤلات للدراسة كالآتي:

1. هل لصناعة الأسمنت خصوصية تتميز بها عن الصناعات الأخرى في السودان؟
2. لا تستخدم مصانع الأسمنت أساليب رقابة متطورة ومعاصرة لقياس تكاليف الإنتاج مما أدى إلى زيادة تكلفة إنتاج الأسمنت في السودان.
3. عدم توفر مدخلات الإنتاج ووسائل نقل ومناولة متطورة بالمصانع مما أدى إلى إهدار الوقت وزيادة التكلفة.
4. عدم توفر رأس المال التشغيلي الدائري مما أدى لإنخفاض الإنتاجية وفشل خطط الإدارة المستهدفة.

فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات الدولة وتوفر مدخلات الإنتاج وفقاً لمفهوم التخطيط من قبل الإدارة.
2. إن جميع سياسات القطاع الصناعي لا تميل إلى توفير رأس مال تشغيلي دائري.
3. هل هناك علاقة معنوية بين استخدام وسائل الرقابة وتكاليف الإنتاج.
4. لصناعة الأسمنت طابع خاص من قبل أجهزة الدولة.

أهمية الدراسة :

تعد التنمية الصناعية جزءاً من اهتمام الدولة وتأتى أهمية قياس تكاليف الإنتاج لدورها المتعاظم في تطوير الأداء بالقطاع الصناعي ويمكن بيان أهمية الدراسة من خلال الآتي:

1. الأهمية العلمية: المساهمة في إيجاد دراسة من الناحية المحاسبية للوصول إلى أقل تكلفة للإنتاج تمكن المنشآت الصناعية من المنافسة في السوق المحلي والعالمي.
2. الأهمية العملية: تمثل صناعة الاسمنت أهمية كبيرة بالنسبة للسودان حيث يعتبر مصدر داعم للموازنة العامة للدولة.

أهداف الدراسة:

الهدف من الدراسة التعرف على الأسباب التي تجعيل قياس تكاليف الإنتاج تلعب دوراً هاماً في تطوير الأداء في الصناعة بالسودان وللوصول إلى أهداف الدراسة لابد من دراسة أهمية قياس تكاليف الإنتاج

في صناعة الاسمنت ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1.التعرف على خصوصية صناعة الاسمنت.

2.التعرف على قياس تكاليف عناصر الإنتاج المتبعة.

3.التعرف على نظريات قياس التكاليف المعمول بها في صناعة الاسمنت.

4.التعرف على دور الرقابة في التشغيل والإنتاج.

منهجية الدراسة:

أعتمد الباحث لتحقيق أهداف الدراسة على:

1. المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة.
2. المنهج الوصفي والاستقرائي لاختبار مدى صحة الدراسة النظرية.
3. المنهج الاستنباطي لوضع الفروض التي تقوم عليها الدراسة وتحديد أبعاد مشكلة الدراسة.
4. المنهج الوصفي لعرض الدراسة النظرية واستخلاص النتائج.

حدود البحث:

تتكون حدود الدراسة من الآتي:

1.الحدود المكانية شركة النيل للأسمنت المحدودة - ربك.

2.الحدود الزمانية تتكون حدود الدراسة للعام 2017م.

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة: عبدالله، (2005م)[1]

تناولت الدراسة موضوع نموذج مقترح لقياس تكاليف النقل بخطوط أنابيب البترول، حيث كانت المشكلة الرئيسة لهذه الدراسة تتمثل في غياب معرفة التكلفة الحقيقية لتشغيل خط أنابيب البترول بالشركة السودانية لخطوط أنابيب البترول، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن إستخدام نظام التكاليف في أي نشاط يؤدي إلى توفير المعلومات التي تفيد الإدارة في التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات وكذلك يجب أن تقدم المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب، أوصت الدراسة بأن تتبني إدارة الشركة عمل الدورات التدريبية الكافية لتمكين العاملين في مراكز المسؤولية من توفير البيانات التكليفية الصحيحة، ولابد من وجود جهاز فاعل على مستوى الدولة يهتم بإدارة التكاليف ويعمل على وضع نظام يوضح التصنيف والتبويب الصحيح لعناصر التكاليف ليكون العمل به ملزماً من قبل الشركات.

دراسة: عبدالحكيم، (2011م) [2]

هدفت الدراسة إلى قياس التكاليف الفعلية الإجمالية لإنتاج وتكلفة كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وتكلفة كل صنف من منتجات الألبان، ودراسة العمليات الفنية للإنتاج ثم تقديم التوصيات والمقترحات التي تفيد في إنشاء وتطوير نظام محاسبة التكاليف، والذي يتم الإستفادة منه في عملية التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات. توصل البحث إلى عدة إستنتاجات أهمها: عدم توافر معلومات وبيانات عن النظام الفني للعمليات الإنتاجية، وعدم توافر نظام للتكاليف في المصنع ويعود سبب ذلك أساساً إلى إعتماد الإدارة على أسعار البيع السائدة في السوق، وعدم توافر كادر محاسبي مؤهل ومختص بالتكاليف يمتلك القدرة على قياس وتحديد التكاليف والتعامل مع الحاسوب. أوصت الدراسة بالإعتماد على تكلفة الإنتاج

الفعلية بدلاً من الإعتماد على السعر السوقي في تحديد أسعار البيع وتطبيق نظام تكاليف مناسب ليعكس التقسيم السليم لمراكز الإنتاج ويوفر معلومات دقيقة عن تكاليف الإنتاج الفعلية ليساعد الإدارة في تسعير الإنتاج والعمل على تطوير نظام التكاليف مستقبلاً وإعادة دراسة النظام الفني للعمليات الإنتاجية وتوفير المعلومات والبيانات الضرورية للإدارة عن المراحل الإنتاجية في المصنع، وتوفير نظام حاسوبي وكادر محاسبي مؤهل في مجال إستخدام الحاسوب ومختص بالتكاليف لديه القدرة على قياس التكاليف وتحميلها .

دراسة: عبدالشكور، (2012م) [3]

هدفت الدراسة إلى قياس كفاءة وفعالية نظام محاسبة التكاليف المستخدم في الشركات الصناعية السعودية واستطلاع أراء المختصين والمهنيين. كانت الفرضية تدور حول: إذا كان نظام محاسبة التكاليف المطبق في الشركة غير متكامل ولا ينسجم مع نظام المحاسبة المالية فإنه يؤدي إلى عدم دقة البيانات والمعلومات الخاصة بتكاليف الإنتاج، ولا يقدم البيانات والتحليلات المطلوبة، ويقلل من دوره في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، كما استخدم الاستبيان والمقابلات الشخصية كوسائل رئيسية لتجميع البيانات والمعلومات الصحيحة حيث تم تحليل وتصنيف نتائج الاستبيان وأدوات البحث الأخرى حسب فرضية البحث، بغية الوصول إلى النتائج والتوصيات اللازمة . تم تقسيم الدراسة إلى قسمين: القسم الأول: الإطار النظري والذي يوضح التعريف والمواصفات U1608 والخصائص السليمة لنظام محاسبة التكاليف حسب القواعد والمفاهيم والمعايير المحاسبية . القسم الثاني: الدراسة الميدانية التي تشتمل على تحليل البيانات التي تم تجميعها والآراء التي تمت بشأنها، كما تشتمل على النتائج والتوصيات النهائية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: اتضح أن كل الشركات تستخدم طريقة التكاليف الكلية لاحتساب تكلفة الإنتاج نظراً لملاءمتها لظروف العمل، اتضح أن كل الشركات تقوم بإعداد تكلفة معيارية لمنتجاتها ينحصر استخدامها في عمل المقارنات وتكوين فكرة عن مدى الانحرافات وامكانية تقييم الأداء في التكلفة، كل الشركات موضع الدراسة تستخدم نظم محاسبية وأنها تستفيد من القدرة العالية للمعالجة بالحاسوب . وقد توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية: تطوير أساليب الرقابة على أداء العاملين بالإنتاج، ضرورة الاهتمام بتطبيق نظام التكاليف المعيارية لكي يستفاد منها في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

دراسة: لبنى، (2017م) [4]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية محاسبة التكاليف البيئية وأثرها على قياس وتحديد التكاليف الصناعية وإلقاء الضوء على مفهوم وطبيعة المحاسبة عن التكاليف البيئية وأهميتها، تتمثل فرضيات الدراسة في عدم قياس وتقدير التكاليف البيئية لشركات إنتاج السكر يؤدي إلى ظهور بيانات القوائم المالية بصورة مضلل وغير حقيقية، إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف وتحليل الظواهر المرتبطة بالدراسة والمنهج الإستنباطي لإستنباط الفرضيات بالإضافة للمنهج الإستقرائي لإختبار الفرضيات، من النتائج التي توصلت إليها الدراسة الطريقة المتبعة في قياس وتحديد التكلفة البيئية لتوضيح أثرها على التكلفة الصناعية لشركات إنتاج السكر، من توصيات الدراسة الإهتمام بتحديد الطرق المتبعة في قياس وتحديد التكلفة البيئية لتوضيح أثرها على التكلفة الصناعية لشركات إنتاج السكر.

الإطار النظري للدراسة:

تمهيد:

يعتبر قياس التكاليف من أهم المقاييس المحاسبية التي تستخدمها الإدارات العصرية في مراقبة التسيير من خلال مجموعة من الطرق تستعمل حسب حاجة المؤسسة ولقياس التكاليف القدرة على حل المشاكل الأساسية التي تواجه أي مؤسسة كتسيير التكاليف وذلك من خلال ما اتشتمل عليه من مجموعة المبادئ والأسس المحاسبية اللازمة لتجميع بيانات التكاليف وتحليلها وتبويبها بغرض تحديد تكلفة الوحدة المنتجة سواء كانت سلعة أو خدمة والرقابة عليها ومساعدة الإدارة العليا في رسم السياسات الإنتاجية والتسويقية والاختيار من بين البدائل المتاحة لحل المشاكل الإنتاجية) مساعدة الإدارة العليا في القيام بوظائفها من تخطيط وتنسيق ورقابة واتخاذ قرارات رشيدة تساهم في تحقيق أهداف المنشأة). وبالتالى فإن قياس التكاليف المتبعة في شركات صناعة الأسمنت في السودان لا تختلف عن النظم السائدة والمعمول بها في الشركات العالمية.عليه فإن صناعة الأسمنت تعتمد في الغالب على الموارد المحلية في السودان حيث تتوفر المواد الخام من حجر جيرى طفلة جبص بالاضافة للطاقة الكهربائية نسبة لتوفر أغلب مدخلات الإنتاج المطلوبة في صناعة الأسمنت)عدا المواد البترولية الفيرنس) شهدت صناعة الأسمنت في السودان توسعاً وتطوراً كبيراً طيلة الأعوام السابقة، لأن العمران والبنية التحتية تعتمد اعتماداً كلياً على الأسمنت.

أولاً: طبيعة المنتج في المنشآت الصناعية :

للتعرف على طبيعة المنتج في المنشآت الصناعية لابد من استعراض الجوانب التالية:[5]

1. تحليل ظروف الصناعة المحيطة بالمنتج.
2. التعرف على طبيعة الصناعة والتقسيمات الإدارية.
3. وضع إستراتيجية محددة للمنتج لتحقيق الهدف من إنتاجه.

1.تحليل ظروف الصناعة المحيطة بالمنتج:

عادة ما ينصرف تحليل ظروف الصناعة إلى مسألتين أساسيتن هما : تعريف وتصنيف الصناعة، والوقوف على الاعتبارات أو الجوانب الأساسية التي ينبغي أن يرتكز عليها التحليل، ثم الأدوات الأساسية لتحليل ظروف الصناعة.[6]

أ. تعريف وتصنيف الصناعة:

قبل القيام بتحليل ظروف الصناعة ينبغي أولاً تعريف الصناعة ذاتها، وأيضاً تحديد موقعها أي تصنيفها بالنسبة لباقي الصناعات وبالنسبة لتعريف الصناعة عادة ما ينصرف التعريف إلى طبيعة المنتج الذي تقدمه، ثم مصدر المنافسة التي تواجهها. غير أنه في ظل تنويع خطوط الإنتاج يصبح تعريف الصناعة على أساس المنتج الذي تقدمه عملية صعبة إلى حد كبير. فهناك منشآت داخل نفس الصناعة تنتج سلعاً لا تنتجها منشآت أخرى في ذات الصناعة، كما قد توجد منشآت تنتمي لصناعات أخرى ولكنها تنتج سلعاً منافسة لما تنتجه الصناعة. ولكي يعالج المحلل مثل هذه المشكلات، يصبح لزاماً عليه أن يحدد مفهوماً للصناعة يختلف باختلاف الهدف الذي يرمي إليه[7]. فلو أنه بصدد التنبوء بمبيعات صناعة أطقم أطباق الصيني، فقد يصبح لزاماً عليه أن يأخذ في الحسبان مبيعات صناعات منافسة مثل صناعة أطقم أطباق

البلاستيك الفاخر. بعبارة أخرى عليه أن يعتبر لغير التحليل أن المنشآت المنتجة لأطقم البلاستيك الفاخر على أنها ضمن منشآت صناعة أطباق الصيني[8]. أما إذا كان هدف التحليل هو مقارنة تكاليف الإنتاج داخل صناعة أطقم الصيني، حنئذ عليه أن لا يشغل باله بشركات صناعة أطقم البلاستيك، وأن ينصرف ذهنه كلية إلى تكاليف الإنتاج في صناعة أطقم الصيني وحدها[9]. ولا يقتصر دور المحلل في هذه المرحلة على تعريف الصناعة، بل ينبغي أن يمتد لتصنيف الصناعات حسب كيفية تأثرها بالدورات التجارية. وفي هذا الصدد يمكن تصنيف الصناعات إلى صناعات متنامية Growth Industries وصناعات مرتبطة بالدورات Cyclical Industries وصناعات دفاعية Defensive Industries ثم صناعات متنامية ومرتبطة أيضاً بالدورات Cyclical - Growth Industries وأخيراً صناعات متدهورة Declining Industries.[10]

ب.اعتبارات أساسية في تحليل ظروف الصناعة:

ينبغي أن ينصرف تحليل الصناعة إلى جوانب أساسية التطور التأريخي للمبيعات والأرباح، والتطور التأريخي لحجم الطلب والعرض على منتجات الصناعة، وظروف المنافسة، وطبيعة المنتج وتكنولوجيا الصناعة، والتدخل الحكومي، وأخيراً تحليل العلاقة بين سعر السهم والربحية المتوقعة.

ج. أدوات تحليل ظروف الصناعة:

من أكثر أدوات تحليل ظروف الصناعة شيوعاً، تحليل دورة حياة الصناعة، والتنبؤ بالطلب على المنتجات الصناعة، والتنبؤ بمعدل نمو ربحية الصناعة. يقصد بدورة حياة الصناعة Industry - Life Cycle دورة حياة المنتج الرئيس الذي تقدمه الصناعة Product Life وتعد هذه واحدة من أهم أدوات تحليل ظروف الصناعة.

2.وضع إستراتيجية محددة للمنتج لتحقيق الهدف من إنتاجه:

تصف الإستراتيجية كيف تحقق المنظمة المقابلة بين قدراتها وإمكانيتها مع الفرص المتاحة لها في السوق، وذلك لتحقيق أهدافها، ويجب على أي منظمة عند صياغة إستراتيجياتها أن تستوعب بتمكن مجال الصناعة التي تعمل بها، ويركز تحليل مجال الصناعة على خمس قوى هي:[11]

أ.المنافسون.

ب.الدخلاء المحتملون إلى السوق.

ج. المنتجات المثيلة.

د.قوة التفاوض مع العملاء.

هـ.قوة التفاوض مع موردي المدخلات.

تشكل الآثار التجميعية لهذه القوى الربح المتوقع لهذه المنظمة، وعموماً ينخفض الربح المتوقع مع شدة المنافسة، وقوة الدخلاء المحتملين، والمنتجات المثيلة، وزيادة مطالب العملاء والموردين.

تستعمل الشركة التكنولوجيا التي تسمح لعملائها باستخدام المنتج (س) كيفما تشياء، لتحقيق أفضل مقابلة لاحتياجاتهم، والتصميم المرن للمنتج الذي يحقق تكاملاً تاماً مع منتجات نهائية وسوف يتم توضيح هذه القوى الخمس من خلال دراسة مثال لشركة (Clip set) والتي تصنع أجهزة دوائر خطة متكاملة، تستخدم في شبكات الاتصالات والمحولات، وتنتج الشركة منتجاً متخصصاً وحيداً هو (س) وهذه النوعية ذات

الأداء العالي يمكن أن تستخدم في تطبيقات متعددة والتي تتطلب تشغيلاً فورياً مباشراً للبيانات، وقد تم تصميم المنتج (س) بمدخلات شاملة من العملاء[12].

قام الباحثون بتصميم الشكل (أدناه) يمثل مراحل عملية الصنع لشركة النيل للأسمنت المحدودة ربك.

شكل رقم(1) مراحل العمليات الصناعية لصناعة الاسمنت

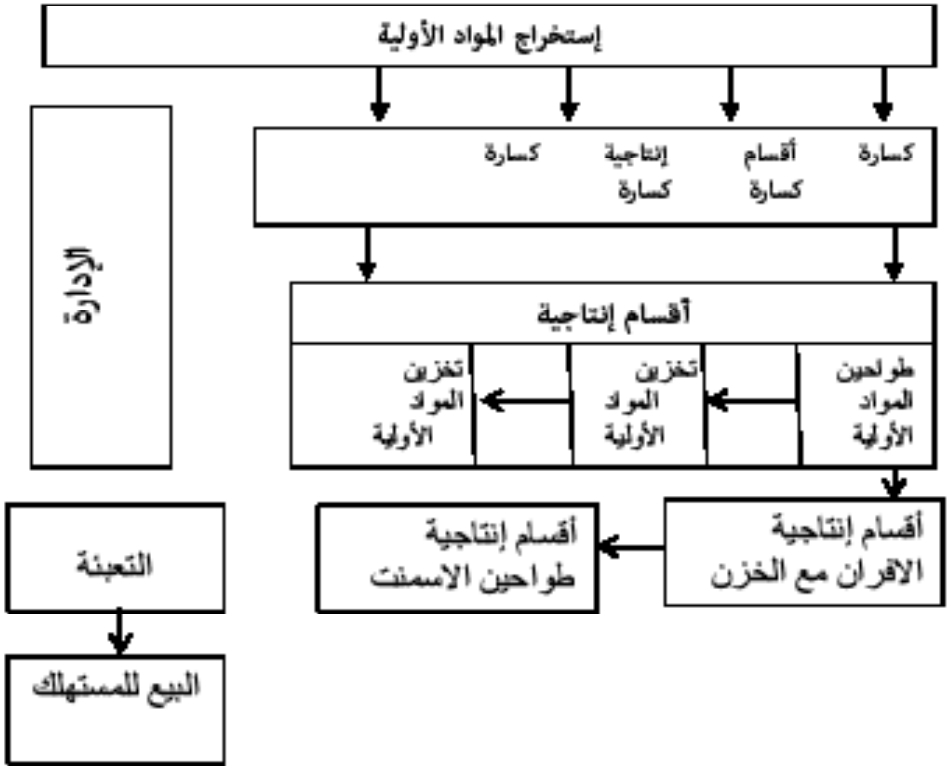

المصدر: إعداد الباحثون من قوائم شركة النيل للأسمنت، 2022م.

ثانيا: نظريات قياس وتحميل تكاليف الإنتاج

تتمثل نظريات قياس وتحميل التكاليف في الآتي[13] :

1.نظرية التكاليف الكلية.

2.نظرية التكاليف المباشرة.

3.نظرية التكاليف المتغيرة.

4.نظرية التكاليف المستغلة .

بصرف النظر عن إتباع أياً من النظريات الآنفة الذكر في تحميل التكاليف فإن عملية تجميع وتخصيص وتوزيع التكاليف وتحميلها على وحدات المنتج النهائي من أصعب المهام التي تواجه محاسب

التكاليف وأكثرها تعقيداً نتيجة لتعدد عناصر التكاليف المختلفة في طبيعتها والمتباينة في سلوكها. وبالرغم من أن جميع النظريات السابقة الذكر تقضي بتحميل عناصر التكاليف المباشرة على الإنتاج التام أو المباع، فإنها تتفاوت في درجة اعتراف كل منها بتحميل عناصر التكاليف غير المباشرة على وحدات النشاط. فبينما تعترف نظرية التكاليف الكلية بتحميل كافة عناصر التكاليف غير المباشرة على الإنتاج، فإن نظرية التكاليف المباشرة لا تعترف بهذه العناصر مطلقاً وتعتبرها أعباء زمنية واجبة الخصم من إيرادات النشاط في قائمة الدخل. أما نظريتي التكاليف المتغيرة والمستغلة فتمثلان حالة وساطة بين النظريتين السابقتين على اعتبار أن الأولى)المتغيرة) تعترف بتحميل الجزء المتغير من التكاليف غير المباشرة على الإنتاج، وتعتبر كافة العناصر الثابتة أعباء زمنية تخص المنشأة ككل. فإن الثانية (المستغلة) تعترف بكافه العناصر غير المباشرة فيما عدا الجزء المستغل من التكاليف الثابتة والذي تعتبره عبء زمني ينبغي أن تتحمل به إيرادات المنشأة في قائمة الدخل.

5.نظرية تحليل التكلفة والفائدة:

غالباً ما تستخدم الحكومات والمؤسسات الأخرى، مثل شركات القطاع الخاص، نظام تحليل التكلفة والفائدة لتقييم درجة استحسان تبني سياسة معينة. فهو عبارة عن تحليل لقياس التوازن المتوقع بين الأرباح والتكاليف، بما في ذلك حساب البدائل المرتجعة ودراسة الوضع القائم. كذلك يساعد تحليل التكلفة والفائدة في التنبؤ بما إذا كانت الفوائد الناتجة عن تبني سياسة ما تفوق تكاليف هذه السياسة، وبأي معدل تفوقها مقارنة بتبني البدائل الأخرى، على سبيل المثال يمكن للشخص تصنيف السياسات البديلة من حيث معرفة النسبة بين التكلفة والفائدة[14]. وبشكل عام، يحدد تحليل التكلفة والفائدة الخيارات التي تسهم في زيادة مستوى الرفاهية من منظور نفعي. فعلى افتراض القيام بإجراء تحليل دقيق للتكلفة والفائدة، فقد يسهم تغيير الوضع القائم من خلال تنفيذ بديل آخر يشتمل على نسبة التكلفة والفائدة الأقل في تحسين أمثلية باريتو[15]. وينبغي أن يدرك المحلل الذي يستخدم تحليل التكلفة والفائدة أن الحصول على تقييم مثالي لكافة التكاليف والفوائد الحالية والمستقبلية أمر يصعب تحقيقه. فعلى الرغم من أنه يمكن لتحليل التكلفة والفائدة أن يطرح تقديراً جيداً للبديل الأفضل إلا أنه في الوقت ذاته لا يمكن من خلاله ضمان الوصول إلى حد الكمال فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية[16].

ثالثاً: دور قياس تكاليف الإنتاج في تطوير صناعة الأسمنت

1.لمحة تاريخية عن صناعة الأسمنت :

يعود تاريخ الأسمنت إلى العهد الروماني وطور ما قبل حضارات أخرى حيث استعملوا الجبس، حيث أضاف يونان إيطاليا رماد البراكين الموجود بمنطقة بيوزلس، ثم طوره الرومان وعمموه إلى نهاية العصر الحاضر. الأسمنت هو مزيج من الحجر مثل القرميد والآجر المكسرة، مضافة إلى الطين (la Pouzzolane) هي أرض بركانية لمنطقة بوزون بناحية نابولي بإيطاليا(، وهذا مستعمل كثيراً كمزيج، الأسمنت لم يعرف كما هو موجود الآن، حتى القرن التاسع عشر، ثم قام العالم Louis Vicat بكشف لغز الرطوبة في الجير في العام 1817 م والمتعلقة بالأسمنت التي كانوا يسمونها الجير المميه. والجير المحدود في 1840م البحوث التي أجريت في نهاية القرن الثامن عشر للوصول إلى النتائج الحالية في صناعة الأسمنت الحديث في عام 1840م، كانت تتعلق بالجير المقوى (غير مميه) لا يمتزج بالماء، أما الجير المميه فيه كمية من الماء وهو مشبع بالطين،

يتصلب ويجف بسرعة ولكن يتحلل إذا لم يشوى إلى درجة الذوبان. وفي العام1976 م اكتشف العالم Jams Parker على جزيرة شايبي ببريطانيا العظمى الأسمنت السهل(وهو عبارة عن جير مميه أو أسمنت طبيعي ينصهر بسرعة عند درجة إنضاجه عند 900 ° C كسائر الجير الطبيعي العادي). وإعطاه اسم الأسمنت الروماني، حيث أخذ شهرة ما بين 1820 – 2920م. وفي العام1824 م العالم البريطاني Joseph Aspirin أودع براءة لصناعة الجير المميه وأطلق عليه الأسمنت البرتلاندي نسبة إلى أعالي شبه جزيرة بورتلاند الموجودة على ضفاف بحر المانش الذي يفصل بين فرنسا وبريطانيا. إن أول مصنع للأسمنت أخترع بواسطة DuPont et Demure في سنة 1846م في منطقةBoulogne-Sur-Mer ، ولقد تطورت بعد ظهور مواد جديدة (فرن حركي الدوران حول نفسه) مكسر لكرات الكلنكر، تطورت وسائل صناعة الأسمنت دون توقف، وفي عام 1870م كيان إنتاج الطين الواحد من الكلنكير (المكون + الرئيس للأسمنت) يستغرق 40 ساعة، أما الآن فيستغرق 3 دقائق فقط.[17]

2 تحديد طبيعة العملية الإنتاجية المراد قياس تكلفتها والنظام المتبع فيها :

فلا شك أن طبيعة العملية الإنتاجية والنظام المتبع في القيام بالنشاط يؤثر كثيراً على الطريقة التي تتبع في حصر عناصر التكاليف وتحميلها على الوحدات u1575 المستفيدة، فإذا كان العمل يسير فى المنشأة على أن يتم انتاج كل وحدة طبقاً لمواصفات خاصة يحددها كل عميل وبالتالي فإن وحدات المنتجات لن تكون متجانسة، وبالتالي سوف تتفاوت فيها من حيث مقدار استفادتها من عناصر التكاليف، أما إذا كانت المنشأة تقوم بتخطيط مواصفات المنتج بناءاً على دراسة السوق والتعرف على رغبات العملاء ثم تقوم بإنتاج كميات من ذلك المنتج، فهنالك تكون وحدات الكمية المنتجة متجانسة في مواصفاتها وبالتالي تكون متساوية في مقدار استفادتها من عناصر التكاليف ولا شك أن الأسلوب والطريقة المتبعة في تحديد تكلفة كل وحدة من وحدات الإنتاج في الحالة الأولى تختلف عنها في الحالة الأخيرة[18].

3 مبادئ وأهداف قياس تكاليف الإنتاج:

لقياس تكاليف الإنتاج أهداف تتمثل في تحقيق العدالة في التوزيع، تقديم معلومات للإدارة تساعد في تخفيض التكاليف، وخلافه كما هو موضح بالشكل أدناه.

الشكل رقم (2) يوضح أهداف أسلوب التكاليف

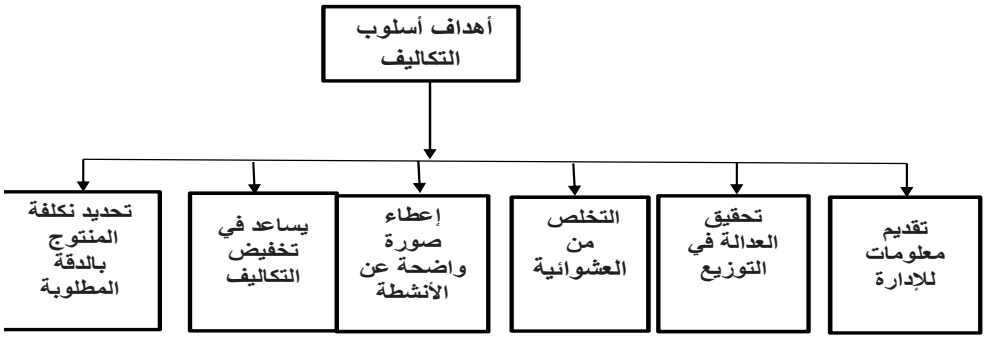

المصدر:أ.د إسماعيل يحي التكريتي، **محاسبة التكاليف المتقدمة قضايا معاصرة**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007 م)، ص 165.

يرى الباحثون من أهم المزايا التي تحققها أهداف قياس التكاليف تخفيض نفقات التشغيل وتكاليف النقل والمناولة، انخفاض الزمن اللازم للدورة الإنتاجية وكفاءة خط سير المواد مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، تخفيض رأس المال المستثمر في المواد الأولية وفي المواد تحت التشغيل، تسهيل العمليات الصناعية بازالة كل ما يعوق الحركة السريعة للمواد أثناء مرورها بمراحل العملية الصناعية المختلفة وتقليل الاختناقات.

هناك عدة مبادئ لقياس التكاليف منها التالي:

أ. الأساس التاريخي لقياس التكاليف :

هذا الأساس يعتمد على التاريخ أو إن المستقبل امتداد للماضي كما هو في حالة الموازنة لقياس التكاليف الماضية والمتوقعة.

تبقى هذه التكلفة الجديدة ... بسيطة جداً وهو الأكثر شيوعاً لكن غير دقيق ولا يعتمد عليه بكثرة ويعطي بيانات خطأ.

ب. الأساس التقديري لقياس التكاليف :

هذا أيضاً يعتمد على البيانات u1575 التاريخية للإنتاج، عمل تقديرات التكلفة على أساس الموازن المرنة لمواكبة سياسة التسعير.

ج. الأساس المعياري لقياس التكاليف :

يحدد هذا المبدأ ما يجب أن تكون عليه التكلفة لكل من وحدات النشاط ومنه تحديد تكلفة العمليات ككل وهذا سوف يكون بناءً على توقعات ودراسات مسبقة ووضع معايير للإنتاج من مواد وأجور وتكاليف صناعية غير مباشرة أخرى وتحديد معدلات التحميل، هذا يفيد كثيراً في الرقابة وتحديد المسؤلية والتسعير وخلافه.

د.أساس الأنشطة في قياس التكاليف:

هذا المبدأ يعتمد على قياس الأنشطة وتحليلها للوصول إلى أدق تفاصيل الإنتاج وحميل المنتج التكاليف كلها المسببة له. وهذا سوف يعطي معلومات أكثر دقة وتفصيلاً لكنه أصعب في التطبيق وهو مقارب للمعيارية إلى حد ما من حيث التسعير وخلافه لكنه أقل في الرقابة وتحديد الانحراف والمسؤوليات وغالباً ما يعتمد عليه حين تحميل المنتج بالمصروفات الصناعية غير المباشرة.

الدراسة الميدانية:

الجدول أدناه يبين الكميات المنتجة من المواد الخام بمراحلها الرئيسية في صناعة الأسمنت في شهور محددة من السنة كعينات للقيام بالتحليل النظري ومعرفة الإنحرافات ومعالجتها في حينها.

جدول (1) يوضح مراحل إنتاج المواد الخام شركة النيل للأسمنت المحدودة للعام 2017م

البيـــان	يناير	فبراير	أبريل	مايو	يونيو	ديسمبر
الحجر الجيري المجروش المنتج	3322	11374	10181	13873	10737	12389
الطاقة القصوى للإنتاج	20000	20000	20000	20000	20000	20000
الإنحراف (سالب)	16678	8626	9819	6127	9263	7611
الإنحراف %	%83	%43	%49	%30	%46	%38
البدرة المنتجة	19087	8689	10232	9775	20641	10601
الطاقة القصوى للإنتاج	23000	23000	23000	23000	23000	23000
الإنحراف (سالب)	3913	14311	12768	13225	2359	12399
الإنحراف %	% 17	% 62	% 55	% 57	% 10	% 54
الكلنكر المنتج	10231	4450	6264	4884	12973	7382
الطاقة القصوى للإنتاج	13000	13000	13000	13000	13000	13000
الإنحراف (سالب)	2769	8550	6736	8116	27	5618
الإنحراف %	% 21	% 65	% 52	% 62	% 20	% 43
الأسمنت المنتج	4070	1803	10042	8012	8969	4357
الطاقة القصوى للإنتاج	13000	13000	13000	13000	1300	13000
الإنحراف (سالب)	8930	11197	2958	4988	4031	8643
الإنحراف %	68%	86%	23%	38%	31%	66%

المصدر: الإدارة المالية شركة النيل للأسمنت المحدودة ربك

الجدول رقم (2) يبين تكلفة الكميات المنتجة من المواد الخام بمراحلها الرئيسية في صناعة الأسمنت في شهور محددة من السنة كعينات للقيام بالتحليل ومعرفة أسباب الإنحرافا ومعالجتهات.

جدول رقم(2) يوضح مراحل تكلفة إنتاج طن الأسمنت

البيان	الكمية المنتجة/طن	تكلفة الإنتاج/ بالجنيه	تكلفة الانتاج/طن
الحجر الجيري المجروش المنتج:			
أقل إنتاجية في شهر يناير أعلى	3322	421894	127
إنتاجية في شهر مايو	13873	1623141	117
البدرة المنتجة:			
أقل إنتاجية في شهر فبراير	8689	1390240	160
أعلى إنتاجية في شهر يونيو	20641	2580125	125
الكلنكر المنتج:			
أقل إنتاجية في شهر فبراير	4450	5193150	1167
أعلى إنتاجية في شهر يونيو	12973	14153543	1091
الأسمنت المنتج:			
أقل إنتاجية في شهر فبراير	1803	2367339	1313
أعلى إنتاجية في شهر أبريل	10042	11879686	1183

المصدر: الإدارة المالية شركة النيل للأسمنت المحدودة

من خلال دراسة وتحليل الجداول أعلاه تبين أن شركة النيل للأسمنت المحدودة في جميع مراحل الإنتاج لم تستطيع الوصول للهدف المخطط له نتيجة لبعض السياسات التشغيلية المتعلقة بتوفير رأس المال العامل، والضائقة المالية التي تمر بها الدولة المتمثلة في عدم توفير الوقود والإمداد الكهربائي، وعدم إستقرار أسعار مدخلات الإنتاج. وبتحليل مراكز التكلفة يستنتج للآتي:

1. الحجر الجيري المجروش، يلاحظ أن أقل إنتاجية في شهر يناير 3322 طن تكلفة إنتاج الطن 127 جنيه، وأعلى إنتاجية في شهر مايو 13873 طن تكلفة إنتاج الطن 117 جنيه بينما الهدف المخطط له 20000 طن شهرياً. يعود تدني الإنتاجية لعدم توفير الإسبيرات والمفرقعات.
2. إنتاج البدرة من خلال الجدول يلاحظ أن أقل إنتاجية 8689 طن في شهر فبراير بتكلفة إنتاج قدرها 160جنيه بينما أعلى إنتاجية في شهر يونيو 20641 طن بتكلفة إنتاج 125 جنيه بينما

الهدف المخطط له 23000طن، يعود تدني الإنتاجية لعدم توفر إنتاج الحجر الجيري الكافي لتشغيل طاحونة الخام من جهة وعدم قدرة إستيعاب الفرن لكل الكميات المنتجة بالطاقة القصوى للطاحونة من جهة أخرى.

3. إنتاج الكلنكر بالرجوع للجداول يلاحظ أن أقل إنتاجية في شهر فبراير 4450 طن بتكلفة إنتاج 1167 جنيه بينما أعلى إنتاجية في شهر يونيو 12973 طن بتكلفة إنتاج 1091 جنيه للطن في حين أن الهدف المخطط له 13000 طن. يعود هذا التدني في الإنتاجية لعدة أسباب منها عدم توفر الوقود الكافي، وعدم إستقرار الإمداد الكهربائي بالإضافة للأعطال الميكانيكية.
4. إنتاج الإسمنت، يلاحظ من الجداول السابقة أن أقل إنتاجية في شهر فبراير 1803 طن بتكلفة إنتاج 1313 جنيه للطن بينما أعلى إنتاجية في شهر أبريل 10042 طن بتكلفة إنتاج قدرها 1183 جنيه في حين الهدف المخطط له 13000 طن شهريا، يعزى ذلك الإخفاق للأعطال الميكانيكية لإحدى طواحين الأسمنت وعدم توفر الإسبيرات وعدم توفر الكلنكر الكافي.

بناءاً على تحليل أرقام الجداول السابقة نخلص إلى u1575 المؤشرات التالية:

1. تداعيات ندرة مدخلات الإنتاج وعدم إستقرار السوق يحتاج لرأس مال عامل دائري في صناعة الأسمنت للتقليل من تأثير ظاهرة إرتفاع أسعار السوق.
2. على الدولة توفير مدخلات الإنتاج الأساسية) الوقود الإمداد الكهربائي (والتقليل من الرسوم والضرائب على مصانع الأسمنت.
3. الحوجة الملحة لتأهيل المحجر والفرن لمواكبة إنتاج طاحونة الخام.

الخاتمة:

في الختام هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر قياس تكاليف الانتاج بصورة سليمة لتتوافق مع سياستي الانتاج والتسعير خاصة في ظل ظروف المنافسة التامة وظروف عدم التأكد، وتعرضت الدراسة إلى دور قياس تكاليف الإنتاج في تطوير صناعة الأسمنت بصفة خاصة. وتوصل الباحثون إلى عدة نتائج وتوصيات وذلك على النحو التالي:

النتائج:

1. عدم توفير الدولة الوقود والإمداد الكهربائي لقطاع صناعة الأسمنت ساهم في تدهور الإنتاجية وعدم الوصول للهدف المخطط له من قبل الإدارة.
2. ضعف إنتاج المحجر والفرن أدى إلى عدم الإستفادة القصوى من إنتاج طاحونة الخام وزيادة الإنتاجية المصنع.
3. عدم توفير رأس مال تشغيلي دائري أدى إلى عدم تطبيق سياسات الشراء السليمة لتوفير مدخلات الإنتاج، لمواجهة الندرة وعدم إستقرار أسعار السوق المحلي، حتي تستقر العملية الإنتاجية للوصول للهدف المخطط له من قبل الإدارة.
4. الحاجة إلى تدريب العاملين ورفع كفاءة الأداء لزيادة الإنتاج والإنتاجية.
5. قلة مدخلات الإنتاج والآليات الحديثة لتطوير الأداء لمواجهة متطلبات سوق العمل.

التوصيات:

1. التوجه نحو إيجاد بدائل للطاقة مثل الفحم البترولي وتوفير مولدات كهربائية كإحتياطي.
2. تأهيل المحجر والفرن لزيادة الإنتاجية لمواكبة إنتاجية طاحونة الخام.
3. ضرورة دخول إدارة شركة النيل للأسمنت في شراكات ذكية مع البنوك المتخصصة لتمويل مدخلات الإنتاج.
4. تدريب العاملين بشركة النيل للأسمنت المحدودة لرفع الكفاءة.
5. ضرورة ادخال وزيادة مدخلات الانتاج واستخدام الآليات الحديثة لزيادة الانتاج والانتاجية.

الهوامش:

(1) عبدا لله النور الماحي مصطفي ، نموذج مقترح لقياس تكاليف النقل بخطوط أنابيب البترول ، بالتطبيق على الشركة السودانية لأنابيب البترول ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، 2005م).

(2) د.عبدالحكيم مصطفى محمود جودة، مشاكل قياس تكلفة الإنتاج الفعلية في أحد مصانع الألبان الأردنية (دراسة ميدانية(، (القاهرة: جامعة الأزهر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثامن، يناير، 2011م)، ص ص 161 - 194.

(3) عبد الشكور عبدالرحمن الفرا ، باحث فلسطيني تاريخ القبول 25/9/2012 ، تاريخ الاستلام2012 / 3 / 21 ، System Dr.farra@omsteel.com.sa.

(4) لبنى جعفر أحمد محمد عثمان، محاسبة التكاليف البيئية وأثرها في تحديد وقياس التكاليف الصناعية، ماجستير محاسبة، (الخرطوم: جامعة الإمام المهدي، كلية الدراسات العليا،2017 م).

(5) فتح الرحمن الحسن منصور الحسن، إطار علمي لقياس تكاليف الطاقة الكهربائية في السودان،دراسة تحليلية تطبيقية ، رسالة دكتوراة في المحاسبة ، (الخرطوم: جامعة امدرمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا، 2000م)، ص288.

(6) صلاح الدين عمر عبدالغني ، القياس المحاسبي لتكاليف الخدمات المصرفية ،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ،(الخرطوم: جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية العلوم الادارية، 2002م)، ص153.

(7) قياس فعالية نظام محاسبة التكاليف دراسة ميدانية على المشروعات الصناعية السعودية Measurement of the Efficiency of the Cost Accounting

(8) مدونات مباشر مدونة نادر ابراهيم، التحليل الاساسى: تحليل ظروف الصناعة(.http://blongs _(musasher.info

(9) مدير عام الشئون المالية، جرين فارما للتجارة العامة والتوكيلات .www.bat.com/at/ specialties/q/153058

(10) http://www.alazhar.edu.ps/journal123/human_Sciences.asp?typeno=0

(11) إياد عبدا لمحمود أحمد، أسس محاسبة التكاليف للصناعات النامية، (الرياض: معهد الإدارة العامة السعودية ، د.ت)، ص ص 9 – 10 .

(12) حمدي الديمداموني أحمد، أحمد صالح محمد طه، كتاب كيمياء وتكنولوجيا الاسمنت دار الكتب.الإنترنت -

(13) Stephanie Riegg Cellini,James Edwin Kee. Cost Effectiveness and cost Benefit Analysis. Chater 21.http://home.gwu/Scellini Kee21.pdf.

(14) Decision Rule in Regulatory Cost- Benefit Analysis.

(15) Weimer,D.Vining,A.Polcy Analysis:Concepts and Practice.Fouth Edition.2005 .الإنترنت:

(16) محمد فضل الارياني، الإطار النظري والعملي لمحاسبة التكاليف ص58 ..

(17) محمد توفيق بلبع و خرون، مبادئ محاسبة التكاليف، (القاهرة: التعليم المفتوح، جامعة القاهرة، د ت) ص ص 18 – 20.

(18) Ramzi Hachem Mohammad Al Yousfi at 31.Jan 2015

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

(1) إياد عبد المحمود أحمد، أسس محاسبة التكاليف للصناعات النامية، (الرياض: معهد الإدارة العامة السعودية ، د.ت).

(2) حمدي الديمداموني أحمد، أحمد صالح محمد طه، كتاب كيمياء وتكنولوجيا الاسمنت، دار الكتب.الإنترنت -

(3) صلاح الدين عمر عبدالغني ، القياس المحاسبي لتكاليف الخدمات المصرفية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، (الخرطوم: جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية العلوم الادارية، 2002م).

(4) عبدا لله النور الماحي مصطفي ، نموذج مقترح لقياس تكاليف النقل بخطوط أنابيب البترول، بالتطبيق علي الشركة السودانية لأنابيب البترول ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، 2005م).

(5) عبدالحكيم مصطفى محمود جودة، مشاكل قياس تكلفة الإنتاج الفعلية في أحد مصانع الألبان الأردنية)دراسة ميدانية(، (القاهرة: جامعة الأزهر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثامن، يناير، 2011م).

(6) فتح الرحمن الحسن منصور الحسن، إطار علمي لقياس تكاليف الطاقة الكهربائية في السودان، دراسة تحليلية تطبيقية ، رسالة دكتوراة في المحاسبة ، (الخرطوم: جامعة امدرمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا، 2000م).

(7) لبنى جعفر احمد محمد عثمان، محاسبة التكاليف البيئية وأثرها في تحديد وقياس التكاليف الصناعية، ماجستير محاسبة، (الخرطوم: جامعة الإمام المهدي، كلية الدراسات العليا،2017 م).

(8) محمد توفيق بلبع و خرون، مبادئ محاسبة التكاليف، (القاهرة: التعليم المفتوح، جامعة القاهرة، د ت).

(9) محمد فضل الارياني، الإطار النظري والعملي لمحاسبة التكاليف.

المراجع الأجنبية:

(1) Decision Rule in Regulatory Cost- Benefit Analysis.

(2) Ramzi Hachem Mohammad Al Yousfi at 31.Jan 2015

(3) Weimer, D. Vining, A.Polcy Analysis: Concepts and Practice. Fouth Edition. 2005.

المواقع الإلكترونية:

(4) http://www.alazhar.edu.ps/journal123/human_Sciences.asp?typeno=0

(5) Stephanie Riegg Cellini, James Edwin Kee. Cost Effectiveness and cost Benefit Analysis. Chater 21.http://home.gwu/Scellini Kee21.pdf.

(6) عبد الشكور عبدالرحمن الفرا ، باحث فلسطيني تاريخ القبول 25/9/2012 ، تاريخ الاستلام2012 / 3 / 21 ، System Dr.farra@omsteel.com.sa.

(7) قياس فعالية نظام محاسبة التكاليف دراسة ميدانية على المشروعات الصناعية السعودية Measurement of the Efficiency of the Cost Accounting

(8) مدونات مباشر مدونة نادر ابراهيم، التحليل الاساسى: تحليل ظروف الصناعة(.http://blongs musasher.info)_

(9) مدير عام الشئون المالية، جرين فارما للتجارة العامة والتوكيلات .www.bat.com/at/ specialties/q/153058

دور قدرات مؤسسات التمويل في تحقيق فعالية المؤسسات المالية
(دراسة تطبيقية ولاية شرق دارفور)

د. عيسى مطر مأمون — أستاذ مساعد- كلية العلوم الإدارية جامعة الضعين

د.حامد عبد الله إبراهيم — أستاذ مساعد - كلية العلوم الإدارية جامعة الضعين

د.سلمى آدم فضيل — أستاذ مساعد - كلية العلوم الإدارية جامعة الضعين

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور قدرات مؤسسات التمويل الأصغر في رفع فعالية مشروعات التمويل الأصغر ، وتمثلت مشكلة الدراسة قصور الدور الذي تلعبه قدرات مؤسسات التمويل الأصغر في تحقيق فعالية مشروعات التمويل الأصغر ، تمثل مجتمع الدراسة في كافة مؤسسات التمويل الأصغر ولاية شرق دارفور أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واختبرت فرضية رئيسية مفادها : هناك دور لقدرات مؤسسات التمويل في تحقيق فعالية مشروعات التمويل الأصغر . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة منها كلما تمتعت مؤسسات التمويل بقدرات مالية ساهمت في رفع فعالية المشروعات التي تمولها.

الكلمات المفتاحية : القدرات ، مؤسسات التمويل ، مشروعات التمويل الأصغر .

The role of finance enterprises abilities achieving Microfinance projects efficiency
(cues study in east Darfur)

Issa Matar Mammon Masuood
Hamed Abd Allah Ibrahim
Salma Adam Fadeel

Abstract

The study aimed to identify the role of finance enterprises abilities in increasing micro financial projects efficiency and the problem was the weakness of the role played by the finance enterprises abilities in achieving Microfinance efficiency and the study community was represented in all enterprises listed in east Darfur state – Sudan the study followed the descriptive analytical approach and tested one main hypothesis there is a role for finance enterprises abilities Microfinance projects efficiency the study reached a number of important findings' in duding a griever finance enterprises have financial abilities the Micro financial projects efficiency will increase

Key Words: abilities finance enterprises effectiveness Microfinance projects

المقدمة :

إن مشروعات التمويل الأصغر تعتبر أحد المشروعات الاقتصادية التي تسهم في دعم الاقتصاد القومي بما تقدمه من طاقة إنتاجية علاوة على المساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من خلال خلق فرص عمل تزيد من دخل الفرد ولهذا يمكن القول إن مشروعات التمويل الأصغر تسهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مما يحفز الدولة عبر مؤسسات التمويل أن تولي اهتماما زائداً لهذه المشروعات وذلك بمدها بالاحتياجات المالية وفقاً للإمكانيات المتاحة التي تمكنها من مباشرة أو ممارسة أنشطتها أو أعمالها بكفاءة وفعالية حتى تحقق الأهداف التي قامت من أجلها والتي تتمثل في تقديم الخدمات للمجتمع وهذا يعني أن مشروعات التمويل الأصغر توجد في أوساط بيئية تؤثر فيها وتتأثر بها مما يدفع بمؤسسات التمويل تبني آليات من شأنها رفع كفاءة وفعالية هذه المشروعات وكذلك على مؤسسات التمويل تفهم المتغيرات والظروف البيئية من حولها سواء كانت خارجية أو داخلية والتعامل معها لأنها تؤثر عليها وعلى المشروعات التي تتبناها.

مشكلة الدراسة :

تعتبر مشروعات التمويل الأصغر ذات أهمية لما لها من ادوار اقتصادية واجتماعية تتطلب رفع وفعاليتها من خلال القدرات والسياسات التي تمتلكها وتنتهجها مؤسسات التمويل أو من خلال القدرات أو العوامل رأى الباحث أن هناك مشكلة يجب بحثها او دراستها وقد صيغت في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور قدرات مؤسسات التمويل في رفع فعالية مشروعات التمويل الأصغر بولاية شرق دارفور؟.

فرضيات الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات مؤسسات التمويل وكفاءة وفعالية مشروعات التمويل الأصغر، وتتفرع منها الفرضيات التالية:

أ. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة التخطيط والحصول على التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.

ب. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة المؤسسة على منح التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.

ج. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة نشر الوعي والدعم الفني التمويلي وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.

د. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة بناء علاقة طيبة مع العملاء وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.

هـ. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة المؤسسة على التدريب وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.

و. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة الرقابية للمؤسسة على الممولين وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.

ز. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة التسويقية لمؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية البحث في أنه يتناول العوامل الأساسية ذات التأثير على مشروعات التمويل الأصغر وعلى رفع كفاءتها وفعاليتها والتي تتمثل في العوامل البيئية وقدرات مؤسسات التمويل وتنقسم تلك الأهمية إلى:

أ- الأهمية العلمية:

تنبع من مساهمة البحث في إثراء المعرفة الإدارية بما ترفد به من مادة علمية يستفيد منها الباحثون والقراء والكتاب والمفكرون.

ب- الأهمية العملية:

تنبع من إمكانية تطبيق نتائج هذا البحث في مختلف مجالات الأنشطة والأعمال التمويلية لدى المؤسسات وإداراتها.

أهداف الدراسة:

أ. التعرف على العوامل البيئية لمؤسسات التمويل ودورها في رفع فعالية مشروعات التمويل الأصغر.

ب. التعرف على قدرات مؤسسات التمويل ودورها في رفع فعالية مشروعات التمويل الأصغر.

ج. التعرف على فعالية مشروعات التمويل الأصغر.

د. التعرف على مشروعات التمويل الأصغر في ولاية شرق دارفور.

منهج الدراسة:

أتبع الباحثان المنهج الوصفي لمعرفة دور العوامل البيئية وقدرات مؤسسات التمويل في رفع كفاءة وفعالية مشروعات التمويل الأصغر وكذلك إتباع المنهج التاريخي المتمثل في الدراسات السابقة.

حدود الدراسة :

أ-الحدود المكانية: مؤسسات التمويل الأصغر ولاية شرق دارفور.

ب-الحدود الزمانية: تركز هذه الدراسة على دراسة المتغيرات المختلفة لمشكلة البحث في الفترة 2022م

الدراسات السابقة :

دراسة إبراهيم حسن محمد الزواهره(2007م):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على اثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة وقدرة هذه المؤسسات في النواحي الرقابية والمتابعة ودراسة الجدوى مما يترك أثرا ملموساً على بقاء واستمرارية هذه المشروعات.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الجوانب الرئيسة للمشروعات الصغيرة مثل أسباب نجاحها وفشلها ودورها في التنمية وحل مشاكل الفقر وكذلك التعرف على أهمية مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة على نجاح مشروعات المقترضين.

حددت هذه الدراسة فروض منها: هنالك علاقة ترابطية ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشروعات الصغيرة وقيام مؤسسات التمويل بدارسة الجدوى الاقتصادية السابقة واللاحقة. كما أن هنالك علاقة إحصائية بين نجاح المشروعات الصغيرة وخدمات ما بعد القرض أو الدعم أو التدريب والمتابعة من قبل مؤسسات التمويل.وقد أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها: تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في اقتصاديات الدول وتشكل جزء مهماً في عملية التنمية حيث توفر فرص عمل، دخل ، تدريب وتزويد المجتمع بالسلع والخدمات. كما تساهم المشروعات الصغيرة في الناتج القومي الإجمالي الأردني بنسبة 77 %.وقد توصلت الدراسة إلي عدد من التوصيات منها: إنشاء بنك للمشاريع الصغيرة بتعاون القطاع العام مع القطاع الخاص، وتدريب مالكي المشروعات الصغيرة على دراسة الجدوى الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات من اجل تحسين إدارة مشروعاتهم،وإحداث مراكز للدراسات والاستشارات الاقتصادية والفنية بحيث تقوم هذه المراكز لتوفير المعلومات والبيانات حول المشاريع الصغيرة.

تناولت الدراسة السابقة اثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة بينما تناول هذا الدراسة دور العوامل البيئية وقدرات مؤسسات التمويل في رفع كفاءة فعالية مشروعات التمويل الأصغر.

تعريف مؤسسات التمويل :

تعرف بأنها المؤسسات التي تعنى بتقديم خدمات مالية للفقراء واغلبها مؤسسات قائمة على برامج الائتمان الأصغر وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها وزبائنها [2].

أما المؤسسات ذات المهام المزدوجة (تمويل اصغر ، متوسط ، أعلى) فتقبل الودائع من العامة وبالتالي يمكن تعريف مؤسسات التمويل هي مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومة والاتحادات الائتمانية والتعاونيات والبنوك التجارية الخاصة والمؤسسات المالية غير البنكية.

كما جاء تعريف مؤسسات التمويل في موقع آخر [3] بأنها كل جهة (رسمية، شبه رسمية أو غير رسمية) تقوم بتوصيل خدماتها المالية. جزئياً أو كلياً، للشرائح المستهدفة من عملاء التمويل [4]. وفقاً لهذه التعريف نحصر مؤسسات التمويل في مؤسسات تقبل الودائع وآخري لا تقبل الودائع مثل صناديق الادخار، الجمعيات التعاونية المنظمات غير الحكومية البنوك التجارية والمتخصصة والمؤسسات المالية غير المصرفية ديوان الزكاة.

كما يمكن ذكر بعض مؤسسات التمويل الدولية مثل بنك الادخار السودان، بنك العدالة كينيا وراكبات في اندونيسيا.

أهمية مؤسسات التمويل:

تبرز أهمية مؤسسات التمويل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في النقاط التالية:

أ)توفير فرص العمل الأساسية وغرس مسئولية التدريب أثناء العمل.

ب)المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

ج)توفير سبل العيش والرزق لعدد كبير من أفراد المجتمع.

د)الاستفادة من إمكانات المجتمع المحلي.

ه)تحقيق التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة.

و)توظيف المدخرات وإدخالها ضمن الودائع المصرفية.

ز)المساعدة في توفير احتياجات المشروعات الكبيرة.

ح)المساهمة في التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

1 - **الشروط الواجب توافرها في مؤسسات التمويل:**

ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ)إدارة فاعلة للأصول والخصوم.

ب)توفر منتجات وخدمات عليها طلب وأسعارها محددة بما يضمن فاعلية استمرارية المؤسسة.

ج)إصدار كشوف الحسابات أو الأرصدة شهرياً.

د)ارتفاع معدلات سداد القروض.

ه)إدارة النقدية إدارة فاعلة بواسطة أنظمة محكمة.

و)وجود مواقع لتقديم الخدمات ووجود أنظمة معلوماتية واضحة ومبسطة.[5]

قدرات مؤسسات التمويل:

كما سبق في تعريفنا لمؤسسات التمويل والتي تعني تلك المؤسسات المعنية بتقديم خدمات مالية للفقراء والتي تقوم على برامج الائتمان الأصغر وتقبل الودائع الصغرى من عملائها وأحيانا قد تكون مؤسسات غير حكومية مصرح لها بتقديم خدمات مالية للناشطين اقتصادياً وبناء على هذه الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات يمكننا الوقوف على هذه القدرات أو الأنشطة وقد جاء تقسيم هذه القدرات إلي الأتي: [6]

أ-القدرات الخاصة بكيان المنظمة:

وتتمثل في هوية، رسالة، رؤية، قيادة، نظم وآليات الإدارة التنفيذية والمالية وتسمى هذه القدرات بالقدرة على الوجود.

ب- القدرات الخاصة بالخدمات التي تقدمها المنظمة:

وهذه تعكس مقدرة المنظمة على القيام بالبرامج والمشروعات والخدمات بالجودة وبالكفاءة العالية في استخدام وإدارة المواد وتسمى القدرات أو القدرات على الفعل.

ج- القدرات خاصة بعلاقات المنظمة:

وهي قدرات تتعلق بمقدرة المنظمة على تكوين علاقات مع المجتمع أو الجهات الحكومية أو غير الحكومية (الجمهور) وكذلك القطاع الخاص بالإضافة القدرة على تبني قضايا تنموية والدعوة لها.

نطاق قدرات مؤسسات التمويل:

تعتبر مؤسسات التمويل كغيرها من المؤسسات الخدمية أو الإنتاجية وبالتالي لها نطاق قدرات ويتمثل هذا النطاق في: [7]

1. الهوية والحوكمة: تعتبر الهوية والحوكمة والمهمة والثقافة أساس سمعة المنظمة وبالتالي بالضرورة أن يكون للمنظمة هوية واطر تنظيمية وقيم وبيانات بالمهمة التي تمارسها. وبني حوكمة واضحة الشكل تحدد هويتها كما لابد من أن تتمتع بفهم مشترك لأهدافها وتؤمن حوكمة المنظمة الشرعية والقيادة والتوجيه للمنظمة.

تعريف التمويل:

يعتبر التمويل أحد أهم المقومات الرئيسية في تأسيس أي مشروع تنموي واستمرارية مساهمته الفعالة في الاقتصاد الوطني. في الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل احد أهم المقومات الأساسية لتطوير القوي المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال. خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

أختلف الكتاب في إيجاد تعريف موحد للتمويل فقد عرفه كل كاتب من زاوية نظرة حيث عرفه أحد الكتاب بأنه: إمداد المشروع بالأموال اللازمة له في أوقات الحاجة إليها لتعبئة الموارد الحقيقية. كما عرفه آخر بأنه الحصول على الأموال أو توفير المبالغ النقدية اللازمة من مصادرها المختلفة والعمل على حسن استخدامها أو التصرف فيها وذلك بما يضمن تحقيق عائد من اجل الاستخدام ومن ثم ضمان الحفاظ عليها واستدامتها. [8]

ويمكننا أن نستنبط من هذا التعريف عناصر التمويل كما يلي:

أ.مصادر الأموال: وتمثل الجهات التي يمكن الحصول منها على الأموال (العرض).

ب.استخدامات الأموال: وتمثل الجهات التي تطلب الأموال لاستثمارها (الطلب).

ج.الإدارة الرشيدة: وهي الجهة المسئولة عن تدبير الأموال والتصرف فيها.

وبهذا يمكن القول أن التمويل هو عملية توفير المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الإقراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات كما يمكن القول بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من اجل إنفاقها على الاستثمارات بتكوين رأس مال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

كما عرف التمويل بأنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لرفع وتطوير مشروع خاص أو عام . و من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص الأتي:

أ)التمويل خاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات بخلاف التمويل الإسلامي.

ب)إن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر ولا اقل.

ج)الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة والعامة.

د) إن يقدم التمويل في الوقت المناسب أي في أوقات الحاجة.

تعريف التمويل من المنظور الإسلامي:

هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلي شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد (نتيجة) وفق الإحكام الشرعية.()

أهمية التمويل:

تنبع أهمية التمويل من حاجة المنشأة لتمويل أغراض متعددة مثل الحاجة لتأسيس مشروع جديد أو توسيع خطوط إنتاجية قائمة أو لاستبدال بعض المعدات المتقادمة أو تمويل نفقات تشغيلية عند عدم توفر السيولة الكافية من مواردها المالية الذاتية. كما تبرز عمليات التمويل في حالة تعثر المشروع أو خسارته وذلك لغرض إعادة تشكيل هيكله المالي. كما تنبع أهمية التمويل من دوره الفعال في تحقيق سياسة الدولة التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع التي يترتب عليها زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدل البطالة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.[9]

جدوى التمويل ومبرراته:

إن قرار لجوء المنشأة للاقتراض (التمويل) يجب أن يستند إلي الآتي:

أ)وجود حاجة حقيقية لتمويل مستلزمات ضرورية ترتبط ارتباطا مباشراً بعمليات الإنتاج.

ب) التأكد من أن الفوائد المتوقعة من ذلك الاقتراض (التمويل) تفوق التكاليف المترتبة على المنشأة أي سداد الأقساط والفوائد المترتبة عليها أو بمعنى آخر العائد الاقتصادي من الاقتراض (التمويل) يزيد عن الالتزامات التي تتحملها المنشأة. وهذا التبرير ينبغي أن ينطبق على الموارد المالية الذاتية (الإرباح المحتجزة) في حالة اللجوء إليها. [10]

أسباب المشكلة التمويلية:

قد تنشأ المشكلة التمويلية من وجهة نظر الفرد أو الدولة من الآتي: [11]

(أ) المشكلة التمويلية من وجهة نظر الفرد وقد تكون بسبب انخفاض أو ضآلة دخل الفرد مما يؤثر على التكوين الرأسمالي اللازم له.

(ب) المشكلة التمويلية من وجهة نظر الدولة حيث تتمثل في عجز المدخرات المحلية عن الوفاء بالمتطلبات الاستثمارية.

أساليب التمويل:

هناك أساليب يتم عبرها التمويل ويمكن الإشارة إليها في العناصر التالية:

أ. التمويل عن طريق الملكية: وفيه يكون رأس المال المطلوب بإصدار أسهم عادية أو ممتازة لحساب المساهمين سواء كانوا إفرادا أو شركات أو من خلال التمويل الذاتي من احتياطي التوسعات أو فوائض عمليات التشغيل (الإرباح المحتجزة).

ب. التمويل عن طريق القروض قصيرة الأجل أو التسهيلات الائتمانية: وتعني التسهيلات المصرفية التي يتم الحصول عليها لغرض توفير سيولة مناسبة للمنشأة الاقتصادية لتمويل بعض

المستلزمات التشغيلية الطارئة إلى حين توفر الموارد المالية الكافية من خلال المبيعات وقد تكون مدة التسهيلات لا تتجاوز عدة شهور.

ت. تمويل القروض متوسطة الأجل: وعادة تكون لغرض توفير رؤوس أموال التشغيل أو تمويل مشتريات المواد الأولية المستوردة أو حتى لشراء بعض المعدات الرأسمالية وتكون المدة لهذا الغرض ما بين سنة إلي ثلاث سنوات.

ث. تمويل القروض طويلة الأجل: وعادة تكون لغرض تمويل شراء المعدات لمشروع جديد أو لخطوط إنتاجية إضافية لمنشآت قائمة أو لإنشاء مباني مخازن جديدة ونسبة لكبر أقساط هذا القرض فأنه مدته تكون أكثر من خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو أكثر.

أشكال التمويل:

ينقسم التمويل إلي نوعين هما: تمويل مباشر وغير مباشر.

أ. التمويل المباشر: وهذا النوع يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض (المستثمر) دون تدخل إي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. وله أنواع متعددة تختلف باختلاف المقترضين (أفراد، مؤسسات أو منشآت، هيئات حكومية) أما المنشآت أو المؤسسات تحصل على التمويل أو الاقتراض أو التسهيلات الائتمانية من مورديها أو عملائها أو مؤسسات أخرى أو المدخرين من خلال إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص. إصدار سندات، الائتمان التجاري أو التمويل الذاتي بينما الهيئات الحكومية تلجأ إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمنشآت من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات فترات زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة مثل سندات أو أذون الخزانة.[12]

ب. التمويل غير المباشر: وهنا العلاقة غير مباشرة مثل حالة التمويل من الأسواق المالية والبنوك. أو بالأحرى كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين إذ هم الذين يقومون بتجمع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزع على الوحدات الاقتصادية ذات العجز أو التي تحتاجها. أو تعمل على التوفيق بين مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل ومن أشكال هذا التمويل الاعتماد ألمستندي والذي يكون في شكل ضمانات وتستعمل في حالة عمليات الاستيراد والتصدير.

مصادر الحصول على التمويل:

هناك مصدران للحصول على التمويل من حيث المكان أو الموقع وهما:[13]

أ- التمويل المحلي (المصادر الداخلية):

ويقصد بها مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسين الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلي الخارج أي مصدرها ناتج عن دورة الاستقلال لموارد المؤسسة وتتمثل أساس في التمويل الذاتي: ويعرف التمويل الذاتي بأنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال ممارسة نشاطها أو مواردها وتتمثل مصادر التمويل الذاتي في الإرباح المحتجزة. الاهلاكات – المؤونات. أما الإرباح المحتجزة فهي جزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها (خلال السنة أو السنوات السابقة) ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية وتتمثل عناصره في:

1 - الاحتياطي القانوني:

وهو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لابد للشركة من تكوينه وقد تتراوح نسبه 5 % من صافي الإرباح أو 10 % من رأس مال الشركة، ويستخدم في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال.

2- الإرباح المرحلة:

ويقصد به المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الإرباح السنوية والذي يقترح مجلس الادارة ترحيله للسنة الثانية ويستخدم كاحتياطي لمواجهة أي انخفاض في الإرباح المحققة في السنوات المقبلة التي تؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم.

3 - الاحتياطي النظامي:

ويتم تكوينه طبقاً للنظام الأساسي للشركة حيث يشترط توفير أو وجوب تخصيص نسبة من الإرباح السنوية لأغراض معينة وهو غير إجباري. أما الاهتلاكات: هي طريقة لتجديد الاستثمارات أي الهدف من حساب الاهتلاكات هو ضمان تجديد الاستثمار عند نهاية عمرها الإنتاجي او هو التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية. ويتم عن طريق حجز مبالغ سنوية تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلي يوم صرفها.

ب- التمويل الدولي (المصادر الخارجية):

ويعتمد هذا النوع على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات. الهيئات المالية الدولية، أو الإقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو بعض المؤسسات الإقليمية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صناديق التنمية لبعض الدول العربية مثل البنك الإسلامي للتنمية جدة وغيرها وفي هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة مما يجعلها تلجأ الي البحث عن مصادر خارجية لتمويلها وتتمثل هذه المصادر فيما يلي: [14]

أ- مصادر التمويل قصير الأجل:

ويقصد بها الأموال المتاحة للمستثمر أو المؤسسة لتمويل فرص استثمارية متاحة كونها تمثل التزاماً قصير الأجل على المؤسسة بتعين الوفاء به خلال مدة أو فترة زمنية لا تزيد عن سنة وتتضمن مصادر التمويل قصير الأجل الآتي:

1. لائتمان التجاري (الائتمان المقدم من الموردين) ويقصد به قيمة البضاعة المشتراه على الحساب بغرض ببيعها أو هو رقم أوراق الدفع أو الحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقداً على أن يتم سداد قيمتها بعد فترة محددة وله تكلفة توقف على شروط الموردين وأشكال الحسابات المفتوحة دون ضمان او توريد كمبيالات مسحوبة على المشتري او عن طريق السند الاذني.
2. الائتمان المصرفي: هو عبارة عن قروض أو سلفيات يحصل عليها المستثمر او المؤسسة من البنوك ويلتزم بسدادها خلال فترة زمنية لا تزيد عادة عن سنة واحدة ودائماً يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة ومن أنواعه الاعتماد الغير مكفول بضمان وفيه لا تزيد الأموال المقترحة على مبلغ معين، وكذلك الاعتماد المكفول بضمان وفي هذه الحالة يقدم المقترض للبنك

ضمان قبل الاقتراض أو تعهد بسداد القرض في حالة عجز المقترض السداد أو في بأصل من أصول المؤسسة مثل أوراق قبض، الحسابات المدينة للعملاء أو الأوراق المالية أو البضاعة. وفي حالة عجز المقترض يحق للبنك أو المصرف الاستيلاء على الأصل المرهون.

مصادر التمويل متوسطة الأجل:

هو تمويل أو قرض يتم سداده خلال فترة تزيد عن السنة وتقل عن عشرة سنوات ومن أنواعه:

أ. قروض مباشرة متوسطة الأجل: ويستعمل في تمويل الأصول الثابتة التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات وفيه يسدد القرض على أقساط والضمان فيه يتراوح بين 30 % - 60 % من قيمة القرض وله سعر فائدة عالي يفوق سعر فائدة القرض قصير الأجل.

ب. التمويل بالاستئجار: وفيه تقوم المؤسسة باستئجار العقارات أو التجهيزات بدلا من شرائها. وللتمويل عن طريق الاستئجار أشكال منها:[15]

أ. الاستئجار المالي (الغرض الايجاري). وفيه تختار المؤسسة النوع الذي ترغب الاستئجار فيه أي الأصل وكذلك المؤسسة الموردة كما تقوم باختيار البنك الذي سيقوم بعملية التمويل فتتفق معه على أساس عقد فيه يتم سداد قيمة الأصل على دفعات سنوية بالإضافة للعائد الذي يحصل عليه البنك بنسبة ما. وفي نهاية فترة الإيجار يمكن للمؤسسة المستأجرة شراء هذا الأصل على أساس قيمة متبقية محدد في العقد أو تمديد مدة الإيجار مع دفع أقساط منخفضة أو إعادة الأصل إلي البنك ولا يحق لأي طرف إلغاء العقد إلا في حالة استثنائية.

ب. البيع بالاستئجار: وفيه تستطيع المؤسسة أن تحصل على موارد مالية عن طريق بيع جزء من ممتلكاتها الثابتة مثل (الأراضي، المباني، التجهيزات) لمؤسسة مالية ومباشرة بعد ذلك تقوم باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة.

ج. استئجار الخدمة (الاستئجار – التشغيلي): وفيه استئجار أصل للاستفادة من خدمته وفيه يكون المستأجر مسئول عن صيانة الأصل والتأمين عليه كما يتحمل مخاطر الاهتلاك (الإهلاك) والتقادم مثل تأجير السيارة وفيه يمكن للمستأجر إلغاء العقد قبل المدة المقررة (إرجاع الأصل لمالكه).

ج- مصادر التمويل طويل الأجل:

وتشمل الآتي:

أ/ الأسهم ويمكن تصنيفها إلي الآتي: [16]

1. الأسهم العادية: وهي مستند ملكية كاملة أي انه يملك حصة في رأس مال الشركة ولها قيمة اسمية وتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي تتضمن الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية. كما لها قيمة سوقية وتتمثل في قيمة السهم في سوق رأس المال وقد تكون أكثر أو اقل من القيمة الاسمية. وتعتمد الشركات في تمويلها لاستثماراتها على الأسهم العادية خصوصاً عند بدء تكوينها.
2. الأسهم الممتازة: وهي شكل من أشكال رأس المال المستثمر في الشركة وتجمع بين صفات أموال الملكية والاقتراض. ويحصل لمالكيها ميزة العائد وميزة المركز الممتاز اتجاه حملة الأسهم

العادية وتلجأ إليه الشركات لزيادة الموارد المتاحة للشركة بالإضافة للمتاجرة بالملكية لتحسين عائد الاستثمار من خلال الفارق الإيجابي بين تكلفة الأسهم الممتازة وعائد الاستثمار بالإضافة لاستخدام أموال الغير دون اشتراكهم في الادارة باعتبار انه ليس لهم الحق في التصويت.

ب/ الاقتراض طويل الأجل وينقسم إلى:

1. القروض المباشرة طويلة الأجل وهي شائعة كمصدر من مصادر التمويل ويحصل عليها من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة ومدتها تتراوح بين 10-15 سنة أو إلى 20 سنة ودائماً حجمها يصل إلي 70 % من المصاريف الاستثمارية وكلفتها تتمثل في سعر الفائدة الذي يمكن أن يكون ثابتاً كل فترة قرض أو متغيره تبعاً لظروف سوق المال وحسب الشروط الموضوعة في العقد.
2. السندات: وهي جزء من القروض طويلة الأجل تصدرها المؤسسات بهدف الحصول على أموال لتمويل نفقاتها الاستثمارية والتشغيلية وتنقسم السندات إلي:[17]

أ. سندات غير مضمونة برهن أصول: هي تلك السندات التي يصبح فيها حامل السند دائماً دائناً في حالة التصفية لان له الأولوية على أصول بذاتها وتكون القدرة على تحقيق الإرباح هي الضامن على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ب. سندات مضمونة برهن أصول: وفي الغالب يكون الضامن فيها الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة على أن بنص في السند ذاته نوع أو أنواع الأصول الضامنة في حالة عدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها.

ج. سندات الدخل: وفيها تلتزم المؤسسة بدفع فوائد هذه السندات فقط في حالة تحقيق لإرباح كافية لدفع هذه الفوائد بما يعني الفوائد نفسها لا تعتبر من قبيل الالتزامات الثانية.

التمويل الأصغر:

ويعني تقديم حزمة من الخدمات المالية بما فيها الإقراض أو تتمثل في: [18]

أ) فتح الحسابات بأنواعها.

ب) التسليف .

ج) استقبال الودائع.

د) تقديم خدمات التحويل .

كما عرف التمويل الأصغر بأنه تقديم حزمة (تشكيلة) من الخدمات المالية للفئات من الفقراء النشطين اقتصادياً والذين يعملون لحسابهم الخاص، ويملكون أعمال أو أنشطة يديرونها بأنفسهم وتم تأسيسها أحيانا من مواردهم الذاتية.[19]

وتتضمن هذه الحزمة من الخدمات المالية الآتي:

القروض ، الادخار، التأمين، التحويلات وسداد فواتير الخدمات لعملاء التمويل.

كما جاء تعريفه في مكان آخر بأنه تقديم قروض صغرى للفقراء (خاصة اولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية) من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلاءم مع ظروفهم.[20]

أهمية التمويل الأصغر:

تنبع أهمية التمويل الأصغر من الأدوار التي يلعبها في مجال مكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة والإسهام في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من مشكلة البطالة، وإيجاد كيانات قادرة على أن تتواصل على تقديم المنتجات بصورة مستمرة وتشجيع روح المبادرة ومصدر حيوي للابتكار والإبداع الفردي (بناء القدرات) وتحويل القطاع غير الرسمي الي قطاع رسمي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

خصائص التمويل الأصغر:

للتمويل الأصغر عدة خصائص تميزه عن الأنواع الأخرى من التمويل ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ)الاستغلالية في العمل.

ب)خدمة المجتمع أي مده بالسلع والخدمات.

ج)الأمان الوظيفي.

د)الاستثمار العائلي.

مبادئ التمويل الأصغر:

نتج عن خصائص التمويل الأصغر مجموعة من المبادئ ويمكن تلخيصها في الآتي:[21]

أ)لا تمويل دون مخاطر مما يتطلب وجود إدارة مخاطر فعالة.

ب)يمنح التمويل ليسترد.

ج)لا يحل التمويل مشكلة عميل متعثر، إذ لا ينفع تمويل على تمويل.

د)قبل منح التمويل لابد من عمل تقييم جيد لكل من العميل ونشاطه.

تعريف الفعالية:

عرف شستر برنارد الفعالية بأنها تحقيق المنظمة لأهدافها أو لأغراضها [22] أو أنها تحقيق الأهداف الرئيسية المحددة للمنظمة أو هي تحقيق الأهداف من خلال خلق روح التعاون بين أفراد المنظمة أو المشروع. لان المنظمة أو المشروع إذا أراد البقاء والاستمرار في البيئة الخارجية وينجح في الأمد البعيد لابد من دعم التعاون بين الأفراد من خلال الإيفاء بمتطلبات الفعالية وبهذا يمكن أن نفسر الفعالية بأنها الهدف النهائي للعمل التعاوني وتقاس بمخرجات المنظمة والمشروع وبالتالي هي درجة التوافق بين المخرجات الفعلية للمنظمة (المشروع) و المخرجات المرغوبة. وكما هو واضح فأن برنارد ركز على الهدف باعتباره مؤشر على الفعالية وبالتالي فان المشروع الذي يستطيع أن يحقق أهدافه يعتبر مشروع ناجح أو فعال والعكس صحيح – بهذا يمكن القول أن الفعالية ترتبط بالقدرة على تحقيق الأهداف.

أما إتزبوني (Etzioni) فقد عرفها بأنها قدرة المنظمة على تأمين الموارد المتاحة واستخدامها بكفاءة لتحقيق أهداف محددة.[23]

أ)التركيز على النتائج وليس على العمل.

ب)التركيز على نقاط القوة وليس نقاط الضعف.

ج)التركيز على مناطق الأداء المتميز لأنها تعطي نتائج بارزة ومميزة.

د)التركيز على القرارات الفاعلة والقيام بالإجراءات الصحيحة ضمن التسلسل الصحيح.

أما زكي مكي إسماعيل فقد عرفها بأنها مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها.[24]

حيث يرى أن الفعالية بخلاف الربح (هدف) وبالتالي لابد من تحقيقها مثل زيادة الحصة السوقية والانتشار والدخول في الأسواق الجديدة والزيادة في مجال إنتاج منتجات جديدة أو خدمات فئات بعينها. ولتحقيق الفعالية هناك مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية للمنظمة والتي تمثل حدوداً آو محددات أمام تحقيق الأهداف في ظل المنافسة والموارد المحدودة حيث ترتبط بجهات خارجية كالمنافسة والأسواق والموردين والتشريعات الحكومية والضرائب وغيرها.

مداخل الفعالية:

هناك مجموعة من المداخل المتعلقة بالفعالية والتي كانت أساسا عبارة عن مساهمة رواد بحثوا في هذا المجال ليجدوا مفهوم واضح للفعالية وهي كما يلي:

أ/ مدخل الهدف (Goal approach):

ب/ مدخل موارد النظام (System Resources Approach):

يرى هذا المدخل بأن المدخل السابق ركز على النتائج (الأهداف) وبالتالي تجاهل العمليات والموارد. أما هو فبرر بان المنظمة ليست عمليات ميكانيكية فحسب وإنما هي أنظمة عضوية فيها جوانب نفسية وحياتيه فيجب الأخذ فيها بمعايير تخصيص الموارد، مرونة المنظمة، تكيف المنظمة، القدرة على التعامل مع النزاع وتناسق الوحدات الفرعية. كما يرى هذا المدخل بان المنظمة عبارة عن نظام مفتوح يتأثر بالبيئة الخارجية وان هناك اعتمادية بين المنظمة والبيئة وبالتالي تصبح الفعالية من خلال هذا المدخل: هي قدرة المنظمة على الاستفادة من البيئة والحصول على الموارد وخصوصاً النادرة منها. [25]

ج/ مدخل العمليات الداخلية (Internal Processes Approach):

وفي هذا المدخل تعرف بأنها تكامل المنظمة والموارد البشرية الذي يقود إلي انسيابية العمليات وكفاءتها أي التركيز على الآليات الداخلية للمنظمة وفعاليتها في استخدام مواردها التي تصب في تحقيق مظاهر الصحة التنظيمية.

د/ مدخل المنتفعين المتعددين (Multiple Constituency Approach):

حاول هذا المدخل التقليل من التركيز على المحددات الداخلية حيث ركز رواد هذا المدخل على توقعات أصحاب المصالح الذين لهم ارتباط بالمنظمة وبالتالي يرى هذا المدخل الفعالية بأنها القدرة على تلبية طلبات مجموعة أصحاب المصالح. أن الفعالية هي القدرة على امتلاك معلومات عن توقعات أصحاب المصالح لان المنظمة تقوم بتحديد أنشطتها وأهدافها بالاعتماد على تلك المعلومات ويشمل مصطلح أصحاب المصالح (حملة الأسهم، الاتحادات، الحكومة، المديرون، المنافسون، الملاك، العمال، المستهلكون، الموردون) وغيرهم.

مؤسسة شرق دارفور للتمويل الأصغر:

وهي مؤسسة ولائية اتحادية تغطي جميع محليات الولاية التسع، حيث تم إنشائها عام 2012م هدفها الاستراتيجي المساهمة في توسيع قاعدة الإنتاج دعماً للناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى دخل الفرد من أجل تقليص حدة الفقر وتحقيق السلام والتنمية بالولاية وتطبق الصيغ الإسلامية عند التمويل.

تقدم هذه المؤسسة خدماتها في شكل تمويلات للمشروعات الصغيرة بالإضافة إلى خدمات التدريب والاستشارات الفنية في مجال التمويل والتعرف على الشرائح المستهدفة من حيث الخصائص الاقتصادية

والاجتماعية وذلك لتحديد حجم الطلب والوقوف على المشروعات الصغيرة التي تلاءم طبيعة المستهدفين في المحليات. وكذلك التعرف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجه حاضر ومستقبل التمويل الأصغر بالولاية. وتتبع المؤسسة عدد من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافها منها:

أ- الارتقاء بالوعي التمويلي وسط الشرائح المستهدفة.

ب- غرس ثقافة العمل الحر.

ج- تمكين الفئات الضعيفة من خلال الخدمات المالية المتنوعة والمستدامة.

د-اختيار وتصميم نماذج رائدة للمشروعات الصغيرة في مجال التمويل الأصغر وتطوير من منتجاتها.[26] المؤسسة.

1.تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية : (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات مؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر).

جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T. Test)

العبارة	N	Mean	Std. Deviation	T.Test	Df	Sig. (2-taile	Mean Difference	Confidence % 95 Interval of the Difference	
								Lower	Upper
وجود رؤية ورسالة لمؤسسات التمويل زاد من قدرتها في رفع فعالية المشروعات التي تمولها.	104	4.4135	78345.	57.449	103	000.	4.4135	4.2611	4.5658
قدرة مؤسسات التمويل على التخطيط للحصول على التمويل وقيامها ببرامج ومشروعات وتقديم خدمات للجمهور رفع فعالية المشروعات التي تمويلها.	104	4.3942	71622.	62.568	103	000.	4.3942	4.2549	4.5335

العبارة	N	Mean	Std. Deviation	T.Test	Df	Sig. (2-taile	Mean Difference	Confidence % 95 Interval of the Difference	
								Lower	Upper
قدرة مؤسسات التمويل على منح التمويل للمستفيدين زاد من ثقة العملاء ورضاهم عنها وهذا رفع من فعالية المشروعات التي تمولها.	104	4.2115	1.00168	42.877	103	000.	4.2115	4.0167	4.4063
نشر الوعي التمويلي وتقديم الدعم الفني للمستفيدين من قبل مؤسسات التمويل عزز من رفع فعالية المشروعات التي تمويلها.	104	4.2404	98034.	44.111	103	000.	4.2404	4.0497	4.4310
قدرة مؤسسات التمويل على البقاء والتكيف والتأقلم مع البيئة عزز من قدرتها في رفع فعالية المشروعات التي تمولها.	104	4.0769	1.01151	41.104	103	000.	4.0769	3.8802	4.2736

العبارة	N	Mean	Std. Deviation	T.Test	Df	Sig. (2-taile	Mean Difference	Confidence % 95 Interval of the Difference	
								Lower	Upper
قيام مؤسسات التمويل بتقديم خدمة التدريب زاد قدرتها في رفع فعالية المشروعات التي تمولها.	104	4.3365	81979.	53.946	103	000.	4.3365	4.1771	4.4960
وجود آلية رقابية على أنشطة المستفيدين من قبل مؤسسات التمويل زاد من رفع فعالية المشروعات التي تمولها.	99	4.3232	79319.	54.231	98	000.	4.3232	4.1650	4.4814
المحور ككل	104	4.2832	62213.	70.210	103	000.	4.2832	4.1622	4.4042

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية2022م.

من الجدول نجد أن أفراد العينة قد أكدوا على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات مؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر، ويظهر ذلك من خلال المتوسطات الحسابية لأفراد العينة حول جميع العبارات والتي تفوق متوسط العبارة وهو (3)، وانحرافات معيارية قريبة من الواحد الصحيح وقيم اختبار (**T. Test**) دالة إحصائياً لجميع عبارات المحور ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمها الاحتمالية التي تقل عن مستوى الدلالة الإحصائية (.05).

أيضاً يتبين من الجدول ومن خلال الجزء الخاص باختبار المحور ككل أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أفراد العينة ومتوسط المقياس لصالح أفراد العينة حيث بلغ متوسط أفراد العينة (4.2832)، بينما متوسط المقياس (3) حيث أكدت قيمة (T. Test) والتي بلغت (70.210) ذلك الفرق حيث كان دالاً إحصائياً أمام مستوى معنوية (.05) لصالح أفراد العينة، وهذا يعني أنهم أجابوا على عبارات الفرضية بالموافقة.

ثالثاً: اختبار الفرضيات باستخدام العلاقات الإرتباطية:

جدول اختبار الفرضيات باستخدام العلاقات الإرتباطية.

الفرضيات	معامل الإرتباط	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل البيئية الخارجية لمؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل البيئية الخارجية المباشرة لمؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل البيئية الداخلية (الإدارية) وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات مؤسسات التمويل وفعلية مشروعات التمويل الأصغر
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل وكفاءة وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	Pearson Correla-tion	1	(**)444.	(**)431.	(**)591.
	Sig. ((2-tailed	.	000.	000.	000.
	N	104	104	104	104
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل وكفاءة وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	Pearson Correla-tion	(**)444.	1	(**)454.	(**)467.
	Sig. ((2-tailed	000.	.	000.	000.
	N	104	104	104	104

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل (الإدارية)وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	Pearson Correla-tion	(**)431.	(**)454.	1	(**)678.
	Sig. ((2-tailed	000.	000.	.	000.
	N	104	104	104	104
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات مؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	Pearson Correla-tion	(**)591.	(**)467.	(**)678.	1
	Sig. ((2-tailed	000.	000.	000.	.
	N	104	104	104	104

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

نستنتج من الجدول أن العلاقة بين المتغيرين قدرات مؤسسات التمويل، والمتغير الفعالية مشروعات التمويل الأصغر علاقة طردية حيث يوجد ارتباط قوي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000 أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبذلك نقبل الفرضيات الأربعة والتي تنص على:

الخاتمة :

تعتبر الفعالية هدف المؤسسات سواء كانت إنتاجية ، خدمية أو خيرية غير أنها أكثر ضرورة في المؤسسات المالية الهادفة إلى الربح بالذات الممولة منها ولما كانت الفعالية ضرورة تم دراستها من خلال قدرات مؤسسات التمويل لمعرفة دورها في تحقيق هذه الفعالية ، ولتفسير الظاهرة محل الدراسة استخدم النهج الوصفي وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات . وتبين من خلال التحليل أن قدرات مؤسسات التمويل لها دور في تحقيق الفعالية .

النتائج والتوصيات :

النتائج :

1. أظهر البحث أن وجود مصادر للتمويل عزز من قدرات مؤسسات التمويل في رفع فعالية المشروعات التي تمويلها.
2. تبين من البحث انه كلما تمتعت مؤسسات التمويل بقدرات مالية ساهمت في رفع فعالية المشروعات التي تمويلها.
3. تبين من البحث أنه كلما زاد دخل مؤسسات التمويل زاد من قدرتها في رفع فعالية المشروعات الممولة

التوصيات :

1. ضرورة تبني مؤسسات التمويل رؤية ورسالة واضحة تزيد من قدراتها وتمكنها من البقاء والتكيف والتأقلم وتحقيق أهدافها.
2. ضرورة قيام مؤسسات التمويل بتقديم خدمات للجمهور وبالتخطيط للحصول على التمويل ومنحه للمستفيدين من أجل قيام مشروعات التمويل الأصغر.
3. ضرورة تبني مؤسسات التمويل رؤية ورسالة تحد من قدرة المنافسين في نفس النشاط وتمكنها من رفع كفاءة وفعالية المشروعات التي تمويلها.

الهوامش:

(1) إبراهيم محمد الزواهرهس ، اثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الاردنية ،2007م.

(2) احمد عبد الله ابراهيم احمد، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، الخرطوم ،ط 1 ، 2011 م ، ص 168.

(3) صالح جبريل حامد احمد، التمويل الأصغر في السودان ، الخرطوم ، مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م ، ص 49 .

(4) احمد عبد الله ابراهيم احمد، مرجع سابق ذكره، ص 183 .

(5) أحمد عبدالله إبراهيم ، مرجع سابق ذكره ، ص، 184.

(6) مركز خدمات المنظمات الغير حكومية، الوكالة الامريكية للتنمية، بناء قدرات المنظمات غير الحكومية، القاهرة، 2008م، ص 1 .

(7) جوف هتربيش وآخرون، دليل المستخدم من اجل تنمية بشرية متكاملة،القاهرة، 2008م ، ص3 .

(8) أحمد عبد الله ابراهيم احمد، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، الخرطوم، ط1 ، 2011م، ص 157

(9) هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2001م، ص، 12

(10) احمد عبد الله ابراهيم احمد، مرجع سابق ذكره، ص 160 .

(11) احمد عارف العساف وآخرون، الاصول العملية لادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عمان، دار صنعاء للنشر والتوزيع، ص1 ، 2012م ، ص 299 .

(12) عبد المعطي رضا وآخرون، إدارة الائتمان، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 1999م، ص، 12.

(13) صالح جبريل حامد احمد، التمويل الاصغر في السودان ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م ، ص 44 .

(14) صالح جبريل حامد أحمد ، التمويل الأصغر في السودان ، مرجع سابق ذكره ، ص 5 .

(15) محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001م، ص، 22.

(16) محمد صالح الحناوي ، ادوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية ، مرجع سابق ذكره ، ص 9 .

(17) محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق ذكره ، ص 10 .

(18) صالح جبريل حامد احمد، التمويل الاصغر في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م ، ص44 .

(19) احمد عبد الله ابراهيم احمد، مرجع سابق ذكره، ص 162 .

(20) محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الاصغر الاسلامي وآفاق تطوير في فلسطين، رسالة دكتوراه منشوره، الجامعة الاسلامية غزة، 2010م ، ص18 .

(21) جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، بيروت، دار النهضة، د ت، ص24.

(22) سعد العنزي وآخرون، فعالية المنظمة في فلسفة ابرز منظري الفكر الاداري، بحث منشور، جامعة بغداد، 2009م ، ص 3 .

(23) حسين جريم، ادارة المنظمات (منظور كلها) ، عمان، دار الحامد للنشر، 2003م ، ص 48 .

(24) زكي مكي اسماعيل، نظرية المنظمة، منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2008م، ص129 .

(25) حسين حريم ، مرجع سبق ذكره، ص 94 .

(26) هشام أحمد المصطفى، سلسلة حوارات مركز أبوهيام للخدمات الصحفية، ولاية شرق دارفور، مج1، 2017م، ص، 42.

المصادر والمراجع :

(1) إبراهيم محمد الزواهره ، اثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية

(2) مركز خدمات المنظمات الغير حكومية، الوكالة الأمريكية للتنمية، بناء قدرات المنظمات غير الحكومية، القاهرة، 2008م، ص 1 .

(3) جوف هتربيش وآخرون، دليل المستخدم من اجل تنمية بشرية متكاملة،القاهرة، 2008م ، ص3 .

(4) أحمد عبد الله إبراهيم احمد، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، الخرطوم، ط1 ، 2011م، ص 157

(5) هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2001م، ص، 12

(6) احمد عارف العساف وآخرون، الأصول العملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عمان، دار صنعاء للنشر والتوزيع، ص1 ، 2012م ، ص 299 .

(7) عبد المعطي رضا وآخرون، إدارة الائتمان، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 1999م، ص، 12.

(8) صالح جبريل حامد احمد، التمويل الأصغر في السودان ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م ، ص 44 .

(9) محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001م، ص، 22.

(10) صالح جبريل حامد احمد، التمويل الأصغر في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م ، ص44 .

(11) محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطوير في فلسطين، رسالة دكتوراه منشوره، الجامعة الإسلامية غزة، 2010م ، ص18 .

(12) جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، بيروت، دار النهضة، د ت، ص،24.

(13) سعد العنزي وآخرون، فعالية المنظمة في فلسفة ابرز منظري الفكر الإداري، بحث منشور، جامعة بغداد، 2009م ، ص 3 .

(14) حسين جريم، إدارة المنظمات (منظور كلها) ، عمان، دار الحامد للنشر، 2003م ، ص 48 .

(15) زكي مكي إسماعيل، نظرية المنظمة، منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2008م، ص129 .

(16) هشام أحمد المصطفى، سلسلة حوارات مركز أبو هيامس للخدمات الصحفية، ولاية شرق دارفور، مج1، 2017م، ص، 42.

معوقات عمل الأخصائي الاجتماعي تجاه الأطفال بوحدات حماية الأسرة والطفل
(دراسة حالة وحدات حماية الأسرة والطفل بولاية الخرطوم 2021 - 2022م)

د محمد البدوي الصافي
أ.مشارك – جامعة أم درمان الإسلامية

أ.زينب الطاهر هارون هنو
طالبة دكتوراة – جامعة النيلين

المستخلص:

تحاول هذه الدراسة التعرف على معوقات عمل الاخصائي الاجتماعي تجاه الاطفال بوحدات حماية الأسرة والطفل ولاية الخرطوم، سعت الدراسة لتحقيق أهداف متعددة أهمها التعرف على صعوبات التي يواجهها الأخصائي الاجتماعي في التنسيق مع بعض الجهات المختصة لحل المشكلات الاجتماعية لدى الأطفال وأسرهم داخل الوحدة. استخدمت هذه الدراسة عدة مناهج هي المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة لتوضيح معوقات عمل الأخصائي الاجتماعي بوحدات حماية الأسرة والطفل، بالإضافة لتوضيح اهم المشكلات الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها الأطفال ضحايا العنف (المعتدى عليهم) وكيفية التعامل معها من جانب إدارة حماية الاسرة والطفل والأخصائي الاجتماعي. اعتمدت هذه الدراسة على العينة المتاحة من اسر الاطفال اللذين تعرضوا للاعتداء وتم الوصول إليهم من داخل وحدات حماية الاسرة والطفل ولاية الخرطوم وعينة شاملة لكل الأخصائيين الاجتماعين والنفسيين العاملين بالوحدات، وصممت الباحثة مقياسين لاختبار المشكلات النفسية والاجتماعيةخاصة بالأخصائيين الاجتماعيين، واستمارة مقابلة لمدراء وحدات حماية الاسرة والطفل ولاية الخرطوم وتم اختيار معامل الصدق والثبات للمقياسين قبل الشروع في تطبيقه لجمع المعلومات عن عينة الدراسة وبعد جمع تلك المعلومات تم تحليلها احصائياً. وتوصلت الدراسة الى اهم النتائج توصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي تتمثل في ضعف الميزانية المخصص لبرامج الدعم النفسي والاجتماعي والبرامج الوقاية والتوعوية وبرامج الزيارات الميدانية لأسر الضحايا، وعدم توفير معينات العمل. ان أكثر الاطفال عرضة للاعتداء من اسر مستمرة في الزواج وتليها الاسر التي فقدت احدى الابوين بسبب الوفاة، وأن غالبية المبحوثين من أسر الأطفال الضحايا مستواهم التعليمي ثانوي يليه المستوى التعليمي الابتدائي، وأن أكثر الاطفال عرضة للاعتداء هم أولئك الاطفال الذين يسكنون في سكن مشترك مع غرباء أو في اسر ممتدة، أن الاطفال المعتدى عليهم أكثرهم من اسر ذو الدخل المحدد (عمال وحرفين)،أن الاطفال الذين يقضون معظم اوقاتهم في الشارع يتعرضوا للاعتداء.

الكلمات المفتاحية: معوقات، الاخصائي الاجتماعي،أطفال، حماية الأسرة والطفل، برامج التوعوية.

Obstacles to the work of the social worker towards children in the Family and Child Protection Units (Case Study: Family and Child Protection Units in Khartoum State) 2021- 2022

Mohamed Elbadawi Elsafi
Zeinab Altahir Haroon Hanoo

Abstract

This study attempts to identify the obstacles to the work of the social worker towards children in the Family and Child Protection Units in Khartoum State.This study used several methods, namely the descriptive analytical method, the social survey method, and the case study method to clarify the obstacles to the work of the social worker in the Family and Child Protection Units, in addition to clarifying the most important social and psychological problems experienced by children who are victims of violence (the abused) and how to deal with them on the part of the Family and Child Protection Department The social worker.This study relied on the available sample of families of children who were subjected to abuse and reached from within the Family and Child Protection Units in Khartoum state and a comprehensive sample of all social and psychological workers working in the units. The researcher designed two scales to test psychological and social problems Special for social workers, and an interview form for the directors of the Family and Child Protection Units in the state of Khartoum. The validity and reliability coefficient of the two scales were chosen before applying it to collect information about the study sample, and after collecting that information, it was statistically analyzed.The study reached the most important results. The study concluded that the most important difficulties facing the social worker are weakness the budget allocated to psychological and social support programs, prevention and awareness programs, and field visits to the families of the victims, and the lack of work aids. The children most exposed to abuse from families continuing to marry, followed by families who lost one of the parents due to death, and that the majority of respondents from families of victims have a secondary education level, followed by the primary education level, and that the most vulnerable children to abuse are those children who live in a shared housing with Strangers or in extended families, that most of the abused children are from families with fixed income (workers). In addition, two letters, Children who spend most of their time on the street are being abused.

Keywords: Obstacles/social worker/children/family and child protection /awareness programmers.

مقدمة:

فإن الخدمة الاجتماعية لها دور فعال في حل المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها افراد المجتمع، ولاشك أن لكل فرد مشكلات سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجه ولكن عندما يكون داخل المؤسسة تكون هذه المشكلات أكبر وأعظم من أي مكان آخر وتؤثر هذه المشكلات على وضعه الاجتماعي، والنفسي والاقتصادي وتؤثر في سلوكه العام والخاص، فإن الأخصائيين الاجتماعيين يسعوا إلى تذليل الصعوبات ومساعدتهم للتغلب عليها ومحاولة إحداث تغيير في مفاهيمهم اتجاه معالجة ما يوجههم من عقبات داخل المؤسسات أو مع المجتمع، ولأهمية الخدمة الاجتماعية في المؤسسات يسعى الباحث لمعرفة صعوبات عمل الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات، وما إذا كانت هنالك معوقات للممارسة هذا الدور وكيفية تذليلها.وعلى أية حال ليس بمقدورنا إلا أن نعترف بأن الخدمة الاجتماعية في وحدة حماية الاسرة والطفل تواجه معوقات وصعوبات كثيرة منهاما هو متصل بالثقافة السائدة، ومنها ما هو متصل بالمهنة ذاتها، أي ممارسة من تنسب إليه هذه المهنة وهو الاخصائي الاجتماعي، ومنها ما هو متصل بالإمكانات لتنفيذ المشاريع الاجتماعية.

إن ضعف فاعلية أداء الخدمة الاجتماعية في المجتمع أضعف حضورها لدى صانع القرار في ظل ضعف دور الاخصائي الاجتماعي في دراسة المشكلات دراسة علمية وتشخيصها تشخيصاً دقيقاً، وعلاجها علاجاً سليما لذلك فإن الأخصائي الاجتماعي بحاجة مستمرة لاكتساب المعارف والخبرات والمهارات التي تصقل شخصيته المهنية حتى يكون قادرا على أداء مسئولياته والمشاركة في تحقيق التنمية للمجتمع من خلال التحسين المستمر لأدواره المهنية التي يقدمها التي يعمل بها أو لمهنته ومجتمعه المحيط.ونظراً لأهمية دور الأخصائي الاجتماعي في وحدة حماية الأسرة والطفل ترى الباحثة عمل دراسة عن عوامل أسرية تؤدي الي العنف الاسري لدى الاطفال وعن معوقات عمل للأخصائيين الاجتماعيين في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

يعد الأخصائي الاجتماعي أهم عناصر الرعاية الاجتماعية للخدمات التي تقدمها المؤسسة، سواء خيرية كانت أو حكومية، فبدون الأخصائي الاجتماعي لا يمكن أن تصل الخدمات بشكل مهني، وبالأسلوب المناسب، فالرعاية لا تقتصر على توفير المال والإمكانات العينية، فحاجة العملاء كثيرة، وأهمها الحاجات النفسية والاجتماعية، ولا يعيها إلا من يمتلك المهارة والمعارف في المجال الذي يعمل فيه، وكذلك لا يمكن أنتشبع بالطريقة السليمة إلا عن طريق المختص، فالأخصائي الاجتماعي بحكم التخصص يستطيع تحديد الاحتياجات الضرورية، والعمل على إشباعها بما يعود بالفائدة على العميل.

تكمن مشكلة البحث الى أن دور الاخصائي الاجتماعي في وحدة حماية الأسرة والطفل ما زال يكتنفه الغموض وعدم التحديد فالمؤسسات التي تهتم بالأطفال تعد من المؤسسات ذات البناء البيروقراطي التي تتحدد وفقاً لأكثر المهن سيطرة على عملية صنع القرار، وعلى الرغم من وضوح دور الاخصائي الاجتماعي من الجانب النظري إلا أن الممارسة العملية تعكس رؤية مختلفة تشير الى معوقات كثيرة تحد من دوره.

من خلال عمل الباحثة في مجال الرعاية الاجتماعية لاحظت ان هنالك معوقات وصعوبات يواجهه الاخصائي الاجتماعي تجاه الأطفال بوحدات حماية الاسرة والطفل، من خلال اثارة تساؤل: (ما هي المعوقات العمل الاخصائي الاجتماعي تجاه الأطفال بوحدات حماية الاسرة والطفل؟)

أهمية الدراسة:

1. تعتبر الدراسة نقطة انطلاقة للباحثين لعمل دراسات أخرى مماثلة عن دور الأخصائي الاجتماعي في مجال الاسرة والطفولة.
2. يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الوقوف على العوامل التي تساعد في نجاح دور الأخصائي الاجتماعي في مؤسسات حماية الأسرة والطفل.
3. تقديم دراسة علمية أكاديمية عن دور الأخصائي الاجتماعي في مجال حماية الطفولة وذلك من أجل الوصول الى نتائج وتوصيات ذات قيمة تدعم الجانب المعرفي في هذا الحقل وتسهم الدراسة بدرجة كبيرة في إثراء البحث العلمي.

الأهمية العملية:

1. يستفيد من هذه الدراسة الأخصائيون الاجتماعيون عامة والعاملون منهم في وحدات حماية الأسرة والطفل خاصة.
2. كما يستفيد منها المسئولون في وحدات حماية الأسرة والطفل وفي وزارة الداخلية وذلك للوقوف على أهمية دور الأخصائي الاجتماعي والعمل على تفعيل هذا الدور بالشكل الذي يحد من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الأطفال وأسرهم في مجتمعنا.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي:(كشف المعوقات التي تقف أمام الأخصائي الاجتماعي وتحول دون قيامه بالدور المنوط به).

1. التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في التنسيق مع بعض الجهات المختصة لحل المشكلات الاجتماعية لدى الأطفال وأسرهم داخل الوحدة.
2. التعرف على العوامل الأُسرية التي تؤدي الي العنف الاسري لدى الاطفال.
3. اقتراح نموذج يجعل من دور الأخصائي الاجتماعي في وحدة حماية الأسرة والطفل دور ذو أهمية وفاعلية بالنسبة للوحدة والأسرة والطفل وللمجتمع ككل.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي:(ماهي المعوقات التي تعيق عمل الأخصائي الاجتماعي في وحدة حماية الأسرة والطفل؟)

1. هل يوجد تنسيق بين الأخصائيين الاجتماعيين وبعض الجهات العاملة في مجال الطفولة لحل المشكلات الاجتماعية لدى الاطفال وأسرهم؟
2. هل هنالك عوامل أسرية تؤدي الي العنف الاسري لدى الاطفال؟

أدوات جمع البيانات:

تعتمد عملية البحث العلمي في الحصول على المعلومات والبيانات اللاَزمة من عينة الدراسة على مجموعة من الادوات وتختلف هذه الادوات وتتعدد حسب طبيعة البحث الذي سيجريها الباحث وعينة الدراسة التي ستطبق عليها الاداة، وقد يتم استخدام أكثر من اداة في عملية وفقا لما تراه الباحثة وتسعى لتحقيقه.

وأداء الدراسة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة ولكل منهج أدواته الخاصة، وإستناداً على المناهج المذكورة آنفاً استخدمت الباحثة الأدوات الآتية لجمع بيانات ومعلومات الدراسة، الاستبيان، المقابلة، الملاحظة.

المقابلة-الملاحظة- الاستبيان.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني للدراسة: حددت الباحثة ولاية الخرطوم كمجال جغرافي للدراسة منطلق منها لوحدات حماية الأسرة والطفل داخل ولاية الخرطوم محل الدراسة الراهنة.

المجال الزماني للدراسة:

هي فترة الدراسة الميدانية (من 20 مارس وحتى 20 يوليو للعام 2022م).

المجال البشري:

يتمثل المجال البشري في الأفراد أو الجماعات التي ستجرى عليهم الدراسة وقد تضمنت الدراسة في مجالها البشري عينة تتكون من مجموعة من الأطفال والأسر داخل وحدة حماية الأسرة والطفل وكذلك مجموعة من المشتغلين في مجال حماية الأسرة والطفل وكِلاهما من الذين يقيمون بمنطقة الدراسة.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

مفهوم المعوقات:

تعني كلمة في قاموس أكسفورد أي شيء بعوق من التقدم سواء برجع ذلك إلى عوائق طبيعة أو مصطنعة مما يؤدي إلى صعوبة اجتياز المواقف.[1] وتعرف المعوقات بأنها الحيلولة دون تحقيق الهدف والمنع عن ذلك والعرقلة وكل ما من شأنه أن بقف في وجه انجاز الأمر أو إحراز النجاح.[2] وتعرف أيضاً المعوقات بأنها المفارقات بين الظروف الواقعة والمسؤوليات الاجتماعية المنشودة أو المرغوبة وهي إضرابا وتعطيلا في النظم الاجتماعية وتحول دون قيام الأفراد بمسؤولياتهم. [3]والمعوق هو ذلك الشيء العسر الذي يشكل صعوبة ويعرف لتحقيق الأهداف ويحتاج إلى مواجهة للتغلب علبه حتى يمكن الوصول إلى الغرض أو الهدف بسهولة. [4]وكما يشير مفهوم المعوقات على اتجاهات السلوك السلبية التي تقف في وجه التغير المنشود وتحقق التنمية.[5]

الأخصائي الاجتماعي:

1. **هو الشخص** الذي يعمل في مجال الخدمات الاجتماعية ويقوم بتشخيص وعلاج الحالات سواء كان فردية أو جماعية ويكون مدرباً تدريبا عاليا في هذا المجال إضافة إلى ضرورة نضوج شخصيته واتزانه.[6]
2. **الأخصائي الاجتماعي:** يعرف الأخصائيون الاجتماعيون هم المهنيون الذين تقع عليهم أساسا مسئولية ممارسة الخدمة الاجتماعية والأخصائي الاجتماعي هو عادة مهني يحمل درجة علمية في الخدمة الاجتماعية وعليه تقع مسؤولية تأدية مختلفة الخدمات المهنية للعملاء من خدمات علاجية تنشئة اجتماعية بالإضافة إلى الخدمات التنموية. [7]
3. **الأخصائي الاجتماعي:** هو مهني متخصص في العمل مع الناس بقصد مساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم الاجتماعية سواء بتنمية قدراتهم الذاتية أو تطوير أو تعديل

مسار البيئات والمجتمعات التي يعيشون فيها أو هما معاً لمواجهة هذه الاحتياجات أو المشكلات، ويمكن تعريف الأخصائي الاجتماعي على أنه إنسان لديه استعداد شخصي وتلقي إعدادا علمياً نظرياً وعملياً فأصبح قادراً على تقديم المساعدة لمن هم بحاجة إليها [8].

4. **الأخصائي الاجتماعي:** والشخص المعد إعداد علميا وعمليا لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال كليات ومعاهد متخصصة في مجال الخدمة الاجتماعية [9].

5.التعريف الإجرائي:

الأخصائي الاجتماعي هو المتخرج من كليات أو معاهد الخدمة الاجتماعية بدرجة البكالوريوس وتلقى إعداداً علمياً وعملياً فأصبح قادراً على ممارسة المهنة وعليه تقع مسئولية تأدية مختلفة الخدمات المهنية للعملاء ومساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم الاجتماعية سواء بتنمية قدراتهم الذاتية أو تطور أو تعديل مسار البيئات والمجتمعات التي يعيشون فيها بمواَجهة هذه الاحتياجات أو المشكلات.

إدارة حماية الأسرة والطفل: يقصد بها الشرطة الخاصة بحماية الأسرة والطفل المنصوص عليها في أحكام المادة (54).([10])

الطفل التعريف اللغوي:

الطفل والطفلة يكسر ولا فعل له الجمع أطفال ولا يكسر على غير ذلك، وقال أبو الهيثم « الصبي يدعى طفلا حيث يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم، وقال الله تعالى (ثم نخرجكم طفلاً) صدق الله العظيم. [11]وبعض أهل اللغة يرون الولد يقال له جنين حين يوضع، ثم صبي حين يفطم، ثم غلام أي سبع، ثم يافع إلى عشرة، ثم حزور أي خمسة عشر ثم قمر أي خمس وعشرون [12].

«الطفولة هي المرحلة العمرية التي يقضيها الصغار من أبناء البشر، منذ الميلاد إلى أن يكتمل نموهم، وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى، وتنتهي عند البلوغ» أو يصطلح على سن محددة لها [13].

الطفل هو الصغير من كل مولود ذكراً كان أو أنثى، وقد يرد الطفل في اللغة مفرداً أو جمعاً كما في القران الكريم في قوله تعالى: «والطفل الذي لم يظهروا على عورات النساء»[14]وقد يأتي جمعه على أطفال كما في قوله تعالى «أذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا»[15] وقوله تعالى: «هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخا.ً»[16]

يتضح من الآيات القرائية السابقة أن الطفل في القران الكريم، هو المولود إلى بلوغ الحلم «أشده» الذي تنتهي عنده سن الطفولة، فيتحقق بكامل الإدراك، وبلوغ الإنسان غاية نضجه العقلي والنفسي والبدني.

تعريف الطفل لدى علماء النفس:

1. ان علماء النفس يعتبرون إن الطفل هو الانسان الكامل الخلق والتكوين، لما يمتلكه من قدرات عقلية عاطفية وحسية، حيث انه حسبهم بأن هذه القدرات ينقصها النضج والتفاعل بالسلوك البشري، ليصبح بالغا، وتتجلى عند علماء النفس خصائص البلوغ الجنسية لدى الطفل باختلاف جنس هذا الشخص المعني. [17]
2. الطفل: هو المرحلة العمرية التي تبدأ منذ الولادة وحتى مرحلة سن المراهقة، والتي تعتبر المرحلة الوسطى بين مرحلة الطفولة ومرحلة الشباب وباقي المراحل الاخرى، وهذه المرحلة تتميز بالعديد من الامور الهامة التي تدل على ضرورة مراعاة نفسية الطفل لأنه الاساس النفسي لما بعد من مراحل العمر الاخرى. [18]

3. الطفولة تبدأ لحظة وجود الجنين في بطن أمه وهي الفترة التي تعتبر أهم وأخطر مراحل عمره على الإطلاق، وعلى هذا فطور الطفولة يبدأ بالمرحلة الجنينية وينتهي بالبلوغ الجنسي.[19]

تعريف الطفل لدى علماء الاجتماع:

أن علماء الاجتماع اختلفوا حول تعريف الطفل ولذلك يمكن استخلاص ثلاثة اتجاهات لتعريف الطفل وهما على الترتيب.

1. الاتجاه الاول: ينطلق من وجهة نظره القائلة بان الطفولة تمتد من لحظة ميلاد الطفل وذلك الى بلوغ سن الرشد، غير أن سن الرشد حسب هذا الاتجاه تحدده الانظمة القانونية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع.
2. الاتجاه الثاني: يرى أن مرحلة الطفولة، تكون في الفترة بين لحظة الميلاد وبلوغ الطفل سن الثانية عشرة عاما، بمعنى إن هذا، قد حدد سن البلوغ متجاهلا توجيهات الأنظمة القانونية في هذا الشأن، وهي واقعا لا يمكن التنصل منه.

الاتجاه الثالث: يرى أن مرحلة الطفولة تبدأ عند لحظة ميلاد الطفل وحتى بلوغه سن البلوغ، ويبدو أن هذا الاتجاه يفرق بين سن البلوغ وسن الرشد.وأيضا عرف علماء الاجتماع مرحلة الطفولة «بأنها فترة الاعتماد على الأبوين أو بديلهما وحدد علماء النفس الطفولة بأنها فترة ما قبل الميلاد إلى سن البلوغ وتقدر بحوالي الأربع عشرة سنة الأولى من عمر الإنسان [20]»وباستدعاء التعاريف الواردة من القوانين السودانية المتعلقة بالطفل نجد أن قانون الطفل لسنة 2010م بأنه « الطفل يقصد به كل شخص لم يتجاوز سن 18 ".[21]

إن الطفولة التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية انحصرت في المرحلة العمرية التي حددها قانون الطفل لسنة 2010م.[22]

الدراسات السابقة:

1.دراسة مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر: [23]

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات التدخل المهني للأخصائيين الاجتماعيين بوحدات الحماية الاجتماعية المتعلقة بمستفيدات الحماية الاجتماعية، والمتعلقة بشخصية الأخصائي الاجتماعي، وبالمؤسسة، وبالإعداد المهني والتعليم المستمر للأخصائي الاجتماعي، والمعوقات المجتمعية للتدخل المهني للأخصائيين الاجتماعيين بوحدات الحماية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة الى اهم النتائج الى ان المعوقات التي تواجه الخدمة الاجتماعية بوحدة الحماية الاجتماعية المتعلقة بمستفيدات الحماية المتعلقة بالإعداد المهني والتعليم المستمر للأخصائي، والمتعلقة بشخصية الأخصائي، باختلاف متغير النوع، وان اختلاف متغير الالتحاق بعمل آخر قبل العمل بوحدة الحمايـة الاجتماعية لصالح أفراد عينة الدراسة الذين التحقوا بعمل آخر قبل العمـل بوحدة الحماية الاجتماعية.

2.دراسة ليلى عبد الوهاب 4991 (العنف الاسري):[24]

تهدف هذه الدراسة الي الوقوف على اَسباب ظاهرة العنف الاسري ، واَبرز العوامل تاثيراً في نموها وإنتشارها، ومن ثم آثارها الإجتماعية على الفرد والاسرة و المجتمع وتوصلت الدراسة الى اهم النتائج

الى ان الزوجات تمثل غالبية ضحايا العنف الاسري من النساء ، وتأتي بعدهن نسبة الضحايا من الامهات فالابناء الاناث فالاخوات ، كما توجد نسبة من الضحايا ذات صلات قرابة اَخرى كالحماة وزوجة الاَب ، وابنة الخال أو العم ، ثم تأتي الاسباب الإقتصادية على راس الاسباب المؤدية لوقوع العنف ضد المراءة داخل الاسرة، وان العنف ضد المراءة في الاسرة يتخذ صوراً واشكالاً مختلفة ، فهو يتدرج من أقل الصور حدة كالسب والهجر لتتصاعد حدته عند الضرب والطرد من المنزل ليصل الي اقصى درجاته عند القتل.

ومن اهم الاسباب الإجتماعية المؤدية الي العنف الاسري ضد المراءة يبرز تعدد الزوجات، وهناك علاقة بين انتشار العنف ضد المراءة في الاسرة وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي للزوج والزوجة.

3.دراسة الهام العجيلي أحمد الجديدي: [25]

هدفت الدراسة بشكل عام الى التعرف على ظاهرة العنف الاسري ضد المراءة من قبل الزوج في المجتمع الليبي ، ومعرفة طبيعة نوع العنف الذي يمارس ضدها . والتعرف على الاسباب التي تؤدي الى العنف ضد المرأة . توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها : الى أن الازواج المتحصلين على مستوى تعليم عالي هم اقل ممارسة العنف ضد ازواجهم. وكلما زاد عمر الزوجين كلما قل اتجاه الزوج نحو ممارسة العنف ضد زوجته داخل الاسرة الليبية .ان الاسرة التي دخلها الشهري محدود او متوسط هي التي تزيد فيها نسبة العنف ضد المرأة.

1)الدراسة الميدانية:

أولاً: نبذة تعريفية عن أقسام حماية الاسرة والطفل بولاية الخرطوم:

انشئت في العام (2008م) بمبادر من شرطة ولاية الخرطوم وبتوجيه من المجلس القومي لرعاية الطفولة، كشرطة متخصصة ترتكز على اساليب عصرية ومعايير قانونية دولية تراعي قيم المجتمع في حماية الاسرة والطفل من كافة اشكال العنف والانتهاكات والإساءات من خلال تبني برامج وانشطة مدروسة نابعة من قيم المجتمع السوداني وفقا للتشريعات السارية والتزامات الدولة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية عبر شراكات مع الاجهزة العدلية ، حيث توفر خدمات شاملة للأطفال الضحايا وللأطفال الجانحين و الاطفال الشهود يشرف عليها ضباط من الشرطة واطباء وباحثين اجتماعين ونفسين ، يقدموا الدعم النفسي والاجتماعي في كل المراحل القانونية .[26] وتهدف لحماية الاطفال من الانتهاكات الجنسية والعاطفية والإهمال، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا واسرهم، ورفع الوعي لدى الاسرة والمجتمع بالكشف المبكر عن الانحرافات السلوكية والاخلاقية وكيفية التعامل معها.

ظهرت الحاجة لضرورة توسيع نطاق العمل الجغرافي لوحدة حماية الاسرة والطفل لتشمل افتتاح اقسام في مدينتي بحري وام درمان الكبرى وقد بأشرة عملها في يناير(2009م)، تبع ذلك صدور قرار من مدير عام قوات الشرطة بعد وقوفه على نجاح تجربة الوحدة في ولاية الخرطوم في (2008م) بأنشاء وحدات لحماية الاسرة والطفل بولايات السودان وحتى الان تم انشاء (18) وحدة تباشر عملها.[27] وتتعامل هذه الاقسام مع الحالات من عمر يوم الى 18 سنه في كافة انواع المشكلات الاسرية من الاعتداءات الجسدية والجنسية والعاطفية والمشكلات الاجتماعية كالإهمال الاسري والتسرب الدراسي والاطفال التائهين ومشاكل ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الطلاق.

اَهداف وحدة حماية الاسرة والطفل:

لوحدة حماية الاسرة والطفل العديد من الاهداف التي تسعى لتحقيقها في إطار عملها في مجال حماية الاسرة والطفل اهمها.

1. حماية المرأة الطفل من الانتهاكات الجنسية والجسدية والعاطفية والإهمال ومعالجة أثارها النفسية والاجتماعية.
2. تقدم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا واسرهم.
3. رفع الوعي لدى الاسرة والمجتمع بالكشف المبكر عن الانحرافات السلوكية والاخلاقية وكيفية التعامل معها.
4. رفع الوعي لدى الأسرة والمجتمع والإحاطة بالأثر السالبة للعنف والإساءات
5. تدريب الكوادر العاملة في مجال حماية الاسرة والطفل.
6. إجراءات البحوث والدراسات عن حالات الجنوح والانتهاكات ضد الاطفال ورصد المعلومات عن الظواهر الاجتماعية السالبة ورفعها لجهات الاختصاص مع التوصيات المناسبة.

المبادئ العامة للوحدة:

هنالك العديد من المبادئ التي ترتكز عليها وحدات حماية الاسرة والطفل في إطار عملها في مجال تخصصها وهي:

1. العمل وفق الجوانيين والانظمة الدولية السارية.
2. مراعات قيم وثقافة المجتمع السوداني بكافة مكوناته. [28]
3. اعتبار مصلحة الطفل الفضلى فوق كل اعتبار ومراعاة ذلك في جميع مراحل الاجراءات.
4. المحافظة على سرية التعامل مع جميع الحالات.
5. تامين الحماية الضرورية للمساء إليهم.
6. العمل على ترسيخ اهمية الرعاية الاسرية بديلان مؤسسات لرعاية اخرى.
7. العمل بروح الفريق الواحد.
8. الاستجابة السريعة وضمان المساندة للضحايا.
9. تحقيق العدالة للأطفال الجانحين أو المجني عليهم.
10. مشاركة الياء امور الاطفال المجني عليهم والجناة واطلاعهم على كافة الإجراءات.
11. تبادل المعلومات والتعاون والتنسيق بين الاطراف ذات الصلة.

اهمية انشاء وحدات حماية الاسرة والطفل:

1. ازدياد الاساءات الجسدية والجنسية والنفسية والاهمال ضد الاطفال.
2. ازدياد جنوح الاطفال وتزايد عدد الاطفال المعرضين لخطر الجنوح.
3. ضرورة تغيير اساليب التحقيق والمقابلات مع ضحايا هذه القضايا وتحفيزهم بالتقدم بالشكوى الى الاجهزة المعنية.
4. تجسيدا لتوجيهات الدولة بإيلاء قطاعي الطفولة والاسرة الاهتمام الكافي لتقديم أفضل الخدمات لهم نظرا لأهمية الطفل في بناء المجتمع.

5. توقيع السودان على اتفاقية حقوق الطفل والتي تنص على انشاء شرطة خاصة لحماية الطفل
6. لزيادة تفعيل الدور الإنساني والاجتماعي للشرطة في متابعة ومعالجة قضايا العنف الاسري والاعتداءات على الاطفال[29]

كيفية وصول الحالات الى الوحدة:

يتم الوصول لوحدات حماية الاسرة والطفل بإحدى الوسائل الاتية:

1. الحضور الشخصي للضحايا أو عن طريق ذويهم.
2. بواسطة الهاتف المجاني **(6969)** على مدارا أربع وعشرون ساعة.
3. التحويل من اقسام الشرطة في انحاء الولاية.
4. التحويل من المستشفيات أو المدارس.
5. عن طريق المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بحماية الطفل.
6. من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

استطاعت الوحدة خلال فترة وجيزة كسر حاجز الصمت عن الجرائم المسكوت عنها والتي ظلت طي الكتمان وسط المجتمع السوداني المحافظ الذي يولى الجرائم المتعلقة بالشرف، ويفضل الجهود التوعوية الإعلامية التي تبنته الوحدة وعى المجتمع عن دور الوحدة في حماية الاطفال وأصبح التبليغ فوريا.

حظيت الوحدة باستجابة مجتمعية كبيرة وينعكس ذلك من خلال الطلب المتزايد للمحاضرات والندوات والخدمات التي تقدمها الوحدة لشرائح المجتمع المختلفة [30]

تختص شرطة حماية الأسرة والطفل بالآتي:

1. إجراء التحريات في المخالفات المنسوبة للأطفال وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا القانون أو أي قانون آخر.
2. إجراء التحريات في المخالفات والجرائم التي ترتكب ضد الأطفال.
3. اتخاذ التدابير الكفيلة بوقاية الأطفال وحمايتهم من كافة أشكال الانتهاكات وإجراء التحريات ورفعها لنيابة الأطفال.
4. البحث عن الأطفال المفقودين والمستدرجين والهاربين من أسرهم أو من المؤسسات التربوية والخيرية أو أي مؤسسات أخرى تختص بشئون الأطفال وذلك بناء على التبليغ الصادر من تلك الجهات.
5. إجراء التنسيق اللازم مع الجهات ذات الاِختصاص لتقديم العلاج الاجتماعي والنفسي للأطفال الضحايا والمجني عليهم بناء على ما توصلت إليه التحريات وحيثيات المحاكمة.
6. إجراء البحوث والإحصائيات بالاستعانة بالمختصين عن حالات الجنوح والانتهاكات بالنسبة للأطفال ورفعها على جهات الاختصاص مع التوصية المناسبة بشأنها [31].

ثانياً: المنهجية:

استخدمت الدراسة عدة مناهج هي المنهج الوصفي والمسح الاجتماعي ودراسة الحالة.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

تم اجراء الدراسة الميدانية في: (اقسام وحدة حماية الأسرة والطفل بولاية الخرطوم).

عينة الدراسة وحجمها:

أولا: عينة الاسر (اسر الضحايا): تم اختيار العينة قصدية المتاحة نسبة لاعتبارات مهمة:

- دراسة الحالة كانت في وحدات نظامية شرطية لا تسمح بأدلاء معلومات وبيانات نسبة للوائح ونظم حماية الاسرة والطفل.
- تم اختيار العينة من اسر الضحايا الذين قدموا لهم خدمات من قبل الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين.
- تم إجراء الدراسة الميدانية مع حجم العينة بلغ ((002)) اسرة من الذين جاءوا في لوحدات حماية الاسرة والطفل وقدمت لهم خدمات.
- ثانيا: عينة الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين.
- تم اخذ عينة متاحة شاملة من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين العاملين بأقسام الحماية الثلاث والذي بلغ عددهم (03).

رابعاً: ادوات جمع البيانات:

اعتمدت الورقة علي اداتين لجمع البيانات وهما: (الاستبيان والملاحظة)، حيث تم تطبيق الملاحظة المقننة، في عدة مراحل: حيث تم اجراء ملاحظة اولية في القسم من حيث الإجراءات الادارية والقانونية، وتدوين طبيعة عمل الممارسين للمهنة، اما في المرحلة الثانية كانت مبنية علي الملاحظات والموضوعات التي تم تدوينها في المرحلة الاولي (ملاحظة عابرة) ثم في المرحلة الثالثة والاخيرة كانت التعمق في الملاحظة من خلال تفاعل المبحوثين واستجاباتهم واستنكاراتهم وايماءتهم واشاراتهم وتم استخلاص عدد من الملاحظات حول موضوع الدراسة؛ حيث تمت الاستفادة منها في التحليل والتفسير للنتائج الميدانية. كما تماجراء مقابلات؛ حيث قامت الدراسة بتصميم استمارتين، حوت كل استمارة عدداً من الأسئلة المستمدة من تساؤلات الدراسة، الاستمارة الاولي تستهدف الاطفال الضحايا وأسرهم، اما الاستمارة الثانية فكانت خاصة بالأخصائيين الاجتماعيين والكوادر الأخرى العاملة في القسم.

خامساً: تحليل البيانات:

أن النتائج التي نود عرضها جمعت من الاستبيان والمقابلة ولقد تم تبويب البيانات في جداول بسيطة سنتناول عرضها فيما يلي:

جدول رقم (4) توزيع العينة حسب صلة القرابة بالطفل المعتدى عليه

البيان	التكرار	النسبة
أب	52	26.0
أم	102	51.0
أخ	32	16.0
الجيران في الحي	8	4.0
لم يجاوب	6	3.0
المجموع	200	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

يوضح الجدول رقم (4) أن 51 % من المبحوثين امهات الاطفال المعتدى عليهم

جدول رقم (5) توزيع العينة حسب عدد أفراد الاسرة

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 5	38	19.0
6 - 7	86	43.0
8 - 10	60	30.0
فأكثر 11	8	4.0
لم يجاوب	8	4.0
المجموع	200	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

يوضح الجدول رقم (5) 43 % من المبحوثين عدد افراد اسرتهم بين 6-7 فرد

جدول رقم (6) توزيع العينة حسب نوع السكن

البيان	التكرار	النسبة
ملك	94	47.0
ايجار	88	44.0
هبة	8	4.0
لم يجاوب	10	5.0
المجموع	200	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

يوضح الجدول رقم (6) أن 47% من المبحوثين نوع سكنهم ملك

جدول رقم (3) توزيع العينة حسب وضع السكن

البيان	التكرار	النسبة
منفرد	78	39.0
مشترك	104	52.0
لم يجاوب	18	9.0
المجموع	200	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

يوضح الجدول رقم (6) أن 52 % من المبحوثين يسكنون بسكن مشترك مع اسر أخرى

جدول رقم (8) توزيع العينة حسب نوع عمل الوالد

البيان	التكرار	النسبة
حرفي	48	24.0
عامل باليومية	64	32.0
موظف	36	18.0
تاجر	22	11.0
عاطل عن العمل	12	6.0
متوفي	14	7.0
لم يجاوب	4	2.0
المجموع	341	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

الجدول رقم (8) يوضح ان 32% من المبحوثين يعمل الوالد عامل يومية

جدول رقم (10) توزيع العينة حسب طبيعة عمل الوالد

البيان	التكرار	النسبة
يخرج للعمل طول اليوم	116	58.0
يغيب اسبوع عن المنزل	12	6.0
يغيب شهر	4	2.0
أكثر من شهر	6	3.0
سنة	20	10.0
أكثر من سنة	28	14.0
متوفي	14	7.0
المجموع	200	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

الجدول رقم (10) يوضح ان 58% من العينة يخرج الوالد للعمل طول اليوم و14% يغيب عن المنزل أكثر من سنة.

جدول رقم (29) الدعم الاجتماعي تكفله لكم الوحدة حسب الموجهات القانونية

البيان	التكرارات	النسبة٪	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
نعم	52	26.0	95.0	-43.0-
لا	138	69.0	95.0	43.0
بقدر محدد	0	0	0	**0**
قيمة كاي تربيع38.926		**درجة الحرية (2)**	**مستوى المعنوية(.000)**	

من الجدول (29) توجد فروق تكرارية ذات دلالة احصائية حيث أكد69%من المبحوثين ان الدعم الاجتماعي لا تكفله لهم الوحدة حسب الموجهات القانونية وذلك بفروقات تكرارية 43وبلغت قيمة كاي تربيع ^{c}38.926 عند درجة حرية2 وقيمة احتمالية (0.000 وهي اقل من 0.05، ويعني ذلك الدعم الاجتماعي لا تكفله لهم الوحدة حسب الموجهات القانونية

جدول رقم (30) انت راضي عن اداء وحدات حماية الاسرة والطفل

البيان	التكرارات	النسبة٪	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
نعم	62	31	66.7	4.7-
لا	138	69.0	66.7	71.3
قيمة كاي تربيع57.260		**درجة الحرية (1)**	**مستوى المعنوية(.000)**	

من الجدول (30) توجد فروق تكرارية ذات دلالة احصائية حيث أكد69%من المبحوثين غير راضين عن اداء وحدات حماية الاسرة والطفل وذلك بفروقات تكرارية 71.3 وبلغت قيمة كاي تربيع 57.260عند درجة حرية1 وقيمة احتمالية (0.000 وهي اقل من 0.05، ويعنيذلك ان اغلب المبحوثين غير راضين عن اداء وحدات حماية الاسرة والطفل

جدول رقم(13) سبب عدم الرضى عن اداء وحدات حماية الاسرة والطفل

البيان	التكرارات	النسبة٪	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
قصور من قبل الأخصائيين الاجتماعين	60	30.0	100.0	-40.0-
قصور من أدارة وحدات الحماية	140	70.0	100.0	40.0
قيمة كاي تربيع32.000		**درجة الحرية1)**	**مستوى المعنوية(.000)**	

من الجدول (31) توجد فروق تكرارية ذات دلالة احصائية حيث أكد70%من المبحوثين ان سبب عدم الرضى عن اداء وحدات حماية الاسرة والطفل يرجع لقصور من أدارة وحدات الحماية وذلك بفروقات تكرارية 40وبلغت قيمة كاي تربيع 32.000عند درجة حرية1 وقيمة احتمالية (0.000 وهي اقل من 0.05، ويعني ذلك ان سبب عدم الرضى عن اداء وحدات حماية الاسرة والطفل يرجع لقصور من أدارة وحدات الحماية

جدول رقم(23) هنالك قصور في الخدمات التي حددها القانون للطفل

البيان	التكرارات	النسبة٪	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
قصور كبير	46	23.0	100.0	-54.0-
يوجد بعض القصور	154	77.0	100.0	54.0
لا يوجد قصور	0	0	0	0
لا اعلم إذا كان هنالك قصور ام لا	0	0	0	0
قيمة كاي تربيع58.320		درجة الحرية (1)	مستوى المعنوية(.000)	

من الجدول (32)77% من المبحوثين هنالك بعض القصور في الخدمات التي حددها القانون للطفل وذلك بفروقات تكرارية 45 وبلغت قيمة كاي تربيع 58.320عند درجة حرية 1وقيمة احتمالية 0.000 وهي اقل من 0.05، ويؤكد ذلك هنالك بعض القصور في الخدمات التي حددها القانون للطفل

جدول رقم (34) عند مجيئكم استقبلكم الأخصائي الاجتماعي

البيان	التكرارات	النسبة٪	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
نعم	16	8.0	96.0	-80.0-
لا	176	88.0	96.0	80.0
قيمة كاي تربيع133.333		درجة الحرية 1))	مستوى المعنوية(.000)	

من الجدول (34)88% من المبحوثين عند مجيئهم لم يستقبلهم الأخصائي الاجتماعي

وذلك بفروقات تكرارية 80 وبلغت قيمة كاي تربيع 133.333عند درجة حرية 1وقيمة احتمالية 0.000 وهي اقل من 0.05،

العبارات	درجة التحقق	التكرارات المشاهدة	النسبة المئوية	التكرارات المتوقعة	الفروق التكرارية	قيمة كاي تربيع	درجة الحرية(do)	القيمة الاحتمالية للخطأ (sig)
العنف مع الأبناء	نعم	148	74.0	98.0	50.0	51.020	1	.000
	لا	48	24.0	98.0	-50.0-			
غياب الأب عن الأسرة نعم		142	71.0 98.0		44.0	39.510	1	.000
	لا	54	27.0	98.0	-44.0-			

العبارات	درجة التحقق	التكرارات المشاهدة	النسبة المئوية	التكرارات المتوقعة	الفروق التكرارية	قيمة كاي تربيع	درجة الحرية(do)	القيمة الاحتمالية للخطأ (sig)
انفصال بين الزوجين	نعم	168	84.0	98.0	70.0	100.000	1	.000
	لا	28	14.0	98.0	-70.0-			
انشغال الأم عن رعاية أبناءها	نعم	158	79.0	98.0	60.0	76.735	1	.000
	لا	38	19.0	98.0	-60.0-			
حرمان الطفل من أحد والديه	نعم	170	85.0	98.0	72.0	105.898	1	.000
	لا	26	13.0	98.0	-72.0-			
خروج الأب للعمل طول اليوم.	نعم	132	66.0	98.0	34.0	23.592	1	.000
	لا	64	32.0	98.0	-34.0-			
إهمال الاسرة بمتابعة سلوك أبنائهم.	نعم	148	74.0	99.0	-49.0-	48.505	1	.000
	لا	50	25.0	99.0	49.0			

جدول رقم(63) الأسباب الاسرية المؤدية الى العنف الاسري تجاه الاطفال

يتضح من الجدول رقم (**36**) **الأسباب الاسرية المؤدية الى العنف الاسري تجاه** الاطفال تتمثل في:

74 % العنف مع الأبناء، و71% غياب الأب عن الأسرة ،84% انفصال بين الزوجين،79%انشغال الأم عن رعاية أبناءها،85% حرمان الطفل من أحد والديه ،66% خروج الأب للعمل طول اليوم، 74%إهمال الاسرة بمتابعة سلوك أبنائهم ، وتعتبر الفروق التكرارية للعبارات فروق ذات دلالة احصائية معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية للخطأ اقل من 50.

جدول رقم (52) البرامج القائمة كافية وشاملة لحل كل المشكلات الاجتماعية والنفسية

البيان	التكرار	النسبة
نعم	6	20.0
لا	24	80.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

من الجدول رقم (52) 80% من الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين أكدوا أن البرامج القائمة غير كافية وشاملة لحل كل المشكلات الاجتماعية والنفسية

جدول رقم (54) لديكم تنسيق واضح مع الجهات المختصة والجهات التي تتعامل مع مشكلات الطفولة

البيان	التكرار	النسبة
نعم	21	70.0
لا	9	30.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

من الجدول رقم (54) 70% من الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين لديهم تنسيق واضح مع الجهات المختصة والجهات التي تتعامل معمشكلات الطفولة

جدول رقم (95) أهم الصعوبات التي واجهتك في عملك كأخصائي اجتماعيب الوحدة

البيان	التكرار	النسبة
ضعف الميزانية	9	30.0
عدم توفر معينات العمل	3	10.0
عدم التنسيق بين الاطراف	3	10.0
كلما ذكر	9	30.0
لم يجاوب	6	20.0
المجموع	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

يوضح الجدول رقم (59) ان 30% من الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين أكدوا أن أهم الصعوبات التي واجهتهم في عملهم كأخصائي اجتماعي بالوحدة تتمثل في ضعف الميزانية وعدم توفر معينات العمل وعدم التنسيق بين الاطراف

مناقشة تساؤلات الدراسة على ضوء النتائج:

الإجابة على التساؤل الرئيسي: ماهي المعوقات التي تعيق عمل الأخصائي الاجتماعي في وحدة حماية الأسرة والطفل؟

يوضح الجدول رقم (18) أن 80% من الاخصائيين الاِجتماعيين المبحوثين أكدوا أن أهم الصعوبات التي واجهتهم في عملهم كأخصائي اجتماعي بالوحدة تتمثل في ضعف الميزانية المخصص لبرامج الدعم النفسي والاجتماعي والبرامج الوقاية والتوعوية وبرامج الزيارات الميدانية لأسر الضحايا 40% منهم أكدوا عدم توفير معينات العمل.

الإجابة على التساؤل الأول: هل يوجد تنسيق بين الأخصائيين الاجتماعيين وبعض الجهات العاملة في مجال الطفولة لحل المشكلات الاجتماعية لدى الاطفال واسرهم؟

يتضح من الجدول رقم (13) أن 70% من إجابات الأخصائيين الاجتماعيين المبحوثين بأن لديهمتنسيقواضح معالجهات المختصة والجهات التي تتعامل مع مشكلات الطفولة، وعلى الرغم من أن 30% أجابوا بأنه لا يوجد تنسيق واضح مع تلك الجهات. حيث يتضح من إجابات المبحوثين التي تمثل 70% من الجدول رقم (14) أكدوا أن الجهات التيتتعاملمعمشكلاتالطفولة ولديهم معها تنسيق هي المجلس القومي للطفولة واليونيسف ودور الايتام.

الإجابة على التساؤل الثاني:

هل هنالك عوامل أسرية تؤدي الي العنف الاسري لدى الاطفال؟

تشير نتائج الدراسة الميدانية في الجدول (06) بأن الأسباب الاسرية المؤدية الى العنف الاسري تجاه الاطفال تتمثل في 74 % العنف مع الأبناء،و17% غياب الأب عن الأسرة، 48% انفصال بين الزوجين، 97% انشغال الأم عن رعاية أبناءها 58% حرمان الطفل من أحد والديه، 66% خروج الأب للعمل طول اليوم، 47% إهمال الاسرة لمتابعة سلوك أبنائهم.

الخاتمة:

تم اجراء الدراسة الميدانية بالتطبيق على وحدة حماية الاسرة والطفل بولاية الخرطوم باستخدام ثلاثة مناخج المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة، والتي هدفت الى التعرف على معوقات عمل الاخصائي الاجتماعي تجاه الأطفال والصعوبات التي يواجهها الاخصائي الاجتماعي في التنسيق مع بعض الجهات المختصة لحل مشكلات الأطفال، وقد تلخصت نتائج الدراسة في الآتي:

النتائج

1. توصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي تتمثل في ضعف الميزانية المخصص لبرامج الدعم النفسي والاجتماعي والبرامج الوقاية والتوعوية وبرامج الزيارات الميدانية لأسر الضحايا، عدم توفير معينات العمل.
2. أظهرت الدراسة أن هنالك تنسيق واضح مع الجهات المختصة والجهات التي تتعامل مع مشكلات الطفولة.
3. أظهرت الدراسة على ان أكثر الاطفال عرضة للاعتداء من اسر مستمرة في الزواج وتليها الاسر التي فقدت احدى الابوين بسبب الوفاة، وأن غالبية المبحوثين من أسر الأطفال الضحايا مستواهم التعليمي ثانوي يليه المستوى التعليمي الابتدائي، وأن أكثر الاطفال عرضة للاعتداء هم أولئك الاطفال الذين يسكنون في سكن مشترك مع غرباء أو في اسر ممتدة، أن الاطفال المعتدى عليهم أكثرهم من اسر ذو الدخل المحدد (عمالوحرفين)،أن الاطفال الذين يقضون معظم اوقاتهم في الشارع يتعرضوا للاعتداء.
4. توصلت الدراسة الى أن الأسباب الاسرية المؤدية الى العنف الاسري تجاه الاطفال هي، العنف مع الأبناء، غياب الأب عن الأسرة،انفصال بين الزوجين، انشغال الأم عن رعاية أبناءها، حرمان الطفل من أحد والديه، إهمال الاسرة بمتابعة سلوك أبنائهم

ثانيا: التوصيات:

1. العمل على تذليل الصعوبات والمعوقات التي يواجهها الاخصائيين الاجتماعيين من خلال توفير الدعم اللازم وتوفير معينات العمل.
2. العمل على تفعيل دور الاعلام لرفع مستوى الوعي بحقوق الطفل تجاه الاطفال واسرهم، أن تعمل وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة على إثراء ثقافة الاسرة خاصة فيما يتصل بالجوانب المتعلقة بمشكلات الاسرة وتفككها، وعكس الاثار التي تتركها هذه الاتجاهات السلبية على الصحة النفسية للأبناء وبالتالي على تعرضهم للاعتداء أو الانحراف أو الجنوح .
3. أهمية وضرورة نشر الثقافة الجنسية الصحيحة للأطفال من خلال الاسرومن خلال المناهج الدراسية حتى نضمن أجيال واعية بعواقب هذه الظاهرة.
4. لابد من اهتمام الدولة بتحسين الوضع الاقتصادي ومعالجة أسباب الفقر وكل الإفرازات السالبة الناتجة عنه، لان كثير من مشكلات المجتمع السوداني منشأها تدني الحالة الاقتصادية للأسرة.
5. التشجيع على إجراء المزيد من الدراسات والابحاث حول ما تتعرض له الاسر والاطفال من اعتداء سعيا الى توضيح المشكلة ووضع خطط العلاج المناسب لها.

الهوامش:

(1) المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، المطابع الاميرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 3991م، ص 144.

(2) سعيد عبد العال حامد المعوقشات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي بمكاتب المراقبة الاجتماعية للإحداث بمحافظة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية، جامعة حلوان، 6791م، ص 3.

(3) محمد رفعت قاسم، مصطفى عبد العظيم الفرماوي، الخدمة الاجتماعية المدرسية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 5002م، ص94.

(4) زغلول عباس حسنين، المعوقات التي تواجه مشرفي التدريب الميداني عند استخدام الاجتماع الإشرافي الفردي، المؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1002م، ص 16.

(5) احمد محمد علي الشريف، معوقات البرامج المستخدمة في الانديه الاجتماعية والثقافية ومواجهتها من منظور خدمة الجماعة، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 3002م، ص84.

(6) محمود كشناوي وخالد أحمد حجر، الخدمة الاجتماعية، دار المطابع الأهلية للنشر، القاهرة، ط31، 1991م، ص51.

(7) عبد الحليم رضا عبد العال، البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: دار ا لحكيم للطباعة والنشر 3991م، ص39

(8) عدلي سليمان، الأسس النظرية والتطبيقية للعمل مع الجماعات الإنسانية، القاهرة: مكتبة عين شمس 6991م، ص733.

(9) أحمد محمد السنهوري: الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة الجزء الاول، ط3، 2002م، ص56.

(10) قانون الطفل السوداني لسنة 0102م

(11) -ابن منظور، معجم لسان العرب المجلد الخامس، (د.ن) ط3، 3002م، القاهرة، ص616.

(12) د. إسلامي عماد الدين أحمد حمد الله، التعليق على قانون الإثبات السوداني في ضوء آراء الفقه الإسلامي والمقارن وأحكام القضاء، القاهرة: دار النهضة العربية 2102م، ص711.

(13) د-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 7991م ص55.

(14) سورة النور- الآية «13».

(15) سورة النور- الآية «95».

(16) سورة غافر الآية «76».

(17) حسن نصار، تشريعات الطفولة (حقوق الطفل)، منشاء المعرفة الاسكندرية، ص81.

(18) Https; // WWW. Edarabia. Com.

(19) علي اسماعيل: العنف الاسري الاسباب والعلاج، القاهرة، مكتبة الانجلو، ط1، 6002 م، ص32.

(20) عبد الغني الخطيب، الطفل المثالي في الإسلام، ط1، المكتب الإسلامي للنشر، 9791م، ص7.
(21) قانون الطفل لسنة 0102م ص4.
(22) خالد مصطفى فهمي النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجناية والمدنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر 2102م ص91.
(23) مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: ،561 الجزء الأول، أكتوبر لسنة 5102م، معوقات التدخل المهني للأخصائيين الاجتماعيين بوحدات الحمايةالاجتماعية بالمملكة العربية السعودية،
(24) ليلى عبدالوهاب ، العنف الاسري (دراسة نظرية وميدانية على العنف الموجه ضد المراة)، مركز البحوث والدراسات القانونية القاهرة ، 4991م.
(25) الهام العجيلي أحمد الجديدي : العنف الاسري ضد الزوجة في المجتمع الليبي ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة النيلين ، 4102 م .
(26) شرطة ولاية الخرطوم، وحدة حماية الاسرة والطفل، نبذة تعريفية عن وحدة حماية الاسرة والطفل.
(27) شرطة ولاية الخرطوم، وحدة حماية الاسرة والطفل، نبذة تعريفية عن وحدة حماية الاسرة والطفل.
(28) شرطة ولاية الخرطوم، وحدة حماية الاسرة والطفل، نبذة تعريفية عن وحدة حماية الاسرة والطفل.
(29) نبذة تعريفية عن وحدة حماية الاسرة والطفل، نفس المصدر.
(30) شرطة ولاية الخرطوم، وحدة حماية الاسرة والطفل، الميثاق الاخلاقي لوحدة حماية الاسرة والطفل.
(31) قانون الطفل لسنة 0102م، المادة 45 و55.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

(1) ابن منظور، معجم لسان العرب المجلد الخامس، القاهرة، ط3، 3002م.

(2) أحمد محمد السنهوري: الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة الجزء الاول، ط3، 2002م.

(3) احمد محمد علي الشريف، معوقات البرامج المستخدمة في الانديه الاجتماعية والثقافية ومواجهتها منمنظور خدمة الجماعة، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 3002م.

(4) إسلامي عماد الدين أحمد حمد الله، التعليق على قانون الإثبات السوداني في ضوء آراء الفقه الإسلامي والمقارن وأحكام القضاء، القاهرة: دار النهضة العربية 2102م.

(5) حسن نصار، تشريعات الطفولة (حقوق الطفل)، منشاء المعرفة الإسكندرية.

(6) خالد مصطفى فهمي النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجناية والمدنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر 2102م.

(7) زغلول عباس حسنين، المعوقات التي تواجه مشرفي التدريب الميداني عند استخدام الاجتماع الإشرافيالفردي، المؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1002م.

(8) سعيد عبد العال حامد المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي بمكاتب المراقبة الاجتماعية للإحداثبمحافظة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية، جامعة حلوان، 6791م.

(9) شرطة ولاية الخرطوم، وحدة حماية الاسرة والطفل، الميثاق الاخلاقي لوحدة حماية الاسرة والطفل. شرطة ولاية الخرطوم، وحدة حماية الاسرة والطفل، نبذة تعريفية عن وحدة حماية الاسرة والطفل.

(01) عبد الحليم رضا عبد العال، البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: دار ا لحكيم للطباعة والنشر 3991م، ص39

(11) عبد الغني الخطيب، الطفل المثالي في الإسلام، ط1، المكتب الإسلامي للنشر، 1979م.

(12) عدلي سليمان، الأسس النظرية والتطبيقية للعمل مع الجماعات الإنسانية، القاهرة: مكتبة عين شمس 1996م، ص337.

(13) علي اسماعيل: العنف الاسري الاسباب والعلاج، القاهرة، مكتبة الانجلو، ط1، 2006م.

(14) قانون الطفل السوداني لسنة 2010م

(15) ليلى عبدالوهاب ، العنف الاسري (دراسة نظرية وميدانية على العنف الموجه ضد المراة)، مركز البحوث والدراسات القانونية القاهرة ، 1994م.

(16) مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: 165، الجزء الأول، أكتوبر لسنة 2015م، معوقات التدخل المهني للأخصائيين الاجتماعيين بوحدات الحمايةالاجتماعية بالمملكة العربية السعودية،

(17) محمد رفعت قاسم، مصطفى عبد العظيم الفرماوي، الخدمة الاجتماعية المدرسية، القاهرة، مكتبة الانجلوالمصرية، 2005م.

(18) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1997م.
(19) محمود كشناوي وخالد أحمد حجر، الخدمة الاجتماعية، المطابع الأهلية، للأوطسة، ط13، 1991م.
(20) المعجم الوجيز، القاهرة، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، المطابع الاميرية، 1993م، ص 441.
(21) الهام العجيلي أحمد الجديدي: العنف الاسري ضد الزوجة في المجتمع الليبي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة النيلين، 4102م.

ثانياً: الرسائل الجامعية

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

Https; // WWW. Edarabia. Com.

الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لمشروع أم عجاج الزراعي بولاية شرق دارفور (دراسة تحليلية)

د موسى عيسى حارن احمد — أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد- جامعة الضعين

د سعد صديق حامد مادبو — أستاذ مساعد- كلية التربية- جامعة الضعين

د خالد ابراهيم حمدان اسماعيل — أستاذ مساعد- كلية التربية- جامعة الضعين

مستخلص:

القطاع المطري هو أحد المكونات الأساسية للقطاع الزراعي في السودان فهو يسهم إسهاماً فاعلاً في دعم القطاع الزراعي والذي يعد المرتكز الأساسي للإقتصاد السوداني لذا جاء إهتمام الدولة بإ نشاء مشروع أم عجاج الزراعي في العام1973 وبذلك كانت أهداف الدراسة بغرض توفير الغذاء لولايات دارفوروإستصلاح مشاريع للتنمية ذات أهداف إتحادية وولائية ومحلية إلى جانب مشروع أبحاث الغزالة جاوزت لتربية الحيوان وتحسين المرعى ومشروع أبحاث تنمية غرب السافنا إلا أن هذه المشروعات قد مرت بظروف أفقدتها جدواها إن لم تكن قد أتت عليها كما تأتي أهمية الدراسة متضمنه الأهداف أعلاه لأن ولايات دارفور تعاني من أزمات نقص الغذاء منذ فجر الإستقلال وإلى يومنا هذا وأسباب ذلك طبيعة الزراعة المتنقلة والرعي الجائر والقطع الجائر للمنظومة الغابية وقلة مناسيب الأمطار وعوامل التعرية والتصحر أضف إلى المشكلات الأمنية التي عانى منها الإقليم مؤخراً وعلى الرغم من ذلك فهي غنية بمواردها الطبيعية حيث الأرض التي يمكن إستصلاحها والإستفادة منها والأيدي العاملة ؛ وفي العام 1974 تولت مؤسسة الزراعة الآلية الدراسات والتمويل والتوطين ولما أن هذه المؤسسة هي المسؤولة من كل المشاريع المروية والمطرية في السودان وإدارتها مركزية إلا أن هذا المشروع لم يحظ ولم توضع له ميزانية مستقلة بل يأتي الدعم والتمويل لهذا المشروع من وفورات الميزانية وهذا هو سبب الخلل في إكتمال البنيات التحتية للمشروع وقد كانت أهم النتائج التي لخصها الباحث في هذه الدراسة حيث تعتبر تبعية المشروع لوزارة الزراعة بولاية جنوب دارفور آنذاك قد زاد الضعف ضعفا فإذا كان التمويل عصياً على مؤسسة مثل مؤسسة الزراعة الآلية فما بال وزارة الزراعة بولاية جنوب دارفور التي آل إليها المشروع وهي محدودة الدخل ومحدودة الإمكانيات وليس لديها تمويل ناهيك عن مشروع ضخم يحتاج لمليارات الجنيهات كمشروع أم عجاج الزراعي ؛ فكانت توصية الباحثين بإعادة تأهيل مثل هذه المشروعات العملاقة وإعادتها للحياة بصورة أفضل مما كانت عليه وذلك بتوفير الدعم لها بأعجل ما يكون.

الكلمات المفتاحية:القطاع الزراعي, المشروع, الميزانية, الزراعة الآلية.

The economic and social dimensions of the Um Ajaj agricultural project in East Darfur (Analytical study)

Dr.Musa Issa Harin Ahmed
Dr. Saad Sidig Hamed Midbbo
Dr.Khalid Ibrahim Hamdan Ismail

Abstract:

The rain –fed sector is one of the basic components of the agricultural sector in Sudan as it actively contributes to supporting the agricultural sector which is the mainstay of the Sudanese economic ,so the states interest came in establishing the Um Ajaj agricultural project in the year 1973, and thus the objectives of the study were in order to provide food for the states of Darfur and reclamation of development projects with goals Federal state and local in addition to the Gazzala Jawazzet project for animal husbandry and pasture improvement and the Westren Savanna development research project, however these projects have gone through circumstances that have made them lose their usefulness if they have not come to them, as comes the important of the study, including the above objectives, because the states suffer from food shortage crises since the dawn of independence to the present day ,and the reasons for that are the nature of shifting cultivation overgrazing, unjust cutting of the forest system lack of suitable rain, erosion factors and desertification, in addition to the security problems that the region suffered from recently and despite that, it is rich in its natural resources ,where the land that it can be reclaimed and benefited from by manpower, in the year 1974 the Mechanized agriculture corporation undertook studies financing and resettlement and since this institution is responsible for all irrigated and rain-fed projects in Sudan, and its management is centralized , but this project did not have an independent budget, but the support and financing for this project comes from budget savings ,this is the reason for the imbalance in the completion of the infrastructure of the project and the most important results summarized by the researcher in this study were that the dependence of the project on the ministry of agriculture in the state of South Darfur at that time was twice as weak ,to which the project is based, and it has limited income, limited capabilities, and dose not have funding, not to mention a huge project that needs billions of pounds, such as the Umm Ajaj agriculture project, so the researchers recommendation was to rehabilitate such giant projects and bring them back to life in a better way than they were, by providing support for them as soon as possible

key words: Agricultural sector, project, budget, mechanized agriculture

المقدمة:

يقع مشروع أم عجاج الزراعي بولاية شرق دارفور محلية أبوجابرة ويبعد 250 كلم عن محلية الضعين كما يبعد 80 كلم عن مدينة الميرم بولاية غرب كردفان ويقع المشروع في مثلث حدودي يشمل شرق دارفور وشمال بحر الغزال وغرب كردفان وهي مناطق تماس بين الدينكا والرزيقات والمسيرية وهي قبائل تأثرت بالحرب وتحتاج لإستقرار والمشروع هو اللبنة الأولى لذلك الإستقرار والتعاون والإنصهار, كما يعتبر المشروع صمام أمان لولايات دارفور التي تعاني من هشاشة في أمنها الغذائي ويمكن أن يكون النموذج في إدخال الحيوان في الدورة الزراعية وتوفير الأعلاف من مخلفات الزراعة والإستفادة من مستخرجات الألبان وقد بدأ المشروع أعماله بتمويل من وفورات الميزانية العامة تحت إشراف مؤسسة الزراعة الآلية في العام 1974 ثم توقفت أعمال المشروع مؤقتا بسبب ضعف التمويل. وبعد مجئ حكومة الإنقاذ عادت الزراعة الآلية لتباشر عملها ثم توقفت عن النشاط في العام 1994 وتم تسليم المشروع لرواد التنمية (القطاع الرأسمالي الوطني والأجنبي) الشيخ مصطفي الأمين وشركاءه بغرض الإستمرار في العمل ودعم المشروع وأيضا توقف العمل في المشروع في نفس العام وبعدها صدر قرار رئاسي بضم المشروع لوزاة الزراعة الإتحادية في العام 2004 تحت مظلة وحدة التعمير للمشاريع الرائدة في السودان ومازال العجز يلازم هذا المشروع وإلى يومنا هذا حتى تضاءل دوره ثم توقف تماماً.

أهمية الدراسة:

1. تحقيق البعد الإستراتيجي والأمني وخلق نواة للتعايش السلمي بين الرعاة والمزارعين وإيجاد بوتقة إنصهار حقيقي لقبائل التماس بالمنطقة الرزيقات والدينكا والمسيرية.
2. الحد من الهجرة خارج الاقليم
3. عدم تناول البحثين لموضوع البحث من قبل

منهج الدراسة:

تناول البحث دراسة تحليلية ووصفية تساعد علي تقييم عمل هذه المشروعا ت وتعتبر إضافة جديدة للدراسات التنموية في شرق دارفور

أهداف الدراسة:

1/تحديث القطاع الزراعي بشقيه (نباتي وحيواني)

2/إستقرار العرب الرحل وتحسين نسل ماشيتهم

3/توفير فرص العمالة ومحاربة البطالة وتحسين دخل الفرد

4/الحد من الهجرة داخل الإقليم

5/ توفير تنمية مستدامة

المساحة :

تبلغ مساحة المشروع حوالي مليون فدان والمخطط منها حوالي 129 ألف فدان تزرع فيها مختلف المحاصيل ثم تم تقليص المساحة الى 500 فدان مما أدى لعدم تحقيق الأهداف الكلية للمشروع

الغطاء النباتي:

يتكون من غابات كثيفة من أشجار الطلح وخليط من أشجار أم سنينه والهجليج والحميض والكتر

وقليل من الهشاب والأبنوس تتخللها رهود وخيران وميعات ووديان صغيرة ونبات الحسكنيت والدفرة وأبوأصابع والقو([1])

مصادر التمويل:([2])

إن التنمية الإقتصادية والإجتماعية لأي دولة تتوقف على مقدرة الإقتصاد القومي على توفير الموارد المتاحة لتنفيذ خطط التنمية والإستثمار ولعل أبرز ما يميز خطط التنمية في السودان هي أن تمويل تلك البرامج لم يتحقق من الموارد الذاتية فمنذ العام 1960 أعتمدت حكومة السودان على الإقتراض من البنك المركزي (تمويل بالعجز) ومن الموارد الأجنبية التي تحصل عليها من المؤسسات الدولية والإقليمية والقطرية وتسهيلات الموردين وقروض أسواق المال الأوربية حيث أدت هذه الصور من التمويل إلى تعثر خطط التنمية في السودان.

إذن يمكننا القول أن خطط التنمية في السودان تعثرت بسبب مشاكل اثناء التنفيذ إذ تم ايقاف الخطة العشرية بعد أكتوبر 1964 لتحل محلها برامج سنوية ، كما تم إستبدال الخطة الخمسية بصورة غيرت من أهدافها وكذلك الخطة الستية استبدلت ببرامج إستثمار ثلاثية متتالية في إطار برامج التركيز المالي والإصلاح الإقتصادي0([3])

أسباب تدهور مشروعات التنمية:

1/ الميزانية العامة لم تحقق فائضاً للأسباب التالية

أ. زيادة الصرف الحكومي بعد الإستقلال على قطاع الخدمات وتأسيس الخدمة المدنية والعسكرية

ب. زيادة الصرف على الدفاع والأمن بسبب مشكلة جنوب السودان

ج. زيادة العمالة بالقطاع العام: بند العطاله أدى إلى زيادة المرتبات والأجور كذلك برنامج تقويم وترتيب الوظائف عام 1977م أدى لزيادة الأجور حول تحقيق هدف الاجر المساوى للعمل .

د. تطبيق الحكم اللامركزى وصدور قانون الحكم الشعبى المحلى 1971م أدى لزيادة المصروفات كذلك تطبيق الحكم الإتحادى أدى لمضاعفة المصروفات على الميزانيه العامة .

هـ. اما الأيرادات فقد إنخفض الجهد الضريبى اى نسبه إيراد الضريبة المباشرة والغير مباشرة الى الدخل القومى من 18.9في الميه عام 1971/70م الى 9.5في الميه عام 79/ 1980م ثم الى 3.5في الميه عام 89/ 1990م وإعتماد الدولة على الضرائب غير المباشرة فيه خطر .

و. ضعف الأداء المالى لمؤسسات القطاع العام : فقد ظلت تلك المؤسسات ومنذ الإستقلال تعانى من العجز بدلاً من تحقيق أرباح تعين الدولة فى تحقيق وتمويل برامج التنمية بل إعتمدت تلك المؤسسات على الاقتراض من البنك المركزى لتغطية عجوزاتها فقد أدى هذا إلى برامج الهيكلة والخصخصة تحت اطار التحرير والعولمه ، وكذلك أدى بالدوله الى اللجوء الى مصادر الاقتراض الداخلى والخارجى .([4])

إن معظم بلدان العالم النامى تفوق خططها الخاصة بالتنمية والاستثمار حجم مدخراتها الوطنيه لذلك تلجأ إلى نظام الإقتراض وحتى لو أمكن لهذه الدول النامية أن تحقق مدخرات وطنيه من عملتها الوطنيه فإن النظام والتكوين الإقتصادى يحتم عليها توفير عملات أجنبية لاستيراد السلع الرأسمالية والسلع الصناعية ، فالتمويل الخارجى يساعد فى سد فجوة العملات الأجنبية.

والسودان منذ العام 1958م إستعان بالموارد الاجنبية ولهذا التمويل عدة صور منها :

1/ المساهمة فى رأس المال .

2/ القروض : وتتكون من .

أ/ القروض للقطاع الخاص .

ب/ إقراض المؤسسات الوطنية للقيام بإقراض القطاع الخاص .

أما الجهات التى تقوم بالإقراض أو التمويل فهى مؤسسات وشركات منها :

أولاً : البنك الدولى للإنشاء والتعمير وهو يقوم بالتمويل للمشروعات الحكومية كبيرة الانتاج.

ثانياً: بنك التنمية الأفريقي حيث قام هذا البنك بتمويل صومعة سنار لصالح شركة البنك السوداني الفرنسي .

ثالثاً: الهيئة العربية للإنماء والإستثمار الزراعي وهي تهدف الى تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي وقامت بدعم عشرين مشروع بالسودان من بينها مشروع أم عجاج الزراعي.

رابعاً: الشركة العربية للإستثماروتساهم فيها خمسة عشر دولة عربية وبدأت نشاطهامنذ العام 1976 وساهمت في مشروع كنانة وأم عجاج والسافنا.

خامساً : البنك الإسلامي للتنمية ويقدم مختلف الإستثمارات للبلدان الإسلامية وقدم للسودان عدة صور من التمويل منها خطط تمويل للبنك الزراعي والصناعي والعقاري وله برامج تمويل للتجارة البينية كما أنشأ المدرسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وأئتمان الصادرات .

سادساً : بنك التجارة التفضيلية وأنشئ هذا البنك في إطار إتفاقية التجارة التفضيلية لدول وسط وشرق افريقيا بغرض تقديم القروض للقطاع الخاص مباشرة .([5])

وقد أسهم المشروع إسهاماً كبيراً في خلق بيئة إقتصادية إجتماعية متجانسة وساهم في تحقيق الأهداف التي رسمت له وأسبابها .

1. النقص الحاد في الغذاء لولايات دارفور وفي مشروعات البنى التحتية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية وتحقيق الأمن الغذائي وخلق الإطمئنان للعمل والإنتاج هي أهم أهداف قيام هذا المشروع
2. إستقرار العرب الرحل وتحسين نسل ماشيتهم.
3. توفير فرص للعمالة ومحاربة البطالة وتحسين دخل الفرد.
4. الحد من الهجرة خارج الإقليم.
5. توفير البذور المحسنة وتوفير العلف للماشية وجودة المحصول المنتج
6. تحقيق البعد الإستراتيجي والأمني وخلق نواة للتعايش السلمي وايجاد بوتقة إنصهار حقيقي لقبائل التماس الرزيقات والمسيرية والدينكا.
7. توفير تنمية مستدامة يسودها الرخاء والرفاهية وإزكاء روح التعاون والأخاء
8. حفظ البيئة من التدهور وتحسين المرعى كما ونوعاً
9. فتح مراكز لتريب الشباب والفتيات وتثقيفهم وتوفير الجو الصحي الملائم([6])

المحاصيل المنتجة:

يصلح المشروع لزراعة مختلف المحاصيل مثل الذرة الشامية والذرة الرفيعة والحبوب الزيتية كالسمسم وعباد الشمس والفول السوداني والمحاصيل البستانية كالخضر والفاكهه وذلك لوجود التربة الطينية الخصبة وأراضي القردود ذات الخصوبة العالية والأمطار الغزيرة حيث يقع المشروع في حزام السافنا الغنية ، وبدأ المشروع بزراعة آلية مطرية ناجحة على الرغم من قلة الدعم المادي المصدق بالميزانية وزيادة تكلفة العمالة وإنتشار الآفات في العام 1982 والعام 1983 م.

دور المزارع في المشروع:

يقوم المزارعون في المشروع بالأعمال والمهمات التالية:-

أ. تحضير الأرض وتجهيزها لمقابلة الموسم المعني.

ب. القيام بمساعدة إدارة المشروع في تجهيز الكنابي (سكن العمال) من المواد المحلية في وقت مبكر.

ج. تواجد صاحب المشروع أو وكيله قبل وقت كافي وبصفة دائمة بموقع المشروع لضمان الإشراف الفعلي لجلب الأيدي العاملة والسعي لاستقرارها0

د. سداد الإلتزامات الماليه فى وقت مبكر حتى تتمكن الإدارة من معالجه مشاكل الميزانيه والسيوله وهى عبارة عن إيجار الأرض والعمليات الرزاعيه (على المزارع)([7]).

هـ. التعاون التام مع إدارة المشروع والعمل وفق توجيهات المسؤلين والفنيين وارشادات الخبراء .

و. العمل على إستخدام تقنيات حديثه حسب المقدرات لزيادة الإنتاجية والإهتمام باستخدام الأساليب المتطورة فى الزراعه وحصاد الإنتاج .

ز. ادخال التقاوى والغذاءات والوقود واليات العمل الصغيرة للمساعده قبل وقت كافئ قبل هطول الامطار .

ح. صيانه الموارد الطبيعيه والمحافظه عليها وحمايه البيئه من التدهور .

معوقات تحسين الاداء:

أ. إنقطاع المشروع عن بقيه أجزاء الولايه لفترة لاتقل عن سته أشهر لإنعدام الطرق السالكه ووعورة المنطقه.

ب. ضآله الميزانيه المصدقه والتى لا تفى حتى لمقابلة المشكلات الأساسيه وعدم تكملة البنيات التحتية للمشروع من مكاتب ومخازن وورش .

ج. التكلفة العاليه لرعاية العمال مما يؤدى لزيادة التكلفة الكلية للإنتاج .

د. تأثر المنطقه بظروف الحرب لمجاورتها لجنوب السودان .

هـ. عدم الدخول المبكر فى الزراعه وعدم جلب مدخلات الإنتاج مبكراً وعدم الدخول فى الكسرات أو الحراثة بصورة مبكرة .

و. أرض أم عجاج لاتوجد بها قنوات لتصريف المياه مما يصعب عمليات الزراعه وعدم توفير مرقد مناسب للبذور .

أ/ شروط تحسين الاداء :([8])

أ. صيانه الطرق وعمل المزلقانات فى الرقاب وتشييد المعابر لربط المشاريع ببعضها لتسيهل الحركه فى موسم الأمطار

ب. توفير الجازولين والزيوت والشحوم قبل وقت كافى من بدايه الموسم .

ج. توفير التقاوى والبذور المحسنه والمناسبه لنوعيه التربه .

د. الإستعانه بالكفاءات والخبرات الفنيه المتخصصه فى مجال الزراعه .

هـ. محاربه الافات والاهتمام بالوقايه وجلب الادويه والسموم .([9])

و. منح المزارعين الارض المنظفه لزراعتها والاهتمام بالنقل والتخزين وصيانه المخازن وتقديم خدمات باسعار تشجيعيه للمزارعين والمنتجين .

ز. تقديم اسعارمناسبه ومشجعة لاجرة الارض وعمليه الحراثة والزراعة باليات الدولة .

ح. عمل مزارع نموذجيه تجريبية تشرف عليها الدولة بغية انتاج البذور المحسنه والتى تلاءم طبيعه الارض ونوعيه التربه ومناخ المنطقة .

ط. قيام البنك الزراعى بتوفير التمويل اللازم فى الوقت المناسب لظروف المشروع الخاصة جدا خلال التواريخ المعمول بها للتمويل بالسودان .

ي. تمليك المزارعين الآليات فى المشروع باسعار ميسرة وبأقساط مريحة او أى خيار مناسب بغرض المحافظة على الآليات والإستفادة منها على أن تقوم إدارة المشروع بتوفير الكادر الفنى المتخصص فى هذا المجال .

ك. توفير وسائل إتصال متقدمة كالراديو والثريا لبعد المنطقة وانقطاعها فى موسم الامطار .

ل. توفير وابور كبير ومحاريث كبيرة لتفكيك الأرض بالإضافة لآليات ثقيلة لنظافة المشاريع غير المنظفة.

م. علاج مشكلة مياه الشرب والتى يعانى منها العاملين فى المشروع وخاصة فيما يختص بتبعية الآبار القائمة الان فى منطقة أم عجاج وقسيمة وتحديد لمن تتبع هذهـ الابار لهيئة توفير المياهـ التى تدعى الملكية بدون سند حقيقى ام الادارة المشروع والتى هى المالك الاصلى بحكم قيامها بالحفر لهذهـ الابار وموقع الابار داخل المشروع ومن دراستنا لهذهـ المشروع نقترح تبعيتها لادارة المشروع وذلك للاتي :

أولاً : قيام إدارة المشروع بحفر الآبار من مال المشروع أو الولاية يمنحها الحق فى ممارسة الإشراف .

ثانياً : موقع الآبار داخل حرم المشروع أيضاً يمنحها الحق .

ثالثاً : ارتباط آبار المياة بحياة العاملين والمزارعين يجعلها من صميم إهتمام المشروع بغرض صيانتها وتشغيلها كذلك بحفر المزيد من الآبار فى أماكن الحوجة وعمل مضخات للإستفادة منها فى الكتابى camps .

ن. التطلع لوصول الهيئة العربية للإستثمار والانماء الزراعى لادخال تجربة الزراعة بدون حراثه الى المشروع أم عجاج حيث تقوم الطائرات برش الزراعة فتنقل الحشائش الضارة وتبقى على المحاصيل سليمة وقد تمت هذهـ التجربة بنجاح فى منطقة القضارف(10)

الخاتمة:

يعتبر مشروع أم عجاج االزراعي من المشاريع الرائدة في السودان بما أسهم وقدم من خدمات جليلة ,لها الأثر الكبير في تلك البقعة وما جاورها ,تمثلت في دعم الإقتصاد القومي وزيادة دخل الفرد ومحاربة البطالة وخلق فرص عمل ,كما ساهم في قبائل المنطقة الدينكا والرزيقات والمسيرية وإنصهارها في بوتقة واحدة وتحولها للتنمية بمعناها الواسع وترك الإحتراب ,فالمشروع حقق الكثير من أهدافه في مجال التنمية والإستثمار رغم ضعف التمويل, ووعورة الطرق وعدم توفر البنيات التحتية, كذلك المهددات الأمنية بولايات دارفور وأسباب أخرى موضوعية أثرت كلها على إستمرار العمل بالمشروع ,فكان لابد من هذه الدراسة للفت النظر لمثل هذه المشاريع التي تسهم في الدخل القومي.

النتائج:

1. تضاؤل دور مشروعات التنمية والتي كان الغرض منها الاسهام في التنمية مادًيا وبشرياً بسبب إنحسار الدعم وضعف الإمكانات أدى لتفشي البطالة وإحجام المستثمر عن الإقدام.
2. ضعف الخدمات العام وخاصة البنيات التحتية كالطرق والمطارات والكهرباء والمياه وخدمات الصحة والتعليم.
3. مشروع أم عجاج الزراعي الذي أسهم إسهاما واضحا في مجال توفير الغلال ومحاربة البطالة تقف أمامه مشكلة الإهمال وعدم الإهتمام وعدم توفير المال اللازم.
4. القطاع الزراعي دعامة الإقتصاد القومي وخاصة الزراعة والثروة الحيوانية.

التوصيات:

1. إنتهاج الأسلوب التنموي العلمي في مجال التنمية والإلتزام التام بتنفيذ الميزانيات المعدة لذلك .
2. توفير البذور والأسمدة والادوات والآلات الزراعية قبل بداية الموسم الزراعي بفترة كافية.

3. توفيرالتدريب للكادر البشري الذي يقوم بتنفيذ العمل في المشروع وتوفير البيئة الصالحة للعمل
4. العمل على تشجيع الزراعة الحديثة في المشاريع الكبيرة بغرض زيادة الإنتاج وإحداث إكتفاء ذاتي وتوفير علف للحيوان بالإضافة لمحاربة البطالة وزيادة دخل الفرد
5. الإهتمام بالإرشاد الزراعي ودوره الفاعل في توعية المزارعين بأساليب الزراعة الحديثة
6. الاهتمام بتحديث الزراعة التقليدية وذلك باخال الحزم التقنية

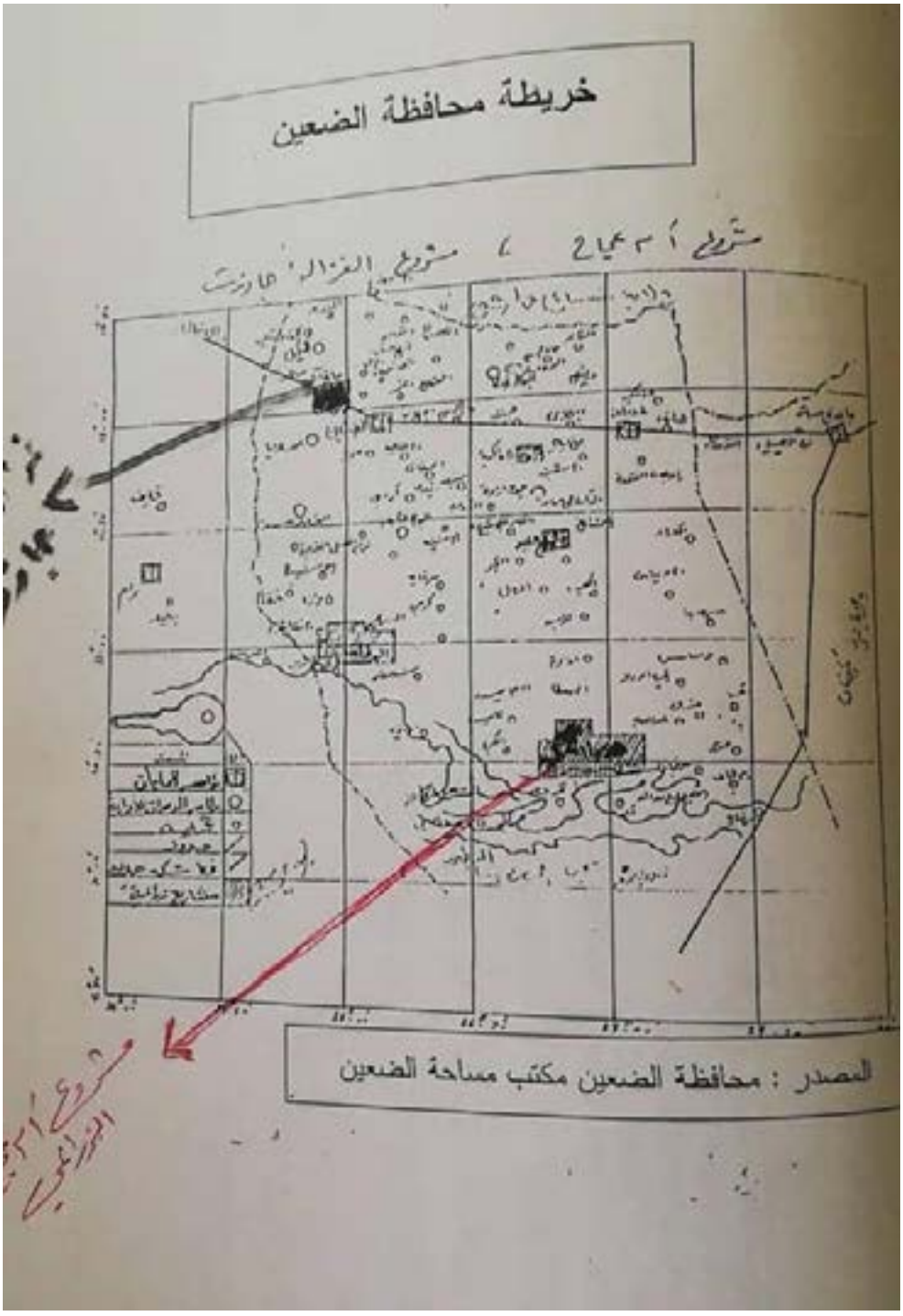
خريطة محافظة الضعين
المصدر : محافظة الضعين مكتب مساحة الضعين

الهوامش:

(1) موسى عيسى حارن تقويم تجربة مشروعات التنمية جامعة ام درمان الاسلامية 2007 رسالة ماجستير

(2) عبد الوهاب عثمان منهجية الاصلاح تالاقتصادي في السودان جامعة الخرطوم للنشر 1989

(3) عبد الوهاب عثمان منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان جامعة الخرطوم للنشر1989

(4) عمر محي الدين التخلف الاقتصادي دار النهضة العربية بيروت 1995

(5) محمد عبد العزيز عجيمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدار الجامعية للنشر1999

(6) موسى عيسى تقويم تجربةمشروعات التنمية جامعةتم درمان الاسلامية رسالة ماجستير 2007

(7) حسن محمدشنيبو رئيس اتحاد مزارعي ام عجاج الضعين 12يناير2007 الساعة 11 صباحا

(8) صالح محمدبشير خبير فني زراعي مشروع ام عجاج الزراعي الضعين 14 يناير 2007 الساعة 11صباحا

(9) موسى عيسى مصدر سابق

(10) ادريس ابراهيم مدير مشروع ام عجاج مصدر سابق

المصادر والمراجع:

(1) عبد الوهاب عثمان شيخ الدين منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان جامعة الخرطوم للنشر،

(2) 1989عبد الرحمن يسري التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدار الجامعية للنشر الاسكندرية 1999

(3) عبد الحميد القاضي مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي دار بحوث الجامعات المصرية 1975

(4) عبد الفتاح عبد الرحمن التنمية في اطار العدل الاجتماعي بحوث المؤتمر الثالث كلية التجارة جامعة المنصورة 1983

(5) عمر محي الدين التخلف الاقتصادي دار النهضة العربية بيروت 1975

(6) كامل البكري مقدمة في اقتصاديات الموارد دار النهضة للطباعة والنشر بيروت 1975

(7) محمد عبدالعزيز عجيمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدار الجامعية الاسكندرية 1999

(8) موسى عيسى حارن تقويم تجربة مشروعات التنمية في السودان رسالة ماجستير جامعة ام درمان الاسلامية2006

(9) محمد زكي الشافعي التنمية الاقتصادية دار النهضة العربية القاهرة1970

(10) البحوث واوراق العمل:

(11) احمد سر الختم الحسين ورقة بعنوان تنمية الايرادات وتطوير المارد الاقتصادية ولاية جنوب دارفور 2006

المقابلات الشخصية:

(1) ادريس ابراهيم محمد مدير مشروع ام عجاج الزراعي الضعين 10 يناير 2007 الساعة 11 صباحا.

(2) حسن محمد حسن شنيبو رئيس اتحاد مزارعي مشروع ام عجاج الزراعي الضعين 12 يناير 2007 الساعة 11 صباحا.

(3) صالح محمد بشير فني بادارة مشروع ام عجاج الزراعي الضعين 14 يناير 2007 الساعة 11 صباحا